

16462



1600





القوانين التجارية



Georges Jean Mazloum

Médecin à ALEP

جرجي يوحنا مظلوم

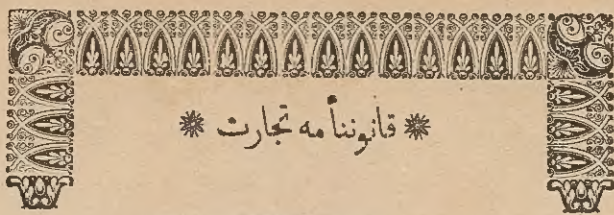
طبيب حلب

* طبع في بيروت سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٧ *

بنفقة الكوجا نصرالله جدي

* بالمطبعة الشرقية *

عند حنا النجار



* قانوننامه تجارت *

(Annex A)
K1005
.4
Q382
1867

الحمد لله الذي جعل تجارة العدل والمرجة والاسعاد * واكتساب وضع
قوانين الراحة والرفاه بين العباد * من كرايم سجايا سلطاننا الظافر من
عون عناية الملك الجواد * بالتأييد المديد والتوفيق الرشيد لنوال كل مقصد
ومراد * الناشر اعلام العدل ولاحسان في كل علم وسهل وواد * والرافع
منار الافتخار والمعالي علي ما ورثه من شرف الابا والاجداد * ابد الله
مجد سلطته عالي العباد * وخلد بدر دولته في سما النصر والظفر ساطعا
مدى الابداد * امين اللهم امين (اما بعد) فانه لما كانت التجارة هي
الحجز الاعظم لرفاه احوال الرعية واليسار لابل هي بحسب المملكة روح الخصب
والعمار * وكان من اللازم اليين نشرها بالاكثار والانتساع ودخولها تحت
نظام رسيخ البناء ليكمل به الخط والانتفاع وينجلي هذا المطلوب في مراة
الوجود تحت الظل الظليل السلطاني وينظر في دعاوى التجار التي تقام
في محكمة التجارة علي منهج المرغوب الشريف الملوكاني ويجري فصلها
علي قوانين العدل والانصاف كما هو الملزوم العالي الخاقاني مطابقا لاصول
التجارة ولوازمها موافقا لقواعدها واحكامها لانه وان كان الى هذا الان
فصل دعاوى التجارة جاريا علي اصول وقواعد مرعية الا ان تلك
القانون والاصول غير منظومة جدا ولا مضبوطة حدا وليست كافية لمنافع
الرعية ولا وافية باحتياجات التجارة الضرورية وقد صدرت الاوامر السلطانية
الشريفة وسخنة الارادة الملوكانية المنيفة بان يوضع قانون جديد جامع

شروط التجارة وواجباتها وضابط اصولها ومتفرعاتها ليكون به تعامل السبع
 والشرا وما اشبه هك المقولة بين رعايا الدولة العلية على اليسر والسهولة
 ويكون ما في اياديهم من الدفاتر والسندادة وباقي الاوراق المحررات مطابقة
 لاصول التجارة فيصح الاحتجاج بها عند الحاجة اليها فبالامثال لتلك
 الارادة السنية والاطاعة قد اجتمع التجار ومن يقتضى حضوره من
 ارباب الفطنة وذوي الاطلاع في مجلس الزراعة وقرية الرسالة المولفت
 بالقوانين المتداولة بين ارباب التجارة الناطقة بزيادة الامن في الاخذ
 والعطا بافصح عبارة لكى يوخذ منها ما كان موافقا لاصول الدولة العلية
 ونظاماتها المرعية البهية فاذا هى اى تلك الرسالة مبنية النظام على
 اربعة اقسام (القسم الاول فى معاملات التجارة وعقد الشركة واصول
 السفنجة المعبر عنها بلفظ بوليجه ومعناها احواله) والقسم الثانى فى التجارة
 البحرية وما يتعلق بها من امور الامن والامان (والقسم الثالث فى
 ترتيب قضايا الافلاس وتحقيقها) والقسم الرابع فى ترتيب محاكم التجارة
 وانتظامها فاما التجارة البحرية المبسطة فى القسم الثانى فانها من
 الامور التى يعنى بها وترتيبها بصورة تطابق اصول الدولة العلية فى
 الامور البحرية امر واجب لابد من انتظامه فيما بعد واصافته هلاوة لما
 نحن بصدده فلذلك ترك لان لبحث فيه واما القسم الرابع فهو غير
 قابل للاستعمال لان مسايله واحكامه غير موافقة لاصول الدولة العلية
 بالامور الداخلية ولا بالواقعات الكالية ومن اجل ذلك صرف النظر عنه
 (واما القسم الاول والقسم الثالث المشتملان على المعاملات التجارية
 مطلقا فهما الاشد لزوما واحتياجا ليكون ما فيهما من الاصول والقواعد
 لذوى التجارة منهاجا فجرت المذاكرة والمناظرة والبحث والمطالعة والمحاضرة
 بما فى القسمين المذكورين من القضايا المتعلقة برقم الدفاتر وعقد الشركات

واعطا الكوالات السفنجات ووضع امور ذوى الافلاس على قاعدة واساس
وتطبيق هذه القضايا على اصول الدولة العلية الجارية فى الامور الداخلية
فنظم هذا القانون جامعا لما فى دينك القسمين على اعدل جادة مشتملا
على ثلثمائة وخمس عشرة مادة وسطر وحرر وقدم الى الاعتبار الشريفة
السلطانية * فجاء مطابقا للارادات السنية الخاقانية ۞ فبرزة الاوامر العلية
الملوكانية بطبعه وميانه ونشرة واعلانه * ليكون من الان وصاعدا دستور
العمل بين التجار عند الاخذ والعطا نافذ الاحكام على الخاص والعام *
رافعين اكف الصراعة الى حضرة الملك العلام * بان يمد بالعمر المديد
والنصر والتأييد مدى الشهور والاعوام ۞ ذاة فايض الكبر والمبرات على
جميع الانام ۞ سلطاننا المعظم ظل الله المدود على الامم * بالرافة والرجة
والانعام * المضى بانوار غرة قوانين عدله حالكت الزمان ۞ والمرتقى
بترتيب المكارم والاحسان * على السلاطين الاعلام والملوك العظام ۞ متع
الله الوجود بدوام وجوده الشريف * وشرف كل كتاب
ومنبر بذكر اسمه المنيف ما ابدرت البدور وكبرت
الايام امين امين لا ارضى بواحدة حتى
اكرر منها الف امينا



❖ القسم الاول ❖

في معاملات التجارة علي الاطلاق وفيه فصول

❖ الفصل الاول ❖

في تعريف التاجر

المادة الاولى هـ كل رجل مشغل بالتجارة ويعقد بسبب التجارة مقاوله ومعاملة مربوطة بصكوك فهو تاجر ويطلق عليه انه تاجر
المادة ٢ * كل من استكمل من عمره احدي وعشرين سنة فهو ماذون بالتجارة ومن استكمل من العمر ثمانى عشرة سنة فقط لا يؤذن بالتجارة ما لم يكفله وليه او وصيه ويعطى اذنا من محكمة التجارة

❖ الفصل الثاني ❖

في بيان الدفاتر الواجب علي التاجر نظامها

المادة ٣ هـ انه يجب علي كل تاجر ان يستعمل دفتره يكتب فيه يوما فيوما وشهرا فشهره جميع ديونه التي له والتي عليه ومطلوباته واخلاقه وعطايه وجميع معاملاته التجارية والسفنتجات اي البوليجات التي باعها او التي وردة عليه وقبلها وكتب علي ظهرها قبوله او التي نقل تحويلها علي الغير حتى مصارفه علي بيته شهرا شهرا ويسمى هذا الدفتر دفتر اليومية ويعبر عنه بلفظ زورنال ودفتره اخر يكتب فيه صور جميع المكاييب التي

يرسلها الى شركائه وامنايه ورجاله الذين يعيئهم الي بعض الجهات بامور التجارة وان يحفظ عنده جميع ما يرد اليه من المكاتب من شركائه وامنايه ورجاله مجموعة كل شهر على حدته

المادة ٤ * يجب على التاجر ان يتخذ دفترا غير الدفترين المقدم ذكرهما في المادة الثالثة يحجر فيه كل سنة امواله واشياء المنقولة وديونه التي له والتي عليه ومطلوباته واحدة واحدة ويسمى هذا الدفتر ميزان الحسب ويعبر عنه بلفظ بلانجو

المادة ٥ * لا يجوز للتاجر ان يترك في الدفترين المذكورين محلا يمكن ان يكتب فيه لفظ اخر ولا يجوز له كتابة شى علاوة بين سطورهما ولا حك شى كان مكتوبا ولا كتابة حاشية وبالاجمال فلا يجوز لا بالكثير ولا بالقليل تحرير شى زيادة فيهما ولا اخراج شى نقصانا منهما وفي ختام كل سنة ياخذ التاجر دفتر اليومية الى الرجل المامور من محكمة التجارة بان يرسم على الدفاتر العلامة المعبر عنها بلفظة صح ليرسم عليها صحا بحضوره ويسمى ذلك المامور مصححا وليس للمصحح المذكور اذن بان يقرأ من ذلك الدفتر كلمة واحدة باي حجة كانت وكذلك قبل ان يحجر التاجر في الدفاتر المذكورة نقطة واحدة ياخذها الى الرجل المامور من محكمة التجارة بان يرقم على الدفاتر العلامة العددية المعبر عنها بلفظة نمرو ليضع على كل صحيفة من تلك الدفاتر رقم العدد اي النمرو ويحجر في اخر كل دفتر عدد جميع اوراقه ويكتب اسمه فيه اي امضاه ويسمى ذلك المامور نممرا

المادة ٦ * ان الدفاتر اذا كانت بلا نظام وغير مشتملة على الشروط المحررة الواجب على كل تاجر رعايتها فعند المرافعة هي غير مقبولة ولا معتبرة

المادة ٧ * انه لا يومر التاجر عند المرافعة باظهار الدفاتر بل يومر رسما

من جانب محكمة التجارة باحضار ما يقتضى من الدفاتر عند وقوع دعاوى الشركة والورائة ومقاسمة الشركا المعبر عنهم بلفظ قومبانية ولافلاس
 المادة ٨ * ان دفاتر التجار المنتظمة مطابقة للقاعدة المشروحة هي دليل معول عليه وبرهان معمول به في الدعاوى الواقعة بين التجار
 المادة ٩ * انه عند النظر في دعوى من الدعاوى فلاجل اظهار ما هو منازع فيه تطلب محكمة التجارة رسما احضار دفاتر التجارة لاجل مطالعة ما هو منازع فيه فقط

❖ الفصل الثالث ❖

❖ في عقد الشركة ❖

المادة ١٠ * ان الشركات بحسب القانون ثلاثة انواع فالاول الشركة الشاملة مجموع الشركا باسم واحد عمومي ويعبر عنها بلفظة قوللقتيف اي الشركة العمومية والثاني الشركة التي على طريق الوصية المعبر عنها بلفظة قوما نديت اي شركة الوصية والثالث الشركة الواقعة على حسب السهام من غير ذكر اسم صاحب حصة وهي المعبر عنها بلفظة انونيم اي الغير المسماة

❖ النوع الاول ❖

المادة ١١ * ان الشركة المعبر عنها بقوللقتيف ومسماة بالعمومية هي الشركة التي تتعقد بين رجلين او اكثر ويضع لها اسم مخصوص وهو المعبر عنه بلفظة ديتيه اي التجارة بعنوان الشركة

المادة ١٢ * ان العنوان الذي يوضع للشركة المذكورة يكون منسوباً لاسم واحد من الشركا ولاسمين فقط

المادة ١٣ * ان جميع الشركا الداخلين في هك الشركة هم كفلا وضمنا
جميع الشهادات والمفاوضات المدرجة في السندات التى يمضيها الشركا
الماذنون بالامضا في هك الشركة

* النوع الثانى *

المادة ١٤ * ان الشركة التى هى على طريق الوصية المعبر عنها
بقومانديت ومسماة بشركة الوصية هى من جهة فالشركا جعا وفرادي مسؤولون
وكافل بعضهم بعضا ومن جهة فواضع راس المال واحد وهو المسمى بالوصى
اي قومانديتر والمعنى انها عبارة عن تعدد الشركا وانفراد واضع المال
وتسمى ايضا بالمشتركة ويقتضى ان تكون باسم واحد من الشركا الكفيل
بعضهم بعضا او باسم فريق منهم

المادة ١٥ * ان الشركا المذكور اساميهن في السند الكفيل بعضهم
بعضاهم متعددون ويتعاطون امور الشركة اما باجمعهم او واحد يقوم مقامهم
او فريق منهم فنظرا لذلك وكفالة بعضهم بعضا تكون هك من نوع
الشركة المعقودة بالاسم العمومى ونظرا لانفراد صاحب المال تكون من نوع
شركة الوصية اي قومانديت

المادة ١٦ * ان الشريك الذى هو قومانديت اي صاحب المال
لا يدخل اسمه فى عنوان الشركة اي اسمها

المادة ١٧ * ان الشريك القومانديتر لا يتحمل من الخسارة اكثر مما
وضعه راس مال او تعهد بوضعه •

المادة ١٨ هـ ان الشريك القومانديتر لا يستخدم فى امور الشركة
لاصيلا ولا وكيلا.

المادة ١٩ * ان الشريك القوماني يتبر اذا استعمل شيئا من الممنوعات المذكورة فحينئذ يلزمه ان يكون كفيلا ومتعهدا بجميع ديون الشركة وتعهداتها

* النوع الثالث *

المادة ٢٠ * ان الشركة الغير المسماة المعبر عنها بلفظ انونيم فعلى موجب اصول التجارة لا يكون لها عنوان ولا تتعرف باسم صاحب حصص البتة
المادة ٢١ * ان الشركة المذكورة هي موصوفة بتصريح الاشياء التي بغيت عليها

المادة ٢٢ * ان ادارة العمل في الشركة المذكورة تجري بمعرفة الرجال الذين تجوز وكالتهم وقنية ويجوز عزلهم ونصيبهم واما الوكيل ان كان شريكا او غير شريك وموظفا اي باجرة او غير موظف فعلى حد التساوي
المادة ٢٣ * ان مديري هذه الشركة لا يسمون لاباجرا الوكالة المحولة الى عهدهم فقط ولا يتعلق بهم من التعهدات لاديين ولا كفالة بسبب ادارتهم امور الشركة

المادة ٢٤ * ان اصحاب السهام ليسوا ضامنين خسارة واكثر من السهام التي وضعوها في راس مال الشركة

المادة ٢٥ * ان راس مال الشركة الغير المسماة يصح قسمه على سهام متساوية وعلى حصص

المادة ٢٦ * ان سندات سهام جماعة الشركة المعبر عنهم بلفظ قومانية لا يكتب فيها اسمى اصحاب السهام ليكون كل من في يد سند هو المتصرف بسهم ذلك السند وكذلك يكون بيع السهم بتسليم السند

المادة ٢٧ * يقتضى ان تقيّد في دفاتر القومية سندات سهام القومية المحررة بتصريح اسمى اصحابها في سندات السهام وكذلك

عند بيعها تحرر القومانية على حاشية السند صورة البيع وتوضع الامضا ويقيد في دفتر القومانية

المادة ٢٨ هـ ان عقد الشركة الغير المسماة وانتظامها يكون من بعد بروز الاذن الشريف السلطاني بموجب فرمان عال ملوكانى فابتدا يعرض صك الشروط المعبر عنه بلفظ قونطورانو المرتب بين الشركا فاذا لم يكن فيه شروط ولا قيود مضرة بالملك ولا مة وصدرت باجرائه الارادة السنية السلطانية فحينئذ يسوغ اجرا تلك الشركة

المادة ٢٩ هـ ان راس مال الشركة التى على طريق الوصية اى قومانديت يجوز تقسيمه على السهام لكن يلزم رعاية القواعد والنظامات الموضوعة فى حق القومانديت جميعها

المادة ٣٠ هـ ان سندات شركة القوللقتيف يعنى الشركة العمومية وسندات شركة القومانديت اى شركة الوصية المعقدة بمعرفة محكمة التجارة او بين الشركا وحدهم بامضايهم هى معتبرة ويجب ان يذكر فى السندات المحررة بامضا الشركا وحدهم عند ذوى الحصاص ومقدار كل حصة وان تكون السندات المحررة بين الشركا على نسق واحد وان يصرح فى كل منها كم سند اعطى وكم رجل اصحاب الحصاص واما اذا حررت السندات فى محكمة التجارة وقيدت فى سجلاتها فلا يقتضى ان تكون نسخة متعددة بل نسخة واحدة كفاية

المادة ٣١ هـ ينبغي ان صكوك شروط الشركة الغير المسماة اى القونطورانات بعد نظمها بمعرفة محكمة التجارة تعرض ويستاذن باجرائها المادة ٣٢ هـ انه يجب اذاعة جميع سندات مقالة شركة القوللقتيف اى العمومية وشركة القومانديت اى الوصية وقيدها فى سجل محكمة التجارة موضحة اولا اسامى والقاب واحوال ومحلات الشركا بالفعل غير اصحاب

الخص بالوصية والسهم ثانيا عنوان تجارة الشركة ثالثا اسامي الشرك
المأذنين من جهة الشركة بالانصا وإدارة العمل والظرف في الامور رابعا
كيفية راس المال الموجود المعطى والذي سيعطى ان كان من قبيل السهم
او من قبيل الوصية اى القوماديت خامسا النصريح بتاريخ ابتداء الشركة
ونهايتها لكن لا يصرح باسم صاحب المال اى القومانديتر

المادة ٣٣ هـ ان سند المفاولة المحرر بعقد الشركة اذا كان تحريره
رسميا فخلاصته يصادق عليها وتمضى من جانب محكمة التجارة وان كان
تحريره غير رسمى بل ممضى باصا المشاركين فقط فخلاصة سندات
المفاولة ان كانت من عايده الشركة القوللتييف اى العمومية المعبر عنها
بالاوع الاول تختم وتمضى من جميع الشركا وان كانت من شركة القومانديت
اى الوصية المعبر عنها بالاوع الثانى سوا كانت منقسمة على السهم والخص
ام غير منقسمة فخلاصة سندات المفاولة تختم وتمضى من الشركا الكفيل
بعضهم بعضا او من الشركا المديرى امور الشركة

المادة ٣٤ * يقضى انه فى وقت واحد يلصق فى حايط محكمة
التجارة لازادة السنية السلطانية البارزة من اجل عقد الشركة الغير المسماة
اى لانونيم وسند المفاولة ويعلن بهما معا

المادة ٣٥ هـ كل شركة اذا الزم تكرارها وامتدادها بعد انقضا مدتها
يجب اثباتها فى صك بيان ذوى الخص ان كان فى صك البيان
هذا وان كان فى سند مبين عقد شركة وينبغى من قبل المدة المخصصة
ان يحرر جميع الشركا سندات متضمنة الفسخ وتجب بكل نوع ان كان
تبديل الشركا وكف اليد والفراغ او بوضع عقود وشروط جديدة او بتبديل
عنوان التجارة رعاية المطابقة على القواعد والشروط الموضحة فى المادة
الثانية والثلاثين والثالثة والمتقدمتين واذا لم تكون المطابقة فالمفاولة

غير معتبرة ولا يتخذ ذلك سبب لابطال حقوق المدعين الخارجين عن الشركة

المادة ٣٦ هـ انه غير الشركات الثلاث المتقدم ذكرها تصح ايضا شركة التجارة بوجه المحاصصة وهي حسب القانون معتبرة ومقبولة

المادة ٣٧ * ان هلك الشركات اجارية من اجل افعال التجارة المتنوعة والمنفردة هي موقوفة على المقاولات المخصصة والشروط المنعقدة بين الشركاء ذوي الحصص الذين لكل منهم حصة شائعة وعلى صورة تركيبها ولاموال والاشيا التي بيت عليها

المادة ٣٨ * ان الشركة التي على وجه المحاصصة يجب اثباتها باظهار دفاترها ومكاتيبها

المادة ٣٩ هـ ان الشركة التي على وجه المحاصصة غير محتاجة الى التكاليف والقواعد الرسمية التي تجب مراعاتها في باقى الشركات

المادة ٤٠ * المنازعات الواقعة بين الشركاء بسبب امور الشركة يكون فصلها والظرف فيها بمعرفة المميزين

المادة ٤١ * ان الدعوى التي جرى فصلها بمعرفة المميزين اذا لم يكن مشروطا بين المتنازعين عدم نقلها الى محكمة التجارة وعدم العا او ابطال الحكم والاعلام البارزين بفصلها فانه يجوز نقلها الى محكمة التجارة

المادة ٤٢ * ان انتخاب المميزين ونصبهم لفصل الدعوى يجرى بسند مسمى من المتنازعين او بمعرفة محكمة التجارة

المادة ٤٣ * اذا لم يتفق المتنازعان على مقدار البدة التي تفرض لاجراج الحكم بعد نصب المميزين فمحكمة التجارة تفرض مدة لذلك

المادة ٤٤ * اذا امتنع احد الشركاء او فريق منهم عن انتخاب

المميزين فمحكمة التجارة رسما تنتخب المميزين

المادة ٤٥ * ان المتنازعين من دون كلفة ولا انزعاج يقدمون في

المجلس لدى المميزين جميع الاوراق والمذكرات المختصة بدعواهما
المادة ٤٦ اذا تاخر الشريك من الاوراق المذكرات يجبر على
تقديمها في بركة عشرة ايام

المادة ٤٧ * ان تطويل المدة لتسليم الاوراق هي في يد امكان
المميزين عند الاقتضا

المادة ٤٨ اذا لم تعط مهلة جديدة او انتهت المهلة التي جددت
فحينئذ يسوغ للمميزين الشروع بسماع الدعوى وفصلها بعد مطالعة الاوراق
التي ملئت لهم

المادة ٤٩ اذا اختلفت ارا المميزين ولم يكن في سند المقولة اسم
مميز اخر فالمميزون يختارون مميزا فاذا لم يتفقوا على مميز فمحكمة التجارة
تنتخب مميزا

المادة ٥٠ ان حكم المميزين يكون مبنيا على الاسباب والدلائل
جاريا نافذا بعينه من غير تعديل ولا تبديل بنوع من الانواع وبامر ناظر
التجارة يسجل في محكمة التجارة ويعطى الى صاحبه في بركة ثلاثة ايام
المادة ٥١ * اذا مات احد الشركا فالشركة المعتبرة تنفسخ وبالضرورة
يجب على الورثا اقامة الدعوى في محكمة التجارة مطابقة للشروط السالف
ذكرها على موجب المحاسبات والصكوك والمقاولات التي عقدها الشركا قبلا
المادة ٥٢ * ان دعوى الصبي والصغير المتعلقة بشركة التجارة اذا نظر
فيها وفصلت بمعرفة المميزين فبالضرورة يجب على الوصى ان يطلب
مراجعتها في محكمة التجارة صيانة لحق الصغير

* الفصل الرابع *

في التجارة بالعمل المعبر عنها بلفظ قومسيون اى استحقاق العمل

وهي التجارة بطريق الوصية اي الامانة

المادة ٥٣ هـ ان الامين المسمى قاجر بالوصية هو الذي يجري معاملات

التجارة باسمه او بعنوان الشركة محسوبة على حساب موكل

(حاشية) المراد بالاسباب والدلائل المذكورة في هذه المسئلة هو ان يذكر في الاعلام المحرر ان الحكم برز على موجب ما هو مقرر بمادة عدد كذا من قانون التجارة (حاشية) اذا كان للشريك المتوفى وارثة صغيرة فماله الذي يظهر بعد الحاسبة لا يعطى الى الورثاصيانة لمال اليتيمة بل تسليم المال منوط بما تصدر به الارادة العلية السلطانية

المادة ٥٤ هـ كل امين ما دام يرسل دراهم معجلة من اجل الامتعة المرسولة له من محل اخر لاجل بيعها على ذمة موكل فله الاستحقاق ان يستوفى اولا من ثمن تلك الامتعة الدراهم التي ارسلها معجلة وربحها وما انفقته على الامتعة ويقدم ذلك على غيره لكن يجب ان يثبت وجود الامتعة المذكورة في مخزنه او مخزن كمرك البلدة مودوعة تحت تصرفه واذا كانت الامتعة لم تزل ما وصلت يلزمه ان يثبت ارسالها له بموجب سند شحن السفينة المعبر عنه بلفظة بولسجه ديقاريقو

المادة ٥٥ هـ اذا بيع متاع على ذمة موكل وجرى التسليم والاستلام فما دفعه الامين معجلة وربحا ومصارف يكون استيفاه من ثمن ذلك المتاع مقدما على وفا الديون التي على ذلك الموكل

* الفصل الخامس *

في بيان الاما اي التجار بالوصية المأمورين بنقل الاشياء برا وبحرا وايصالها

المادة ٥٦ هـ * يجب على الامين ان يقيمه في دفاتر

وإثمان وأصناف الأشياء والعروض التي أمر بنقلها وإرسالها برا وبحرا
 المادة ٥٧ أنه على الوجه المحرر فالأمين يضمن ويتعهد بإيصال عروض
 التجارة التي تسلمها إلى محلها في المدة المفروضة في جريدة الأرسال ما لم
 يظهر مانع قوي وسبب حقيقي يمنع إيصالها

المادة ٥٨ أنه إذا ضاعت الأشياء والامتعة وهلكت أو فسدت من مطر
 أو من رطوبة من غير أن يحدث أمر مغاير لما في جريدة الأرسال أو يقع
 سبب قوي مخالف للعادة فالأمين يضمن

المادة ٥٩ * أن الأمين إذا سلم وحول إرسال وإيصال ما سلم وحول له
 إلى أمين آخر غيره فإن كان هذا التسليم والتحويل برأي التاجر الذي سلمه
 وحول إليه فهو الأمين بالنجاة والبراءة من الضرر والخسارة الذي يقع وإن
 كان جرى ذلك برأيه فقط فالضرر عليه والخسارة راجعة إليه

المادة ٦٠ * أنه إذا ضاع في الطريق ما أرسله من مخزنه البائع أو مرسل
 الأمانة فإن لم تحصل مقابلة مخالفة فالضرر الواقع عائد على صاحب المال
 لكن يسوغ لصاحب المال الدعوى على الأمين الذي نقل وعلى المكاري
 المادة ٦١ * أن سند المال المعبر عنه قائمة الإرسالية هي سند حار

المقالة التي جرت بين مرسل البضاعة والمكاري وبين مرسل البضاعة والأمين والمكاري

المادة ٦٢ * أنه من الواجب اللازم أن يحرق في قائمة الإرسالية أي
 سعد المال التاريخ ومقدار وأصناف وألوان الأشياء التي تنقل وبكم يوم
 يكون وصولها إلى محلها واسم وشهرة ومحل إقامة الأمين الذي يتعهد
 بإيصالها ولمن يكون تسليمها واسم وشهرة ومحل المكاري الذي يتحملها
 ومقدار اجرة نقلها وأنه إن لم يوصلها في المدة التي تفرض يضمن الضرر
 وإن يوضع فيها أيضا الأمين وأما مرسل البضاعة وأن يحرق في حاشية
 السند المذكور علامة العدد أي النمر الذي في الأشياء المرسولة مهما كانت

وان يقيد الامين قايمه الارشالية التى هى سند المال فى دفتر بعينها
 المادة ٦٣ * ان المكاري هو ضامن الضرر الذي يقع فى الاشياء التى
 يتحملها من اى نوع كان ما لم يكن حدث الضرر بسبب قوى مخالف
 للعادة او ان تلك الاشياء من ذاتها يحدث فيها الضرر بلا واسطة
 المادة ٦٤ * انه اذا ظهر سبب وما امكن وصول البضاعة لمحملها فى البرهة
 المفروضة ومضى الموعد فالمكاري غير ضامن

المادة ٦٥ * انه بعد قبض وتسليم الاشياء المنقولة واعطا الاجرة لاتسمع
 على المكاري دعوى البتة

المادة ٦٦ * اذا وقعت المنازعة على عدم قبول الاشياء التى نقلها المكاري
 فمحكمة التجارة ترسل من جانبها البعض من ذوى الخبرة يختبرون حالة
 تلك الاشياء بالمعاينة فاذا حصل بعد ذلك امتناع من قبولها ايضا فالامام
 العلية حينئذ تحكم بفرمان عال بتوقيف تلك الاشياء امانة او بنقلها وحفظها
 فى محل موثمن مثل الكمرتك وغيره وتحكم ببيع تلك الاشياء لاجل اعطا
 اجرة نقلها

المادة ٦٧ * ان الشروط والاحكام المدروجة فى المواد المتقدمة هى ايضا
 معتبرة فى حق روسا السفن وكلما يستاجر من العجالة المعبر عنها بلفظ
 عربات وغيرها مما هو معدود لتحميل الاشياء ونقلها

المادة ٦٨ * اذا وجبت دعوى على الامين والمكاري بسبب فساد او
 ضياع الاشياء المنقولة فان كان وقع ذلك فى الممالك المحروسة ومضى عليه
 ستة اشهر او كان وقوعه فى البلاد الاجنبية ومضى عليه اثنى عشر شهرا فالدعوى
 ممنوعة ولا تسمع واعتبار المدة فى الدعوى ان كانت على الضباع من يوم
 نقل الاشياء او على الفساد من يوم التسليم لكن اذا علم ان ذلك وقع حيلة
 وخيانته فالدعوى مسموعة فى اى وقت كان ومضى المدة المذكورة لانه

من سماع الدعوى

المادة ٦٩ * ان دعوى صحة البيع والشري الجارى فى المحكمة الشرعية ومجلس الامور القانونية او المربوط بسند ممضى بامضا الفريقين او المحرر برقعة وهى المعبر عنها بولصلة ممضية بين البايعين والشارين حوالة على السمسار وغيره والبيع والشري الذى قبل فيه الثمن بالقيمة المسماة على حسب العينة المعبر عنها نمونه وفاتورة او الجارى بمخابرة بالكتابة او باطلاع كل من الفريقين على دفاتر الاخر او الجارى باقامة الشهود ان روى ذلك موافقا فى محكمة التجارة ففى هذه الصور جميعها مقبولة ومسموعة

* الفصل السادس *

فى اصول السفنجة اى البوليجة المتداولة بين التجار
المادة ٧٠ * ان ورقة البوليجة التى ترسل من محل الى محل اخر لا بد ان يصرح فيها بالتاريخ وبكمية الذى سيعطى وباسم الذى يعطى وفى اى وقت وفى اى محل يكون العطى ويسحب ايضا ان يبين فيها هل هى مقابلة مال نقود ام عروض اى امتعة ام هل هى محسوبة من حساب ما ام من جهة اخرى وينبغى ان يذكر فيها هل هى منوطة بامر غايب ام بوصيته ام هى مخصوصة بالذى كتبها ويقتضى ان يكتب فيها ان كانت حررت نسخة واحدة او نسختين او ثلث او اربع او اكثر من ذلك انها نسخة عدد كذا

المادة ٧١ * انه اذا ارسلت وبعرف التجار يقال سحبت ورقة بوليجة على رجل وكان فى ورقة البوليجة محرر ان يكون اعطا المال من رجل اخر او من رجل مقيم فى بلدة اخرى فهو جائز واذا كتب فيها ان سحبها مبنى على امر وصية رجل غيره وحسابها محسوب على ذلك الرجل فهو جائز ايضا

المادة ٧٢ * اذا حررت ورقة بوليصة ولم يذكر فيها المحل الذي سحبت منه والمحل الذي يكون العطا فيه واسم الذي سحبت عليه وصنعتة فهي غير معدودة من اوراق البوليصات بل تعد من السندات والصكوك المعتادة
 المادة ٧٣ * ان الرجل الذي يسحب بوليصة عوض بوليصة ان سحبها من حسابه او من حساب غيره فالدفع واجب عليه والذي يسحب بوليصة عند الاقتضا على حساب غيره لاجل اعطا المبلغ المجهول دايماً بوليصة فهو ضامن تادية المبلغ الى الذي سحب عليه البوليصة ان كان المبلغ المجهول بوليصة او الذي دار فصار حوالة

المادة ٧٤ * ان الذين سحبوا بوليصة او الامرين او الموصيقت ببوليصة يقتضى ان يكون لهم حين حلول الميعاد دين في ذمة الذي سحبوا عليه البوليصة اقله بمقدار البوليصة

المادة ٧٥ * ان ورقة البوليصة اذا قبلت فمن قبولها يظهر في الحال انه يوجد ما يقابلها ولذلك وضع لامضا في ظهرها دليل كاف عند اصحاب المحلات فاذا في حلول الميعاد ما دفعت الدراهم سوا قبلت البوليصة ام لم تقبل وامكن اثبات وجود ما يقابل البوليصة في يد الذي سحبت عليه وان لم يكن ذلك دينا في ذمته فاعطا دراهم البوليصة يلزمه ولو بعد مضي المهلة المعينة في ورقة البروتستو وكذلك يلزم ذمة الذي سحب البوليصة
 المادة ٧٦ * ان الذي سحب البوليصة والذي احوالها كافل بعضهم بعضا بقبول البوليصة وباعطا دراهمها في حلول الميعاد

المادة ٧٧ * يجب اثبات عدم قبول البوليصة بسند وهو المعبر عنه بلفظة

بروتستو

المادة ٧٨ * اذا ظهر بروتستواي سند بعدم قبول البوليصة فحين حلول ميعاد البوليصة كل من كان قبل بوليصة واحالها على اخر وهو المعبر عنه بلفظ

جرائته اى محيل غلاجل الامان له الحق بان يطلب كفيلا او رهنا ممن
احال عليه ووضع امضاه في ورقة البوليجة قبله وهكذا كل واحد يطلب ممن
هو قبله الى الرجل الذى سحب البوليجة ابتدا ولا عكس اى لا يطلب المتقدم
من المتأخر كفيلا ولا رهنا ومن لا يعط كفيلا او رهنا يجبر علي اعطا دراهم
البوليجة مع ما صرف علي البروتستو وعلي امادة البوليجة وهو المعبر عنه
بلفظة رقابو اي نفقة لاعادة

المادة ٧٩ * من يقبل بوليجة يكن ملذوما باعطا دراهمها واذا افلس
الذى سحب البوليجة قبل قبولها ولم يعلم الذى قبلها فلا يسوغ له
الرجوع عن قبولها ولا لامتناع عن اعطا دراهمها

المادة ٨٠ * ان كيفية قبول البوليجة هو التعبير بقوله قبلت والمصادقة
بوضع الامضا واذا كان مياعدا بعد اظهارها يوما واحدا او اياما متعددة
وشهرا واحد او اشهرا متعددة فالتصريح بتاريخ يوم قبولها واجب واذا لم
يؤرخ يوم قبولها ففي حلول مياعدا يجب اعطا دراهمها على تاريخها
المادة ٨١ * من قبل بوليجة وما اعطى دراهمها في محل اقامته
بل احوالها محل اخر يجب ان يذكر محل اقامة الذى سيعطى الدراهم ويوضح
سبب عدم اعطائه الدراهم

المادة ٨٢ * لا يجوز قبول بوليجة مربوطا بشرط من الشروط لكن
يجوز قبول مقدار معلوم من المبلغ المعين في البوليجة وحيثيذ يجب علي
الذى في يده البوليجة ان يشحنه بروتستو من اجل المقدار الباقي

المادة ٨٣ * ان من ساعة بروز البوليجة الى مضي اربع وعشرين ساعة
يجب قبول البوليجة فاذا مضي اربع وعشرون ساعة ولم ترد البوليجة سوا
ان قبلت ام لم تقبل فالضرر والخسارة على من اوقفها

المادة ٨٤ * اذا كتب بروتستو بعدم قبول بوليجة هم توسط رجل

آخر لقبول البوليجة رعاية لمقام الذى سحبها او الذى قبل احوالها ووضع امضائه فيها فانه يجوز لكن يجب ان يحرر المتوسط في ورقة البروتستو سبب التوسط ويمضيها

المادة ٨٥ * يجب على من توسط بقبول البوليجة انه بلا امهال يخبر بتوسط من توسط لاجله

المادة ٨٦ * انه ما دام الرجل الذي سحب عليه البوليجة غير قابلها ولو كان قبلها غيره بطريق التوسط فيسوغ لمن في يده البوليجة وقاية للحقوق ان يدعى على الذى سحبها او الذى قبل احوالها

المادة ٨٧ * يجوز سحب البوليجة على ان يكون اعطا دراهمها بعد يوم واحد او ايام متعددة وبعد شهر واحد او اشهر متعددة من يوم بروزها او من حين بروزها او ابتدا العدد يوم تاريخها او يكون العطا في يوم معين من شهر او في وقت معروف مشهور كوقت الموسم المعبر عنه بلفظة بناير وامثاله

المادة ٨٨ * ان البوليجة المشروطة فيها اعطا دراهمها حين رويتها وهى المعبر عنها بلفظ اويسته يجب حين بروزها اعطا دراهمها

المادة ٨٩ ان البوليجة المبنيّة على ان يكون اعطا دراهمها بعد يوم او ايام او بعد شهر او شهر من يوم بروزها يعتبر بدو ميعادها يوم قبولها واذا كتب بروتستو بعدم قبولها فالاعتبار مخصص من تاريخ ورقة البروتستو

المادة ٩٠ * ان البوليجة المعين اعطا دراهمها في موسم اى بناير فميعادها هو اليوم الواقع قبل يوم ختام ذلك الموسم واذا كان الموسم يوما واحدا لاغير فميعادها هو يوم الموسم عينه

المادة ٩١ * اذا وقع حلول الميعاد في يوم من ايام الاعياد تجب التأدية في اليوم الواقع قبل ذلك العيد

المادة ٩٢ * كل امهال حادث للمراعاة والاعانة او لجريان العادة في
البلدة فهو باطل

في بيان الحوالة المعبر عنها بلفظ جبرو

المادة ٩٣ * ان امتلاك البوليسجة ينتقل من واحد الي اخر بطريق
الدور والحوالة

المادة ٩٤ اذا اديرت بوليسجة او احيلت يجب ان يحضر عليها تاريخ
لاحالة والادارة وبيان اخذ المبلغ وذكر اسم كل من دخلت في عهده

المادة ٩٥ * اذا لم تطابق الاحالة الشروط المذكورة في المادة المتقدمة
فحينئذ لا يمكن ادارتها وانتقالها بل بحسب العادة تكون من باب الوكالة
المادة ٩٦ * ان وضع تاريخ احالة البوليسجة في يوم قبل يوم كتابتها
هو ممنوع ومن ارتكب ذلك فهو معذور من اهل التزوير

المادة ٩٧ * ان جميع الذين قبلوا البوليسجة ووضعوا امضاهم في ورقتها
وصاروا عهدة بها ولو كان بالدور والحوالة هم عغد من في يده البوليسجة
كفيل بعضهم بعضا

المادة ٩٨ * ان حين ورود البوليسجة اذا اقبلت واحيلت فان كان من
احيلت له غير واثق بمن احيلت عليه فله حق بانه حين الاحالة يطلب
كفيلًا من الخارج احتياطًا ويعبر عن هذا الكفيل بلفظ اوال

المادة ٩٩ يجب ان هذا الكفيل اى الاوال ان يحضر على البوليسجة انه
اعطى كفالته مع كونه رجلا من الخارج او يربط ذلك بسند مخصوص
والذين صاروا كفلا بهذه الطريقة اى بالاويل فهم كفلا بعضهم لبعض مثل
الذين سحبوا البوليسجة والذين احوالوها الا ان يكون سبق بين الفريقين
مقاولة على غير ذلك

المادة ١٠٠ يجب اعطا دراهم البوليسجة من عين النقود المذكورة

في ورقة البوليجة

المادة ١٠١ ان الذي اعطى دراهم البوليجة قبل حلول ميعادها اذا حصلت دعوى على تلك البوليجة بانها مفسودة او قبلها نوع من اكلة فانه لا ينسجو من التعهد ويجب التحقيق في محكمة التجارة هل ان اقدامه على الدفع معتبر ام لا

المادة ١٠٢ هـ ان الذي يودى بوليجة ولم يكن حدث من جهة ما قبل حلول ميعادها منع وتسييه على عدم التادية فهو برى الذمة منها بالكلمة
المادة ١٠٣ هـ ان الذي في يد البوليجة لا يجبر على اخذها قبل حلول ميعادها

المادة ١٠٤ انه اذا كان للبوليجة نسخ متعددة ووقعت التادية على نسخة منها سوا كانت الثانية ام الثالثة ام الرابعة ام غير هن فهو معتبر لكن يجب ان يكتب على النسخة التي وقعت التادية عليها ان النسخ الباقيات صرن ملغات

المادة ١٠٥ هـ ان الذي يعطى دراهم البوليجة على النسخة الثانية او الثالثة او الرابعة او غير هن اذا لم يسترد النسخة التي قبلها ووضع امضاء فيها لا تبرى ذمته منها

المادة ١٠٦ هـ لا تجوز مخالفة تادية البوليجة الا اذا ضاعت ورقة البوليجة او ظهر افلاس من في يد البوليجة

المادة ١٠٧ هـ اذا ضاعت ورقة البوليجة قبل قبولها يسوغ لصاحبها ان يطلب دراهمها باحدى النسخ الثانية او الثالثة او الرابعة او غير هن
المادة ١٠٨ هـ اذا كان حرر على البوليجة التي ضاعت انها مقبولة

فتحصيل دراهمها باحدى النسخ الثانية او الثالثة او الرابعة او غير هن موقوف على اعطائه كفيل بامر محكمة التجارة

المادة ١٠٩ * اذا وجد رجل بوليصة ضايعة ان كانت قبل قبولها او بعد
فاذا لم يظهر احدى نسخها الثانية او الثالثة او الرابعة او غير هن يسوغ
له الادعاء واثبات نفسه في دفتر محكمة التجارة وبمعرفتها انه صاحب البوليصة
الحقيقي ومن بعد اعطا الكفيل ياخذ الدراهم

المادة ١١٠ * انه اذا حصل الادعاء بتادية البوليصة على منظوق المادتين
المتقدمتين وظهر الامتناع فصاحب البوليصة الضايعة يتخذ بروتستو وبذلك
يحفظ جميع استحقاقاته لكن يجب اخذ ورقة هذا البروتستو بعد يوم واحد
من حلول ميعاد تادية البوليصة وينبغي ان يكون مطابقا لرسم مهلة اشاعة
البروتستو وقواعدها التي ياتي ذكرها ويلزم اخبار الذين سحبوا البوليصة
واحالوها

المادة ١١١ * ان صاحب البوليصة الضايعة يراجع الرجل الذي ادارها
واحالها قبله لكي يغال منه نسخة ثانية واولئك الذين احالوها وامضوها
اعلمة لمن اضاعها كل واحد يراجع من احوال وامضى قبله وهلم جرا الى
وصولها لمن سحبها ابتدا والذي يتفق بهذا الصدد يتحمله الذي اضاع
البوليصة

المادة ١١٢ * ان الكفالة المذكورة في المادة ١٠٨ والمادة ١٠٩ السالفتين
يمتد حكمها ثلث سنوات فاذا في هك المدة لم يظهر طلب ولا دعوى
فحكم هك الكفالة منسوخ بالكلية

المادة ١١٣ * ان الدراهم المعطاة على ان تحسب من دراهم البوليصة
تسقط من دين الذي سحب البوليصة والذي احالها ويجب على من في
يك البوليصة ان يتخذ لها بروتستو من اجل المقدار الباقي

المادة ١١٤ * ان اعطا المهلة بتادية البوليصة ليس هو في اياد احكام

المادة ١١٥ * يجوز ان يتوسط رجل واحتراما لمن سحب البوليصة

أو لمن أحالها يودى دراهم البوليجة التي صار لها بروتستو لكن يجب
 التصريح في عبارة ورقة البروتستو أو في ذيلها بكيفية التوسط والتأدية
 المادة ١١٦ كل من ادعى دراهم بوليجة على طريق التوسط تنتقل إليه
 استحقاقات من بيده البوليجة وكذلك يجب على المتوسط رعاية القواعد
 والرسوم التي تجب رعايتها على من في يده البوليجة وإذا أعطيت دراهم
 بوليجة على طريق التوسط محسوبة على ذمة من سحب البوليجة بروية
 ذمة جميع أصحاب الكوالات وإن أعطيت دراهم بوليجة بالتوسط احتراماً
 لأحد أصحاب الكوالات تبرئ ذمة جميع من يأتى بعد ذلك من أصحاب
 الكوالات وإذا ظهر طلاب متعددون لتأدية بوليجة على طريق التوسط يقدم
 ويرجح من تعهد ببراة أشخاص أكثر من الباقين ومع هذا فالرجل الذي
 سحب عليه البوليجة أولاً وعدم قبوله صار سبباً لتحرير ورقة البروتستو فإذا
 أثبت اقتداره على التأدية يرجح على جميع الطالبين ويقدم
 المادة ١١٧ * إذا سحب بوليجة من بلاد الفرنج البرية أو البحرية
 أو من سواحل ديار أفريقيا الشمالية على أن تأديتها في الممالك المحروسة
 العثمانية سوا كان مياعداً حين بروزها أو بعد يوم أو شهر أو أيام أو شهور
 متعددة ولزم الادعاء بتأديتها أو قبولها وما ادعى من هـى في يده في برهة
 ستة أشهر تضى بعد يوم تاريخها تسقط دعواه عن أصحاب الاحالات
 وتسقط أيضاً عن الذى سحب البوليجة ابتداء الذى هو كان ملزوماً
 باعطاء ما يقابلها ومهلة الادعاء بالبوليجات المسحوبة من سواحل أفريقيا
 الجنوبية سنة كاملة ولا يستثنى القطر المسمى أميد برونى وكذلك
 البوليجات المسحوبة من بلاد أمريكا البرية أو البحرية ومن بلاد الهند
 البحرية والبرية ومن جميع الاقطار الشاسعة على أن تأديتها في الممالك
 العثمانية فمهلة الادعاء بها تمتد سنة وهكذا كل من في يده بوليجة مسحوبة

من ممالك الدولة العلية من محلات التجارة على ان تاديتها في البلاد
الاجنبية فاذا ما ادعى بالتادية او بالقبول في المدة المفروضة لبعديّة المسافة
المذكورة قبلا تسقط جميع استحقاقاته الا اذا كان في زمان المحاربة فالمدة
تصير مضاعفة مرتين ومع هذا اذ سبق عقد بوليصة بين اخذها وبائعها
وبين اصحاب الاحالات يلزم عدم الكلل في شئ من النظامات التي
مر ذكرها اذا كانت المقاولات المخصوصة غير مطابقة للاصول المشروحة
المادة ١١٨ * يجب على من في يده البوليصة انه يوم حلول الميعاد
يطلب تاديتها

المادة ١١٩ * اذا حل ميعاد البوليصة وحصل امتناع عن تاديتها ففي
ثاني يوم حلول الميعاد يقتضى الادعاء لعدم تاديتها بتحرير بروتستو ولكن
حسب القانون اذا كان ذلك من ايام الاعياد يتاخر الادعاء الى اليوم الثاني
المادة ١٢٠ * وان يكن قبلا اتخذ من في يده البوليصة بروتستو بعدم
قبولها او بافلاس من سحبت عليه البوليصة فانه ملزوم ايضا باتخاذ بروتستو
اخر لعدم تاديتها لكن اذا ظهر افلاس الذي قبلها قبل حلول ميعادها
فانه يسوغ لمن في يده البوليصة ان يتخذ بروتستو وان يدعي بالتادية
المادة ١٢١ * ان من في يده بوليصة محرر بعدم تاديتها بروتستو
يسوغ له ان يدعي بطلب كفيل ان كان ممن سحب البوليصة او من
اصحاب الاحالات من كل واحد بمفرده او منهم جميعا بالاجال وكذلك كل
واحد من اصحاب الاحالات يسوغ له ان يطلب كفيل ممن احال وادار
البوليصة قبله او ممن سحب البوليصة

المادة ١٢٢ * ان تصدى من يده البوليصة على من افرغ عليه
البوليصة وحك ينبغي ان يظهر له البروتستو فاذا ما اعطيت الدراهم وكان
بايع البوليصة مقيما في محل مسافته مرحلة واحدة يجب انه في برهة خمسة

عشر يوما من تاريخ البروتستو يقدم الدعوى الى المحكمة وان كان بايع البوليجة مقيما في محل بعيد عن المحل الذى تعطى فيه الدراهم اكثر من مرحلة يزداد في المهلة على الخمسة عشر يوما لزيادة كل مرحلة ثلاثة ايام

المادة ١٢٣ * ان مهلة الدعوى علي الذين سحبوا البوليجة والذين قبلوا ادارتها واحالتها المقيمين في ملك الدولة عليه بالبوليجة المسكوبة في المملكة المحروسة المشار اليها وشرط تاديتها في الجزاير البحرية التابعة المملكة الحمية العثمانية او في البلاد البعيدة او في الديار الاجنبية عند وقوع بروتستو هي ملي التحديد الاتي تفصيله فما كان واقعا في جزاير البحر الايض كقبرص وكريد وباقي الجزاير فالمهلة له شهران اثنان وما كان في مصر والاسكندرية والمدن التي في نوحيهما فاربعة اشهر وما كان في تونس وطرابلس الغرب والجزاير فخمسة اشهر وما كان في الديار الاجنبية الواقعة في اوربا فاربعة اشهر وما كان في افريقيا وبلاد هند اسيا فسنة كاملة ولكن اذا كان ذلك في زمان الحاربة فمدة كل مهلة من هذه المهلات تضاعف بقدرها مرة اخري

المادة ١٢٤ * ان من في يده البوليجة تصوغ له الدعوى على الذى سحب البوليجة وعلي الذين اداروها واحالوها عموما الي حين انقضا هذه المهلة المفروضة واذا من في يده البوليجة اقام الدعوى واخذ الدراهم يسوغ لمن اطلق الدراهم ان يقيم الدعوى علي من تقدمه من اصحاب الاحالات وعلى الذى سحب البوليجة جعا وافرادا او بالتسلسل من واحد الى اخر لوصول الدعوى الى من سحب البوليجة ابتداء وتحديد المهلة المفصل قبلا جار على كل مدع منهم ومعتبر في جميع دعاويهم وابتداء مدة المهلة يعتبر من ثاني يوم اقامة الدعوى على ذلك المدي

المادة ١٢٥ * انه من بعد انقضا مدة المهلة المحدودة للدعا بطلب

الكفالة واتخاذ بروتستو من اجل عدم تادية واطهار البوليجة الواجب تاديتها حين رويتها او في ميعاد يوم او شهر مفردين او متعددين ليس لمن في يك بوليعة دعوى بوجه من الوجوه على اصحاب الاحالات

المادة ١٢٦ * انه اذا انقضت مدة المهلة المذكورة ليس لاصحاب الاحالات الذين يرجع بعضهم علي بعض استحقاق بدعوي الكفالة علي الذين افرغوا عليهم البوليجة

المادة ١٢٧ * اذا اثبت من سحب البوليجة انه قادر على ارسال ما يقابل البوليجة حين حلول ميعادها تسقط عنه دعوى من في يك البوليجة ودعوى اصحاب الاحالات وفي هك احيثية تسوغ الدعوى لمن في يك البوليجة على من سحبت عليه البوليجة وحده

المادة ١٢٨ * انه من بعد انقضا المهلة المقدم ذكرها المفروضة لاطهار البروتستو ولاقامة الدعوى في المحكمة اذا ظفر احد اصحاب الاحالات او الذي سحب البوليجة بمال مخصوص لتادية البوليجة ان كان نقودا او محسوبا علي جهة اخرى او بواسطة ما فالذي ذكر من ابطال الدعوى في المواد الثلاث المتقدمات بترك جانبها وتعود الدعوى مستأنفة على من حاز دراهم البوليجة

المادة ١٢٩ * ان من في يده بوليعة محرر بها بروتستو اذا كان ساعيا بطلب كفيل لاجل الامان علي ماله وظفر بمال عروض ام نقود او ديون مرسلة في الذم لمن سحب البوليجة ولمن قبلها او احوالها يسوغ له ان يستوقف ذلك المال ويحجزه

المادة ١٣٠ * اذا وجب اتخاذ بروتستو بسبب عدم القبول او بعدم التادية فرعاية لشروط البروتستو يقتضى بمعرفة محكمة مشهورة او مجلس معروف احضار الرجل الذي تجب عليه التادية وبحسب الاقتضا يجب

ايضا احصار الرجل الذي احواله التادية في الدرجة الثانية وهو المعبر عنه بلفظ البرونيا ومن بعد تحقيق امتناعهما عن القبول او التادية تكتب ورقة البروتستو المادة ١٣١ * ان القضايا التي ينبغي ذكرها في ورقة البروتستو هي لفظ صك البوليجية حرفا بحرف والقبول والاحالات والتصريح بالذين يقبلون اذا اقتضى ذلك والمطالبة بالدرهم وهل من يعطى الدراهم حاضرا لا وصورة الامتناع عن وضع الامضا وعن التادية

المادة ١٣٢ * انه اذا اتخذت ورقة على مشابهة صك الشهادة من التجار او من محل اخر عوضا عن صك البروتستو اللازم اتخاذه على الشروط المذكورة قبلا فهي غير معتبرة ولا مقبولة واذا لم يكن في البلدة محل معدود لاقامة وكيل التجارة المنسوب بالامر العالى السلطاني وهو المحل المعبر عنه بلفظة قجلاارية وكان عوض صك البروتستو اعلام اى مضبطة من جانب مجلس تلك البلدة فانه يعمل بها وتكون معتبرة اذا اشتملت على الشروط المحصورة

المادة ١٣٣ * ان مامور القنصلية اى وكيل التجارة يجب عليه ان يتخذ دفترا معدودا لاوراق مرسومة عليه علامة الصبح مطابقا للقواعد المعتبرة في دفاتر التجار مخصوصا ليسجل فيه صور صكوك البروتستو التي يعطيها بعبارتها حرفا بحرف وتاريخ يومها واذا وقع منه خلاف ذلك فانه يعزل من ماموريتيه ويضمن لاصحاب الحقوق ما كابدوه من الخسارة مع ربح ما انفقوه بتلك الخسارة وما فقدوه

المادة ١٣٤ * ان العمل المسمى راقميو هو ان تصل بوليجية لمحلها ولا تقبل وبعد اجرا اصول البروتستو فالذي يملك البوليجية يعكس القضية ويسحب بوليجية على الذى ارسل له البوليجية بمقدار ما اشتملت عليه تلك البوليجية

المادة ١٣٥ ٥ انه يجب على من في يه البوليجة ان يطلب من سحب البوليجة او من احد اصحاب الاحالات المعبر عنهم بلفظ جراته بوليجة جديدة وهى المعبر عنها بلفظ رثرت بكمية اصل مال البوليجة التى صار لها بروتستو مع المصارف وفرق سعر ميزان النقود المعبر عنه بلفظ قاميو لاجل تحصيل ذلك

المادة ١٣٦ ٥ ان حساب الرقاميو يجرى فيما يختص بالذى سحب البوليجة على موجب القاميو الذى تخصص لاجل نقل البوليجة من المحل الذى كان يقتضى تاديتها فيه الى المحل الذى سحبت فيه ابتدا وفيما يختص باصحاب الاحالات اى اجرانات يجرى على موجب رايح القاسيو الذى تخصص حين نقل البوليجة من المحل الذى فيه باعوا او اعطوها الى المحل الذى تكون تاديتها فيه

المادة ١٣٨ ٥ ان حساب اعادة البوليجة المعبر عنه بلفظ رثرت يكون بدفتر يحوى مفرداته

المادة ١٣٧ ٥ ينبغى ان يذكر فى حساب هك لاعادة اولاً راس مال البوليجة التى صار لها بروتستو ثانياً نفقة البروتستو ورسم السمسرة ورسم الامين المعبر عنه بلفظ قومسيون ورسم وضع العلامة المعبر عنها تمغا واجرة ايصال المكتوب وامثال ذلك من الرسوم ثانياً اسم الذى سحبت عليه البوليجة بطريق لاعادة اى رثرت ورايح القميو باى اسعار اخذ ويقتضى جريان المصادقة من سمسار القاميو على صحة هك المحاسبة وفى المواضع التى لا يوجد فيها هكذا سمسار تؤخذ المصادقة من تاجرين ويرسل مع الحساب صك البوليجة التى صار لها بروتستو وورقة البروتستو وصورتها مصادقا عليها لكن اذا كانت البوليجة سحبت على احد اجرانات يرسل معها ذكر صك شهادة موضح رايح القاميو حين نقل البوليجة من

المحل الذي كان يقتضى تاديتها فيه الى المحل الذى سمحت فيه ابتدا
 المادة ١٣٩ هـ لا يجوز تكرار حساب اعادة صك بوليصة واحدة
 تكررت اعاتتها وحساب هك لاعادة يدور من جرانة الي جرانة اي من
 صاحب احالة الي صاحب احالة والدرهم تعطى الي وصوله اخيرا لمن
 سحب البوليصة فيعطى الدرهم ويأخذ صك الابرا

المادة ١٤٠ هـ لا يجوز تراكم الرقاميو اي نفقة الاعادة فكل من
 اصحاب الاحالات اي الجرانثات والذي سحب البوليصة ابتدا ملتزم
 باعطا الرقاميو مرة واحدة لا غير

المادة ١٤١ هـ ان مرابحت البوليصة المعبر عنها اصطلاحا بالفايض
 التى ما اعطيت دراهمها يبتدى حسابه من يوم اجرا البروتستو

المادة ١٤٢ هـ ان مرابحة اي فايض البروتستو والرقاميو مع باقى المصارف
 المرتبة يجرى حسابه من يوم اقامة الدعوى

المادة ١٤٣ هـ * انه اذا ما ارسلت مع حساب الاعادة مصادقة سمسار
 القاميو وشهادة التجار كما ذكر فى المادة ١٣٧ فلا يعطى الفرق الواقع بين
 سعر القاميو فى محل سحب البوليصة وبين سعرة فى المحل الذى ارسلت
 اليه بل يجرى العطا والنادية على رايج المحل الذى تكون فيه النادية
 المادة ١٤٤ هـ ان جميع الازمات المتعلقة فى صكوك البوليصة كالميعاد
 واجيرواى احوالة وكفالة بعض بعضا واصط الكفيل من الخارج احتياطا والنادية
 بالذات

(حاشية) يعنى الرقاميو الغير المقبول

(حاشية) هو الفرق الواقع بين البلدين الذى اعطاه من فى يك البوليصة
 لاجل سحب البوليصة الجديدة على الوجه المحرر فى المادة المذكورة

او بالتوسط واحالات البروتستو واستحقاقات من في يده البوليصة وما يجب عليه وقضية الرقاميو والمرايحة هي لازمة في الحوالات التي تكتب بالامر والوصية الي محل لاجل التادية على سبيل الدين وهي المعبر عنها بالاوردينه المادة ١٤٥ * ان الحوالات التي بالوصية فلا بد من تاريخها بتاريخ وينبغي ان يذكر في صك الحوالة المقدار الذي يعطى واسم وشهرة الذي يعطى له وفي اى وقت يكون العطا وهل ذلك قرض ام ثمن امتعة ام من حساب ام من حوالة

المادة ١٤٦ هـ ان جميع الدعاوى المختصة بصكوك البوليصة وحوالات الوصية المطعاة من امور التجارة المضاعة من التجار او من السوق المعبر عنهم بالاصناف او من الصيارف اذا مضى عليها بلا مطالبة خمس سنوات من تاريخ البروتستو او خمسة اعوام من يوم اقامتها في المحكمة فهي غير مسموعة الا اذا كان برز حكم او كان دين ثابت بسند مخصوص لكن اذا وقع الادعا بالسوال والطالب من المدينين يجب على المدعي مصادقة دعواه باليمين على ان له دينا وورثة هولا ومن يتعلق بهم يجب عليهم ايضا المصادقة بقسم على انهم يعتقدون بلا ريب عدم ابقاء دين البتة



* القسم الثاني *

* في بيان احوال الافلاس وفيه فصول *

* الفصل الاول *

في بيان كيفية الافلاس واعدائه وفيه ابواب

المادة ١٤٧ * ان الرجل المتصف بالاخذ والعطا بصفة توافق صفات التجارة اذا ما اقتدر على اعطا المطلوب منه يعتبر مفلسا

الباب الاول

في اعلانات الافلاس

المادة ١٤٨ * يجب على المفلس انه في بوهة ثلاثة ايام من يوم عدم اقتداره على وفا الدين ان يقدم صكا الي وكيل التجارة الموجود في محل اقامته مخبرا به عن افلاسه واليوم الذي قطع فيه سبب المعاملات لعدم اقتداره على ايفا الدين معدود من ثلاثة ايام المهلة واذا ظهر افلاس الشركة العمومية المعبر عنها بلفظ قوللقتيف يجب التصريح بصك الاخبار باسم كل شريك من الشركا الكفيل بعضهم بعضا وبمحل اقامته

المادة ١٤٩ * يقتضى اعطا دفتر موازنة الحساب المعبر عنه بالانجو مع صك الاخبار واذا لم يكن اعطا الدفتر المذكور يجب توضيح الاسباب وينبغي ان يكون مدروجا في دفتر موازنه الحساب اى بالانجو مقدار وقيمة الاشيا التي هي في ملك المديون المنقولة والغير المنقولة وديونه وربحه وخسارته ومصارفه جميعا ويكون مورخا ومصدقا على صحته بوضع امضا المديون

المادة ١٥٠ * ان الاعلام الذي يبرز بالافلاس ان كان مبنيا على اخبار المفلس او على طلب احد ارباب الديون او فريق منهم او على قرار راي محكمة التجار يجرى حكمه وقتيا فاذا ظهر انه غير مفلس وله اقتدار على

قضا الدين فحكم الاعلام بالافلاس يكون منسوخا

المادة ١٥١ * ان تخصيص اليوم الذي ظهر فيه عجز المديون عن ايفاء الدين فعلي ما توضح في المادة التي قبله يجب ان يكون من جانب محكمة التجارة اما براياها واما باستدعا المدين ولكن اذا لم يتخصص على الوجه المحرر يعتبر من تاريخ الاعلام بالافلاس او من يوم اتخاذ البروتستو المادة ١٥٢ ٥ ينبغي اعلان افلاس المفلس علي ما هو محرر في المادتين

المقتدتين باخراج صورة الاعلام الذي برز وارسالها من جانب محكمة التجارة بحسب الايجاب الى المحلات التي فيها شركا المفلس والى المحلات التي له فيها اخذ وعطا والى المحلات المقتضى اذاعة افلاسه فيها وكذلك تعلق اوراق في الشوارع التي يقتضى اشاعة افلاسه فيها المادة ١٥٣ ٥ ان المفلس من تاريخ الحكم بافلاسه يزول استحقاقه

عن التصرف في املاكه والذي ينتقل الى ملكه في اثنا افلاسه فلا يسوغ له ايضا وضع اليد عليه فعلى هك الصورة جميع الدعاوي المخصوصة ببيع املاكه المنقولة والغير المنقولة هي منوطة بالوكلا فقط لكن اذا وجب سواه ولاستعلام منه ببعض امور يجوز حضوره بالاستدعا من جانب محكمة التجارة المادة ١٥٤ * ان صدور الاعلام باعلان الافلاس هو سبب لطلب الديون

التي على المفلس التي ما جا ميعادها واذا ظهر افلاس احد من الذين وضعوا امضا على الحوالة بالوصية وسحبو صك بوليصة مقبولة او غير مقبولة فالباقون المتعهدون ملتزمون باعطا كفيل بالتادية في ميعادها الا اذا راوا التادية بلا مهلة هي الارح فحينئذ يلتزمون بالتادية من دون مهلة

المادة ١٥٥ * انه حين صدور اعلام الافلاس تنقطع مرابحة جميع الديون الغير المستامن عليها بطريق الامتياز والرهن والاستغلال لانها تعود على مجموع الغرما

(حاشية) يعنى انه لا يجوز الاعتذار عن ايفا الدين الذى على المفلس بانه ما جا ميعادها لانه يقتضى دخولها فى دفتر الديون ايضا واذا كان بعض الدين لتجار غير مفلسين يجب انتظار ايفائه الى حلول الميعاد

فقط اى اصحاب الديون المعبر عن مجموعهم بلفظ ماسه وكذلك مرابحة الديون المستامن عليها لانه يمكن الادعا بانها نتجت من محصولات الاشيا والاموال التى ارهنت وسلمت قبلا لاصحاب الديون بطريق الرهن والاستغلال والامتياز

المادة ١٥٦ هـ ان جميع العطايا التجارية على سبيل الهبة فى الاموال والاملاك المنقولة والغير المنقولة وجميع صور تادية الديون بسندات بالمقاوله بين صاحب الدين والمدينون ان كان جا ميعادها او ما جا وسوا كانت نقدا ام بانتقال ام ببيع وتعويض او بحجة اخرى غير نقود التجارة واموالها ان كانت دبرت وعقدت بعد اليوم الذى تخصص من محكمة التجارة لابتداء الافلاس او فى برهة عشرة ايام قبله فهى غير معتبرة وتعد كأنها لم تكن

المادة ١٥٧ * اذا اوفى المدينون ديننا حان ميعاده فى المدة الواقعة بين يوم عجزه عن ايفا الدين واليوم الذى برز فيه اعلام الافلاس او اخذ اشيا مقابلة له وباعها او اعطى سندا فجميع ذلك باطل لكن ينبغى اثبات علمهم بعجزه عن قضا الديون

المادة ١٥٨ * انه يسوغ تسجيل استحقاقات الامتياز والاستغلال سيف دفتر موجودات المفلس الى يوم بروز الاعلام باذاعة الافلاس موافقا لنظام الاصول المقررة وهذا التسجيل ان كان وقع بعد يوم عجز المفلس عن ايفا الدين اوفى برهة عشرة ايام قبله فهو معتبر وان كان مضى اكثر من خمسة عشر يوما بين يوم التسجيل ويوم استحقاق الامتياز والاستغلال فهو غير

معتبر وكأنه لم يكن وهكذا بحسب المسافة الواقعة بين محل تحصيل استحقاق الاستغلال ومحل التسجيل يزداد في المهلة المذكورة لكل مرحلة يوما
 المادة ١٥٩ هـ اذا اعطى المديون دراهم بوليصة في المدة الواقعة بين يوم عجرة عن ايفاء الديون ويوم صدور الاعلام بافلاسه فالذى سمحت له البوليصة يطالب باسترداد الدراهم وان كانت من قبيل التحويل بالوصية تسترجع احوالة من اجرائة اى التحيل لكن على كلا الامرين ينبغي اثبات اطلاعها على عجز ذلك المديون عن ايفاء ما عليه من الديون

(حاشية) قوله الامتياز هو اجرة الحجر واجرة الخادم وكرى المسكين وموذن تجهيز المتوفى

المادة ١٦٠ هـ ان طلب تحصيل الاجرة من اشيا المفلس المنقولة التى هى مدار تجارته ينبغي تاخيره واحد وثلثين يوما بعد تاريخ اذاعة الافلاس لكن كما تجب محافظة الاشيا المذكورة يجب عدم التحلل باستحقاق صاحب الملك فى استرداد المحل المستاجر ومن ثم يتسرخ حكم دعوى الطلب المحرر فى هذه المادة

❀ الباب الثانى ❀

فى بيان صورة مامورية من يوم من جانب محكمة التجارة
 لكى ينظر فى امور من ظهر افلاسه

المادة ١٦١ هـ انه حين بروز الحكم بافلاس بعض الناس يقتضى ان محكمة التجارة تنتخب رجلا وتنصبه لشعاطى امور الافلاس

المادة ١٦٢ هـ ان تدبير امور المفلس منوطه بعهدة المامور المذكور وحسن سعيه ورايه فاذا ظهرت دعوى وكان فصلها منوطا بمحكمة التجارة فالمامور المذكور يقدمها الى المحكمة المشار اليها

المادة ١٦٣ ۞ ان محكمة التجارة لا تعارض تنسيبات المامور لا اذا
 ظهرت لاحوال الاثنى بيانها في المادة ١٧٤ وفي المادة ١٨٢ وفي المادة ١٨٨
 وفي المادة ٢٢٧ وفي المادة ٢٧٣ فحينئذ تتقدم الي محكمة التجارة
 المادة ١٦٤ * ان تبديل المامور المنصوب من جانب محكمة التجارة
 ونصب مامور غيره هو في اختيار محكمة التجارة

❖ الباب الثالث ❖

في بيان وضع الختم على اشيا المفلس والمعاملات التي تجرى على ذاته ابتداء
 المادة ١٦٥ * انه بعد الحكم على المفلس بالافلاس فهكمة التجارة تختم
 على حجرته وامواله وتسليمه الي احد جنود الضبطية والعواص من غواصة نظارة
 التجارة لياخذاه الي المجلس

المادة ١٦٦ * اذا افلس رجل يجب عليه ان يجري الشروط
 المبسطة في المادة ١٤٨ ۞ وفي المادة ١٤٩ فمن بعد تقديم الدفتر وغيره والاطلاع
 على ذلك بمقتضى الاصول فاذا لم يكن محبوسا بسبب دين او اخر
 يسوغ لمحكمة التجارة رسا ان تحكم باطلاقه من المجلس الذي حبس فيه
 بسبب الافلاس وكذلك يسوغ للمحكمة المشار اليها ان تحكم بفسخ
 الحكم بالافلاس لسبب ظهور بعض امور

المادة ١٦٧ ۞ ينبغي وضع الختم على مخازن المفلس وعلى حجرته
 وصناديقه ودفاتره واوراقه واثاث بيته واشيائه واذا طهر افلاس الشركة العمومية
 المعبر عنها قوللقتيف فكذلك يختم على محل تجارتهما الكبير وحك
 ويختم على محلات تجارة الشركا الكفيل بعضهم بعضا بالانفراد محلا محلا
 المادة ١٦٨ * يجب على مامور محكمة التجارة انه في برهة اربعة
 وعشرين ساعة يقدم الى مقام نظارة التجارة خلاصة الاحكام الموجبة والاسباب

المستقلة المحتوى عليها الاعلام البارز في حق المفلس

المادة ١٦٩ ٥ يجب سرعة اجراء التسيهات البارزة بوضع المفلس في المجلس اما من جانب محكمة التجارة واما من الذين اقيموا وكلا

* الفصل الرابع *

في بيان القوانين والاصول المختصة بنصب الوكلا وتبديلهم

المادة ١٧٠ ٥ انه بعد بروز اعلام الافلاس تنصب محكمة التجارة وكلا موقتا واحدا او اكثر ثم ان المامور المشروحة ماموريته في الباب الثاني يدعو جميع ارباب الديون الى ان يحضروا في برهة خسة عشر يوما الى محل ويعقد معهم جميعا مجلسا يتذاكرون فيه بامر ترتيب دفتر الغرما اى اصحاب الديون المعروفين وفي انتخاب الوكلا اللازمة اقامتهم ثم يكتب مضبطة مشتملة على ما وقع من الملاحظات ويقدمها الى محكمة التجارة والمحكمة المشار اليها اعتبارا لما هو موضح في المضبطة المذكورة ورعاية لاصحاب الديون المعروفين واعتمادا على ما انهاء وقرره المامور المسمى اليه اما انها تبقى الوكلا المنصوبين واما انها تنصب غيرهم وفي هذه الصورة ان المنصوبين وكلا وان كان حكم وكالتهم مستمرا ودايما الا انه على ما سيأتى بيانه يسوغ لمحكمة التجارة عند الاقتضا عزلهم ونصب غيرهم ولا يزيد عدد الوكلا على ثلاثة ويجوز انتخابهم من كل فية وصنف الا من اصحاب الديون وبعد ختام ماموريتهم وانتهائها يسوغ اخذ الاجرة مقومة على قدر العمل والمثل كما تحكم به محكمة التجارة

المادة ١٧١ * لا يجوز ان يكون الوكيل من اقارب المفلس ولا من

المتعلقين به البتة

المادة ١٧٢ ٥ انه اذا وجب اقتران الوكيل المفرد او الوكلا بوكيل اخر

او اقتضى تبديل الوكلا فالمامور المومى اليه ينهى ذلك الى محكمة
التجارة والمحكمة المشار اليها تجرى المقتضى على ما هو مسطور في
المادة المائة وتسع وستين

المادة ١٧٣ * يجب على الوكلا اذا كانوا اكثر من واحد ان يكون
عملهم متحدا في جميع الاعمال

المادة ١٧٤ هـ اذا حصلت الشكوى مما فعله الوكلا في قضايا الافلاس
فمامور محكمة التجارة يجرى ما يقتضى لذلك في برهة ثلاثة ايام وهناك
القضايا وان يكن مرجعها الي المامورى المومى اليه فاصحابها عند الاقتضا
ماذونون بتقديمها الي محكمة التجارة ايضا

المادة ١٧٥ هـ اذا استدعى اصحاب الديون او المفلس تبديل الوكالة
فالمامور من محكمة التجارة يعرض ذلك فاذا في برهة ثمانية ايام ما
اجرى المامور المومى اليه تبديل الوكلا فارباب الديون والمفلس ماذونون
حيثيذ بتقديم القضية الى محكمة التجارة وبعد استماع تقرير المامور
والسؤال من الوكلا في المجلس وضبط الافادات الواقعة بحكم مجلس
التجارة بتبديل الوكلا



* الباب الخامس *

في بيان احكام مامورية الوكلا وفيه فصول

* الفصل الاول *

في بيان احكام مامورية الوكلا على الاطلاق

المادة ١٧٦ * انه اذا كان ما جرى وضع الختم على حجرة المفلس واشيايه فالوكلا بمعرفة محكمة التجارة يجبرون ذلك على الفور والسرعة
المادة ١٧٧ * ان المامور من جانب محكمة التجارة اذا بان يعطى الاشيا اللازمة الضرورية والالبسة المقتضية للمفلس ولاهله وعياله وذلك بتقدير الوكلا وكذلك يصرف النظر عن وضع الختم على الاشيا المشرفة على التلف والاشيا المستعدة الي التلف الداخلة في اموال المفلس او يخرجها من تحت الختم

المادة ١٧٨ * ان الوكلا يبذلون الجهد عند اعطا الاذن من مامور محكمة التجارة ببيع الاشيا المشرفة على التلف او التي سينحط ثمنها او التي حفظها يحتاج الى نفقة

المادة ١٧٩ * انه من الواجب اللازم ان ينصب مامور من جانب محكمة التجارة مخصوص من اجل اخراج دفاتر المفلس من المحل المختوم عليها فيه ويسلمها الى الوكلا وجب تسليمها يطالعها المامور العمومي اليه ويمعن النظر فيها جدا والحالة التي هي فيها يحجرها بقلم الاختصار في مذكرة وكذلك يخرج من الاوراق الصكوك التي قرب ميعادها التي ينبغي اتخاذ قبولها ويسلمها الى الوكلا لكي يجبروا ما تقتضيه بعد ان يحجر ما تحتوية في صحيفة ويقدم صورتها الى المامور من

جانب محكمة التجارة ثم والوكلا يستوفون مطالب المفلس وديونه ويعطون
سندات بما قبضوه منها وجميع المكاييب التي ترد الى المفلس في تلك
المدة يكون فض ختمها باطلاع الوكلا ويطلعون المفلس عليها وهو حاضر
في المجلس

المادة ١٨٠ * اذا استدعي المامور المويء اليه تخلية سبيل المفلس
تخلية مؤقتة من اجل امور واقعة في الظاهر والنفس ان تكون في يد
ثيقة امان وحصلت الاجابة بذلك من جانب محكمة التجارة يجبر
المفلس على اعطا كفيل بالنفس فاذا غاب المفلس ولم يظهر فمحكمة
التجارة تفرض القدر الذي يضمنه الكفيل المسفور لاجل تقسيمه على
مجموع ارباب الديون المعبر عنهم بلفظ ماسه

المادة ١٨١ * اذا لم يستدع المامور المويء اليه اعطا المفلس ثيقة
الامان يسوغ للمفلس ان يبلغ محكمة التجارة صورة طلبه ومن بعد سوال
المامور المويء اليه عما هي الحكمة بعدم اعطا وثيقة الامان وما السبب
وبعد المذاكرة بذلك علنا تامر محكمة التجارة بما يقتضي

المادة ١٨٢ * يقتضى بطلب الوكلا ان محكمة التجارة تفرض
نفقة يومية مؤقتة لاجل القوت الضروري اللازم للمفلس واولاهه وعياله في
مدة محاسبة وتقسيم امواله الموجودة علي الغرما

المادة ١٨٣ * ينبغي ان الوكلا بحضور المفلس ينظرون دفاتره وينهون
محاسبته واذا دعوه للحضور وما حضر ينبه عليه انه في برهة ثمان
واربعين ساعة يحضر واذا كان له عذر واضح وصادق عليه المامور
المويء اليه يؤذن بارسال وكيل سوا كانت اعطيت له وثيقة الامان المقدم
ذكرها ام لم تعط

المادة ١٨٤ * اذا اظهر المفلس دفتر موازنة الحساب اي البلائج والوكلا

على الفور والعجلة ينظمون من دفاتره وأوراقه ومما حققوه وإطلعوا عليه دفتر موازنة ويقدمونه الى محكمة التجارة

المادة ١٨٥ هـ ان المأمور المنصوب من جانب محكمة التجارة يسوغ له ان يستخبر ويستعلم من المفلس ومن كاتبه ومن اشيائه من اجل ترتيب دفتر الموازنة ويسالهم عن اسباب الافلاس وحقيقته

المادة ١٨٦ هـ اذا ظهر افلاس تاجر بعد موته او مات مفلس بعد ظهور افلاسه ولم يكن له صغيرا ووارث غايب فاولاده مع زوجته وورثاؤه يقومون مقامه بالاصالة او بالوكالة ولهم الاختيار بترتيب دفتر الموازنة وتدير قضايا الافلاس

❁ الفصل الثاني ❁

* في بيان قضايا فك الختم وتحرير الاموال *

المادة ١٨٧ * انه بعد وضع الختم على اشيا المفلس ومضى ثلثة ايام يطلب الوكلا فك الختم ويحرون دفترا منتظما باموال المفلس واشيائه بحضوره واذا لم يكن موجودا ووجب حضوره يستحضر عاجلا

المادة ١٨٨ هـ اذا ازيل الختم عن اشيا المفلس تحرر موجوداته بدفتر نسختين وفي برهة اربع وعشرين ساعة تقدم منها نسخة الى محكمة التجارة وتبقى الثانية محفوظة في ايادى الوكلا ويسوغ لاجل اعانة الوكلا بترتيب الدفتر وتحريره وبتقويم قيمة الاشيا الموجودة اقامة من يختارهم الوكلا مساعدين * لهم

المادة ١٨٩ هـ اذا اعلن الافلاس بعد موت المفلس فان كان الدفتر ما ترتب قبل ظهور الاعلان او مات المفلس قبل فتح الدفتر وقرائه فكما

صرح في المادة المتقدمة اذا كان ورثا المتوفى حاضرين او لزم احضارهم وحضروا ففي الحال والساعة يسارعون لتنظيم الدفتر وتحريره

المادة ١٩٠ ٥ يقتضى ان الوكلا من يوم ابتدا ماموريتهم او من يوم مبادرتهم الي العمل لمضى خمسة عشر يوما يقدمون الى المامور المنصوب من محكمة التجارة مذكرة حاوية صورة لافلاس الظاهرة وعلة واسبابه وحالاته والمامور الموكى اليه فورا يقدم الي محكمة التجارة المذكورة المذكورة مع ايضاح ما لاح برايه واذا مضت المدة المحررة ولم يرتب الوكلا المذكرة يجب على المامور الموكى اليه ان يبين ويقرر في محكمة التجارة ما سبب تعويقها

المادة ١٩١ * انه من الواجب ان يعطى الاذن لرجل او لرجلين من ارباب مجلس محكمة التجارة بان يذهبا الى مخزن المفلس او دكانه يستطلعا حالة الافلاس وكيفيته ويناطرا على تحرير الدفاتر وعلى الوكلا ليكون تعاطيهم الامور باحق التحقيق ويحرضاهم على ابراز السندات والدفاتر والاوراق المختصة بالافلاس

❖ الفصل الثالث ❖

٥ في بيان بيع امتعة المفلس واستيفاء جميع الثمن ٥

المادة ١٩٢ ٥ انه من بعد نهاية الدفتر المذكور يتسلم الوكلا امتعة المفلس ونقوده وسدائنه ودفاتره واوراقه وكالات بيته واوانييه ويضعون امضاهم في ذيل الدفتر المذكور على انهم تسلموا جميع الاشيا المحررة وصارت في عهدهم

المادة ١٩٣ * ان الوكلا يستثمرون مداومين على تحصيل الديون التي للمفلس بنظارة ارباب مجلس محكمة التجارة

المادة ١٩٤ يسوغ لارباب محكمة التجارة ان يعطوا الوكلا اذا ببيع اشيا المفلس ان كانت عروض تجارة او امتعة منقولة ويكون بعضها اما من يد الوكلا واما في السوق السلطاني بمعرفة السمسار

المادة ١٩٥ هـ ان الوكلا ماذنون عند الاقتضا باستحضار المفلس عندهم من اجل فصل دعاوى دين ارباب الديون المعبر عنهم بلفظ ماسه لاسيما الدعاوى المتعلقة باملاك الغير المنقولة وسائر الحقوق لكن اذا فصلت بحضرة دعوى شى ليس له قيمة معلومة او تزيد قيمته على الف وخسامة غرض فانها لا تنفذ ما لم تكن جرت المصادقة عليها من محكمة التجارة

المادة ١٩٦ هـ اذا اطلق المفلس من محبسه او اذا اعطى وثيقة الامان يسوغ للوكلا استخدامه باذن مامور محكمة التجارة في امور الافلاس

* الفصل الرابع *

* في الاعمال المخصوصة بحفظ مال المفلس *

المادة ١٩٧ هـ ينبغي من الوكلا انهم من يوم تعاطيهم امور الوكالة يبادرون الي الاعمال اللازمة تجارة من اجل صيانة حقوق المفلس وسلامتها ممن له عندهم دين ومن اجل اظهار امواله واشيايه المرهونة والمودوعة امانة

* الفصل الخامس *

* في تحقيق الديون *

المادة ١٩٨ هـ يجب على ارباب الديون من يوم تاريخ اذاعة الافلاس ان يقدموا الى محكمة التجارة سندات ما يدعون به من الدين مع دفتر مفرداته وكتاب قيد السجلات يتسلمون السندات ويرقمونها بدفتر

ويسلمون من قدمها صكا مشعرا باستلامها والمقيد الذى يتسلمها هو
المسئول بحفظها وقيدها لمدة خمس سنوات تمضى بعد تاريخ المصبطة
التي يحررها الموكلون بتحقيق الديون

المادة ١٩٩ ٥ انه بحسب منطوق الجملة الثالثة من المادة ١٧٠
يقتضى عند ابقا الوكلا او تبديلهم بغيرهم ان اصحاب الديون الذين ما
قدموا السندات متى علموا ان كان من الاخبارية المعبر عنها بلفظ
غزنة او من مقيدى السجلات فى برهة عشرين يوما من يوم علمهم
يقدمون السندات مع دفتر المفردات الي وكلا الافلاس هم بذوائهم او
يرسلونها مع وكلايهم او يقدمونها الى محكمة التجارة بلا واسطة اذا راوا
ان ذلك هو الارجح وعلى كل حال يعطى لهم صك مشعر باستلام
السندات منهم واذا كان بعض اصحاب الديون فى محل خارج عن
المحل الذى فيه التفتيش والتحقيق على امور الافلاس او فى محل
اخر من محلات الممالك المحروسة يعطى بحسب المسافة الواقعة بين
محل التفتيش ومحل اقامة رب الدين لكل مرحلة يوما زيادة على
المهلة المذكورة

المادة ٢٠٠ ٥ ينبغي فى برهة ثلاثة ايام بعد انقضا المهلة التي
ذكرت فى الجملة الاولى والثانية من المادة ١٩٩ ان يدور العمل بتحقيق
الديون وتدبير امرها بلا فتور فى المحل واليوم والساعة التي يعينهم
مامور محكمة التجارة وكذلك يجب انه مع ارسال الخبر الى ارباب
الديون كما ذكر فى المادة التي قبلها ان يذكر لهم المحل واليوم والساعة
وعلى الفور يتكرر لهم الطلب بالحضور رسما من مقيدى سجلات
محكمة التجارة شفاها او باوراق مخصوصة ثم بعد ان يحقق مامور
محكمة التجارة ما يطلبه وكلا الافلاس من الديون التي المفلس ويقف على

الدين الذى لباقي ارباب الديون يجتمع ارباب الديون او وكلاهم فريقا
ووكلا الافلاس فريقا وتدور المباحثة والمذاكرة بين الفريقين بحضور مامور
التجارة والذى يتحقق بحررة المامور الموفى اليه في مذكرة.

المادة ٢٠١ * يجب عند تحقيق قضايا الديون التى على المفلس
ان يكون حاضرا كل صاحب دين تحقق دينه او دينه مفقود في دفتر
الموازنة وان تكون الاسيلة والاجوبة الواقعة بسبب الديون التى جرى
تحقيقها او التى داير البحث على تحقيقها في حضوره وللمفلس استحقاق
الحضور ايضا

المادة ٢٠٢ * يقتضى ان تكون المذكرة المقدم ذكرها التى هي
مضمنة تحقيق الديون التى على المفلس مصرحة بمحل اقامة ارباب
الديون وبمحل اقامة الوكلاء الماذونين وبجميع السندات والتحويلات وبما هو
منها مصحح فيه او فيه زيادة او مكتوب بين سطوره وبما هو مقبول من
الديون وبما هو منازع فيه

المادة ٢٠٣ * اذا لزم عند الاحتياج احضار دفتر صاحب دين وكان
صاحب الدين في محل اخر وجلب الدفتر عسيرا فمحكمة التجارة ترسل
تعريفا الى مامور التجارة الذى في ذلك المحل لكى يستخرج صورة
ذلك الدفتر ويرسلها

المادة ٢٠٤ * انه على الوجه المحرر كلما ثبت دين من الديون
التى على المفلس يجب ان يكتب على ظهر سنده هكذا انه محرر في
دفتر ديون المفلس كذا قروش في تاريخ كذا ومامور محكمة التجارة يكتب
اشارة المصادقة عليه ويقتضى ان كل صاحب دين في برهة ثمانية ايام
من ثبوت دينه يتخذ من المامور الموفى اليه مصادقة على ان الدين
الذى له ثابت ومقرر

المادة ٢٠٥ * اذا وقعت منازعة في إحدى واقعات الديون التي على المفلس ولم يبق احتياج الي نوع من انواع الشكوى والمداعات تعرض تلك الواقعة الي محكمة التجارة وناظرة التجارة يبرز امرا وتنبيهها باحضار من لهم الخبرة بهذه الدعوى وفي حضور المأمور الموكف اليه يجرى الفحص والتحقيق بايضاح تلك الواقعة كما هو مقتضى مامورية ارباب مجلس التجارة

المادة ٢٠٦ * اذا قدمت الى محكمة التجارة مخاصمة واقعة بسبب دين منعوا قبوله وكان ذلك قبل انقضا مدة المهلة المقررة في المادة ١٩٩ والمادة ٢٠٤ للذين قاطنين في الممالك المحروسة فان كانت تلك المنازعة ليست صالحة حكم بات فاعتبارا لسلوك القضية تحكم محكمة التجارة بتأجيل تلك المرافعة الى حين عقد مجلس من اجل انتظام عقد والموافقة المعبر عنها بلفظ قولقورده او ينظر فيها في احوال لاجل الاطلاع على حقيقتها وبعك يعقد المجلس المذكور واذا حكم بسماع هكذا دعاوى قبل انعقاد المجلس فصاحب الدين المنازع فيه يدخل في مجلس مذكرات الافلاس موقتا لاجل استقرار مقدار الدين على وجه المادة ٢٠٧ * اذا وقعت منازعة بسبب دين وحولت الى المجالس والمحاكم يسوغ فيها صور ثان لاولي ان تتوقف المعاملات الافلاسية الى حين فصل الدعوى المخاصم فيها والثانية انه في اثنا النظر فيها لا تتوقف المعاملات الافلاسية بل تديرها محكمة التجارة فاذا اتخذت الصور الثانية فصاحب الدين المنازع فيه يدخل في مجلس مذكرات الافلاس ويقيد الدين الذي له في دفتر احتياطا واذا كانت دعوى احد ارباب الديون تزوير او سرقة او جناية وحيلة خفية فالمعاملات المذكورة لا تتوقف الي حين فصل هكذا دعاوى الابراي محكمة التجارة

والدين الذى لهكذا محتمل لا يقيد فى الدفتر مطلقا واى محل وجب
تفتيشه على ما انهم به يفتش فاذا لم يتحقق براته لايسوغ له الدخول
في مجلس مذكرات الافلاس

المادة ٢٠٨ * اذا ادعى صاحب الدين باستحقاق الامتياز او الرهن
الذى في يده وخاصة ارباب الديون يسوغ له الدخول في مجلس
مذكرات الافلاس مثل ساير ارباب الديون

المادة ٢٠٩ * انه بعد انقضاء مدة المهلة المفروضة في المادة ١٩٩ وفي
المادة ٢٠٤ المقدم ذكرهما لاصحاب الديون القاطنين في الممالك المحروسة
تدور لاعمال بعقد المصالحة المعبر عنها بلفظ قونقورداتو وترتيب ساير
معاملات الافلاس لكن تجب مراعاة الاستثناء المذكور من اجل اصحاب
الديون القاطنين في المحلات الخارجة عن الديار البرية الداخلية في
ملك الدولة العلية المشروح في المادة ٢٣٧ وفي المادة ٢٧٤ اللتين
سياقي ذكرهما

المادة ٢١٠ * ان اصحاب الديون الذين في اثنا مدة المهلة
المفروضة قصرُوا عن اثبات وجود الدين وعن اتخاذ المصادقة على
مالهم من الدين المعلومين والغير المعلومين لا يدخلون في تقسيم الغرامة
ومع ذلك فالي يوم نهاية توزيع المال فكل من ابدى معارضة يلتزم
بان يعطى مما له ما انفق بسبب هذه المعارضة وهذه المخالفة لا تعيق
ولا تعلق توزيع الغرامة التي حكم بتوزيعها مامور محكمة التجارة لكن
اذا كان وقع تقسيم الغرامة حديثا قبل فصل دعاوى المخالفة والمعارضة
فالمقدار الذى ميزته محكمة التجارة احتياطا من اجل ذوى الحصص
موقوف الى حين فصل الدعاوى يدخل في توزيع المال ومن بعد
ذلك اذا ثبت حقهم لا يسوغ لهم المطالبة والمدعاة بشئ من الغرامة

التي حكم بها ووزعها المأمور من جانب محكمة التجارة بل يسوغ لهم
أخذ حصصهم من المقدار الموجود من الغرامة المختصة بخصصهم من
التقسيم الأول الذي هو باق من غير تقسيم

❖ الباب السادس ❖

في نظام سند المصالحة والموافقة المعبر عنه بلفظ قونقورداتو وفي
ضبط المال الموجود وتقسيمه غرامة عند عدم امكان الموافقة

❖ الفصل الاول ❖

في صورة اجتماع ارباب الديون واحضارهم

المادة ٢١١ هـ ان المأمور الذي ينصب من جانب محكمة التجارة
يستحضر الذين في برهة ثلاثة ايام بعد الثمانية الايام المهلة المفروضة
لا ثبات الدين قد اثبتوا الدين الذي لهم او الذين ادخلوا الدين
الذي لهم في الدفتر احتياطيا يعقد مجلسا من اجل المذاكرة بتحرير
صك المصالحة اى القونقورداتو واستقراره على وجه ما ويلق على
باب محكمة التجارة وعلى باب البروس اى محل اجتماع التجارة وعلى
باب مخزن المفلس ودكانه اوراق معلنة بذلك وكذلك تكتب هذه
الاشاعة والازاعة في الاخبارية اى الغزنة ويذكر في الرقاع اى التذاكر
المبعوث بها من اجل اجتماع ارباب الديون السبب الداعي لانعقاد
المجلس

المادة ٢١٢ هـ انه في المحل واليوم والساعة التي خصصهن المأمور

(حاشية) قونقورده هو ما يقر عليه اكمال من الصلح والموافقة بين
اصحاب الديون والتاجر الذي عجز عن ايفا الدين وصار في حكم المفلس

المنصوب من محكمة التجارة يجب حضور اصحاب الديون الذين قبل الدين الذى لهم وجرت عليه المصادقة او الذين ادخلوه فى الدفتر احتياطا كما ذكر قبلهم بذاتهم او وكلاهم وفى حضور المامور المويى اليه ينعقد المجلس ويستحضر ايضا المفلس الى المجلس المذكوران كان اطلق من الحبس او اعطيت له وثيقة الامان الا اذا اقام المامور المويى عذرا شرعيا عن حضور المفلس وكان محققا فحنيذ يسوغ ان يحضر وكيل عنه

المادة ٢١٣ * انه من بعد ان يبلغ الوكلا الى المجلس حالات الافلاس وكيف انهم راعوا القواعد والرسوم بايفا المعاملات الواجبة وبعد سوال المفلس واستماع جوابه يحضر المجلس في مضبطة جميع ما بلغه وقررة الوكلا وبعد امضاها تعطى الى المامور المنصوب من محكمة التجارة والمامور المويى اليه يحضر ايضا في صحيفة ما استقرت عليه المذاكرة في المجلس

* الفصل الثاني *

في ترتيب صورة عقد سند القونقودة اي المصاحقة المادة ٢١٤ * انه لا يجوز عقد نوع من المقاوله بين المفلس واصحاب الدين الحاضرين في المجلس قبل اجرا كمال القواعد والرسوم المذكورة واما المقاوله المعقوده بمعرفه ارباب الديون الاكثر عدد او المتصرفين بثلاثة ارباع الديون التي قبلت وصدق عليها او التي ادخلت في الدفتر احتياطا على الوجه المحرر قبلا فهي معتبرة فاذا لم تكن القواعد

(حاشية) البروس هو اسم المكان الذى يجتمع فيه التجار من اجل بيع وشري القاميو اي مبادلة النقدين غاييا بحاضر

المشروحة حاصلة فسند المقاوله غير معتبر

المادة ٢١٥ * ان اصحاب الديون التى هى بطريق الامتياز والرهن والاستغلال لايسوغ لهم التكلم برايهم فى معاملات سند المصاحكة اى القونقورداتو لكن اذا تركوا الرهن والاستغلال والامتياز فالدين الذى لهم حينئذ يدخل فى الدفتر ويحسب مع جلة الديون وما داموا طالبين ان يدخلوا المجلس ويتدخلوا بازا عقد صك القونقورداتو فالقضية من ذاتها توجب تركهم لاستحقاقات المذكورة

المادة ٢١٦ * ان شرط اعتبار سند الموافقة وصحته هو امضاؤه والمصادقة عليه فى المجلس واذا كان الاكثر عددا هم الراضون فقط او المتصرفون بثلاثة ارباع الديون هم الراضون فقط ولم يكن الشرط المطلوب حاصلًا فلماذكرة اللازمة لذلك تمهل ثمانية ايام وعلى هذا فالقبول والرد الواقعان فى المجلس السابق غير معتبرين

المادة ٢١٧ * ان عقد صك القونقورداتو اى الموافقة للمفلس المحكوم عليه بانه محتمل غير جازى وحين الشروع بالبحث عن افلاس هكذا محتمل ومحاكمته يحضر ارباب الديون الى محل فاذا ظهرت براءة المفلس من احتياله وقرالراى بينهم على المذاكرة بامر القونقورداتو او بتاخير المذاكرة الى نهاية البحث وفرضوا لذلك مدة فان وافق تاخير هك القضية راي الذين هم اكثر عددا والذين لهم من الديون اوفر قسم كما تقرر فى المادة ٢١٤ قبله يحكم به وفى انقضاء مدة المهلة اذا صمموا على المذاكرة بامر القونقورداتو يجب اجرا القواعد الموضوعة فى المادة التى تقدم ذكرها .

المادة ٢١٨ * اذا حكم على المفلس بان افلاسه نشا من قصوره فعقد سند المصاحكة اى القونقورداتو جازى واذا وقع البحث على اظهار

قصور هكذا مفلس فتوقيف المذكرات بسببه مفوض لاختيار ارباب الديون
ويقتضى رعاية القواعد السابقة ذكرها

المادة ٢١٩ هـ يسوغ لجميع ارباب الديون الذين لهم الاستحقاق
بترتيب صك القونقورداتواو الذين ظهر استحقاقهم بعك ان يظهروا
المخالفة بعقد سند القونقورداتواو لكن تكون المخالفة مبنية على اسباب
ودلائل ويقتضى عند ذلك اخبار المفلس ووكلايه بها في برهة ثمانية ايام
تمر بعد ترتيب السند واذا لم تقع المخالفة الى مجلس محكمة التجارة
الذي ينعقد فورا بسبب هذه القضية مدروجة في المذكرة التي تتقدم
واذا نصب وكيل منفرد للافلاس ووقع منه مخالفة بعقد صك القونقورداتواو
فمن الواجبات عليه ان يستدعي اقامة وكيل جديد ومن اللازم ان تجرى
على الوكيل الجديد القواعد الموضوعة في هذه المادة ثم اذا وجب توقف
بروز الحكم في دعوى المخالفة بحسب مقتضى حال القضية الى حين حل مسايل
خارجة عن وظائف محكمة التجار فمحكمة التجارة توخر الحكم الى حين
انجلاء تلك المسايل وتفرض لذلك مهلة قليلة ثم يجب على رب الدين
ان يثبت مراجعته في المهلة المصحرة الى المحل الذي هو مرجع القضية
المادة ٢٢٠ هـ يجب الاغنا من محكمة التجارة باجرا ما يستدعيه
المدي الذي اسرع بالاكتر من الباقيين باتخاذ التصديق على سند
القونقورداتواو لكن قبل انقضاء ثمانية ايام المهلة المفروضة فلا يكون حكم وان
وقع في اثنا المهلة مخالفة فمحكمة التجارة تحكم في هذه المخالفة وفي
التصديق باعلام مخصوص فيهما واذا وقع القبول والاعتراف باسباب المخالفة
فحكم صك القونقورداتواو منسوخ على الاطلاق

(حاشية) المفلس ثلاثة اقسام الاول المفلس الحقيقي والثاني المفلس المقصر
والثالث المفلس المحتال

المادة ٢٢١ ۞ يقتضى ان المامور من محكمة التجارة يقدم الى المحكمة المشار اليها تقريراً قبل الحكم بتصديق سند القونقورداتو باى حال كان ان كان باحوال الافلاس او بقبول القونقورداتو

المادة ٢٢٢ * اذا ما روعيت القواعد المذكورة قبلا او حدثت اسباب ووسائل منافية لنفع العامة ولمقتضى امور ارباب الديون فمحكمة التجارة لاتحكم بالتصديق لان هك الحادثات تمنع عقد صك القونقورداتو

❁ الفصل الثالث ❁

۞ فى بيان احكام القونقورداتو واجرايها ۞

المادة ٢٢٣ * اذا قبل القونقورداتو وصودق عليه فعلى معانى المادة ٢٠٦ والمادة ٢٠٧ المورودة بحق جميع ارباب الديون الذين قيد مالهم من الدين فى دفتر الموازنة اى البلانجو والذين لم يقيد والذين تحقق مالهم من الدين والذين لم يتحقق والذين محل اقامتهم خارج عن ملك الدولة العلية ولو كانت محكمة التجارة خصصت لارباب الديون الذين ادخلوا احتياطاً فى دفتر الموازنة مقدارا فمهما كان فليكن فسند القونقورداتو بالنظر الى هكذا اصحاب ديون فهو لازم ومعمول به

المادة ٢٢٤ * انه على منطوق الجملة الثالثة من المادة ١٩٧ اذا قيده وسجلت املاك المفلس الغير المنقولة بطريق الاستغلال فرجوع هذا الاستغلال الى جميع ارباب الديون هو من مقتضيات صك المصادقة ومن حكم صك المصادقة ان يقيد فى سجلات العقار الجارى بطريق الاستغلال الا ان يكون عقد القونقورداتو على صورة اخرى بهذا الامر

المادة ٢٢٥ ۞ انه بعد المصادقة على القونقورداتو فلا تسمع بالبطاله

والغاية دعوى بنوع من الانواع الا اذا كان وقعت حيلة ومصانعة
 باخفا اموال المفلس الموجودة او تقليلها او تكثير الديون

المادة ٢٢٦ * انه من بعد الحكم ببروز الاعلام المعلن بتصديق
 القونقورداتو ووجوبه تنتهى مامورية الوكلا فيسلمون الى المفلس بحضور
 مامور محكمة التجارة حسابه بصورة مقطوعة وعلى موجب المذاكرة ينقطع
 حسابهم ويسلمون المفلس جميع امواله ودفائره واوراقه واشيايه وياخذون
 منه صكا ناطقا بالاخذ والاستلام ويحرر مامور محكمة التجارة
 مذكرة بذلك ثم تنتهى ايضا مامورية المامور الموصى اليه وبعد
 هذا فمهما وقع من انواع الدعاوى يكن فصله في محكمة التجارة

* الفصل الرابع *

في الغا القونقورداتو حكما او فسخه وعدم العمل به

المادة ٢٢٧ * اذا برز الاعلام بالحكم على ان الافلاس كان حيلة
 وخدعة ان كان عند ظهور الحيلة او بعد تصديق القونقورداتو
 فالقونقورداتو ملغي وفي حكم كانه لم يكن والذين كفلوا العمل به
 واحالة هك فكفالتهم مرفوعة من ذانها واذا المفلس ما اجرى شروط
 القونقورداتو وكان اله كفلا تقام الدعوى على المفلس بفسخ حكم

(حاشية) اذا كان المفلس بعد عقد القونقورداتو بوجه ما ارهن او
 اعطى بالاستغلال بعض عقاراته ثم ظهر انه مديون ديننا حادثا فسن
 حيث ان املاكه قيدت قبلا بوجه الرهن والاستغلال لمجموع الغرما اى
 الماسه فاصحاب الديون المقيدة يستوفون الدين الذى لهم اولا
 لانه على ما توضح فى المتن بمنع ارهان العقار فحكم صكت المصادقة
 ان يقيد فى السجلات العقار الجارى بطريق الرهن والاستغلال

القونقورداتو في محكمة التجارة بحضور كفلايه لكن الكفلا المتعهدين باجرا شروط القونقورداتو بكما لها او ببعضها لا ترتفع كفالتهم بسبب فسخ القونقورداتو وابطاله

المادة ٢٢٨ * اذا اقيمت الدعوى على المفلس بعد تصديق القونقورداتو بان افلاسه كان حيلة وحبس بسبب ذلك فحفظ ما في يك من الاموال وصيانتها من التلف واجب على محكمة التجارة واذا برز اعلام بانه ما بقى موجب للدعوى او براءة المفلس من التهمة او باطلاقه من الحبس وقبول اعتذاره فمن يوم اظهار الاعلام المذكور يسقط التزام المحافظة من ذاته

المادة ٢٢٩ * انه بحسب منطوق الاعلام المعلن الحكم بان الافلاس كان حيلة او الحكم الناطق بالغا القونقورداتو او فسخه وابطاله بالكلية يقتضى ان محكمة التجارة تنصب مامورا ومعه وكيل واحد او اكثر وهولا الوكلا يختمون على اموال المفلس بالصورة التى يختارونها ثم يقابلون الصكوك وقيمة الاموال والاشيا على الدفتر القديم ويقيدون في ذيله كلما يجب قيلك زيادة وينظمون دفتر موازنة غير الدفتر الاول وكتاب سجلات محكمة التجارة عند تقييدهم الاعلام المعلن بنصب الوكلا المستجدين يخبرون ارباب الديون الذي يحدث ظهورهم لى في برهة عشرين يوما يقدمون صكوك الدين الذى لهم لاجل تحقيقها على احكام المادة ١٩٩ والمادة ٢٠٠

المادة ٢٣٠ انه كما ذكر في المادة التى قبلها يجب تحقيق الديون المستجدة بلا امهال واما الديون التى قبلت وصدق عليها قبلا فلا يقتضى تحقيقها ثانية ومع ذلك اذا كان قبض من الديون التى صدق عليها قبلا ان كان قليلا او كثيرا فهو ماض وغير مرتجع

المادة ٢٣١ * انه بعد نهاية الاعمال المشروحة فاذا لم يكن عقد قونقوردانو حديثا فاصحاب الديون يعقدون مجلسا من اجل المكالمة بابقا الوكلا او تبديلهم وبعد انقضا مدة المهلة المفروضة لاصحاب الديون القاطنين في الملك العثماني حسب منطوق المادة ١٩٩ والمادة ٢٠٤ المتقدمين فلا يوزع شى من الدراهم على ارباب الديون الحادثة

المادة ٢٣٢ انه بعد المصادقة على مقولة القونقورداتو وقبل الغا وفسخ وابطال المقولة المذكورة بالكلية فالمقاولات التى عقدها المفلس والسندات اذا ظهر انها مبنية على الحيلة المجردة لاجل وقوع الغبن على استحقاق اصحاب الديون فجميعها باطلة ومعدودة في حكم كانها لم تكن

المادة ٢٣٣ ٥ يسوغ لكل من ارباب الديون قبل عقد القونقورداتو تجديد الدعاوى بان يطلب من المفلس الدين الذى له بذمته بالغ ما بلغ لكن مجموع الغرما المعبر عنه ماسه يدخلون في توزيع المال على ما هو ات وهو اولا اذا كانوا ما اخذوا مال الغرامة شيئا فلهم ان يطلبوا الدين الذى لهم بتمامه ثانيا اذا كانوا اخذوا بعضا من مال الغرامة يكون استحقاقهم بما يقابل من مال الغرامة الذى ما اخذوه الباقي من اصل مطلوبهم واذا ظهر افلاس المفلس مرة ثانية ولم يكن سبق الغا مقولة

(حاشية) ان فسخ القونقورداتو وابطاله بالكلية يحدث من ثلاثة اسباب لاول صدور الحكم في حق المفلس بانه محتمل الثانى وقوع الغبن والحيلة في القضايا ففي هذين السببين بموجب القانون يلغى القونقوردانو بالكلية واذا الغى بهذين السببين فتجديده غير ممكن الثالث اذا المفلس ما اجرى تعدياته فاصحاب الديون يطلبون فسخ القونقورداتو فاذا فسخ بهذا السبب يسوغ تجديده ومحكمة التجارة تحكم بوجوبه

القونقورداتو وفسخه وابطاله بالكلية فالنظام المحرر في هذه المادة معتبر ايضا

* الفصل الخامس *

في بيان ترك معاملات الافلاس اذا كان الموجود لا يقوم بنفقة المعاملات
المادة ٢٣٤ * اذا وجب توقيف معاملات الافلاس لعدم كفاية موجودات
المفلس لنفقة اجريها وذلك قبل المصادقة على القونقورداتو او قبل اتفاق
ارباب الديون فالحكم بايقاف معاملات الافلاس مفوض لراي محكمة
التجارة بانها مامورى المحكمة المشار اليها وبمقتضى هذا الحكم يحق لكل
من ارباب الديون فردا فردا ان يدي على المفلس ذاته او على امواله
لكن يواجر احكام المذكور شهرا واحد بعد تاريخ الاعلام بالافلاس
المادة ٢٣٥ * انه متى اثبت المفلس او من يتعلق به وجود مقدار
يكفى لما ينفق على معاملات الافلاس او سلم ذلك المقدار ليد الوكلا
يسوغ للمفلس او لمن يتعلق به الدعوى باعادة الحكم الموضح في المادة
السابقة وفي حال علي مقتضى ما ذكر في المادة المتقدمة ينبغي تادية ما
ينفق على الدعوى التي تقام معجلا

* الفصل السادس *

* في اتفاق ارباب الديون *

المادة ٢٣٦ * اذا ما امكن عقد مقالة القونقورداتو فلارباب الديون
استحقاق بالاتفاق لأمور محكمة التجارة مسوغ بان يستجمع ارباب
الديون في مجلس من اجل المذاكرة في امور الافلاس او من اجل ابقا

(حاشية) المعنى المقصود باتفاق ارباب الديون هو تقسيم موجودات المفلس
بينهم مهما كانت وذلك عند عدم الامكان باجر معاملات القونقورداتو

الوكلا او تبدلهم وارباب الديون التى تحققت انها بسبب امتياز او رهن او استغلال يدخلون فى هذا المجلس وما يدعى به ارباب الديون وما يتعارضون به يكتب فى مضبطة وعلى اعتبار معنى المضبطة يبرز حكم محكمة التجارة كما هو مقرر فى المادة ١٧٠ الماضية وتقرير الوكلا الذين يعزلون يعطى الي الوكلا المستجدين ويقتضى ايضا حضور مامور محكمة التجارة المرقى اليه فى المجلس واذا وجب حضور المفلس فايحضر ايضا المادة ٢٣٧ هـ اذا دارت المذاكرة فى المجلس من اجل اعطاء البعض من اموال المفلس نقودا اعانة للمفلس ورضى بذلك الاكثر من ارباب الديون فانه يعطى للمفلس مقدار نقودا على وجه الاعانة والمساعدة وهذه الاعانة تؤخذ من الوكلا ويخصص مقدارها بمعرفة مامور محكمة التجارة الا اذا راجع الوكلا وحدهم محكمة التجارة بهذا الشأن فلا يسوغ العطا المادة ٢٣٨ هـ اذا ظهر افلاس شركة فعقد القونقورداتو مع احد الشركا او مع فريق منهم مفوض لارادة ارباب الديون وحينئذ تصير جميع اموال الشركة تحت نظارة ارباب الديون المصالحين واما المقاوله المخصوصة التى تنعقد على ان الاموال المختصة بالذين يتخذون القونقورداتو تخرج مما للشركة فيجب ان يندرج فيها التعهد باعطا نقود الغرمة من الاشيا التى تخرج مما للشركة والشريك الذى يتخذ قونقورداتو مخصوصا لذاته فقط تبرى ذمته مما تعهد به مع ساير الشركة

المادة ٢٣٩ هـ ان وكلا الافلاس مامورون من جميع ارباب الديون المعبر عنهم ماسه بايفا الديون بالوكالة ومع ذلك فيعطى لاذن للوكلا بان يتجروا باموال المفلس الموجودة لكن يقتضى التوضيح فى الصك المشتمل على قرار الراي الذى يعطى من مجلس شوري ارباب الديون والتصريح بكمية المال الذى يحفظ فيه يد الوكلا من اجل التجارة

حسب ماموريتهم على قدر الوقت والطاقة ولاجل ما يقتضى من النفقات وهذا الصك يعمل به اذا كان عقد في حضور مامور محكمة التجارة مبنيًا على رأى اكثر ارباب الديون المتصرفين بالثلاثة الارباع وتسوغ المعارضة والمخالفة لهذا الصك من المفلس او من باقى ارباب الديون الذين امضوا بعدم الرضى لكن لا يتوقف عمل هذا الصك من هذه المعارضة

المادة ٢٤٠ * ان الوكلا باثنا تجارتهم باموال المفلس اذا تداخلوا بتعهدات ومقاولات تزيد على الموجود فيموجب الشروط المحررة في صك الاذن ان الذين عطاوا الاذن بالتجارة في الاموال المذكورة هم المسؤولون بما زاد على استحقاقهم من اموال المفلس ويجب كل منهم على ان يودي مما نقص من النقود الموجودة ما يصيبه بالنسبة لمقدار الدين الذى له

المادة ٢٤١ * يجب على الوكلا الشروع على عجل ببيع املاك المفلس المنقولة والغير المنقولة لتقاضى الديون التى عليه بمناظرة المامور من جانب التجارة ولا يقتضى حضور المفلس

المادة ٢٤٢ * ان الوكلا على ما هو محرز من القواعد في المادة ١٦٥ ماذنون بفصل جميع الحقوق والدعاوى المتعلقة بالمفلس واذا حصلت من المفلس مخالفة بشئ من ذلك فمخالفته غير مسموعة

المادة ٢٤٣ * يجب على المامور من محكمة التجارة ان يدعو ارباب الديون المتفقين على ما مر ذكره ولو مرة واحدة او عند الاقتضا في السنة الاولى من انفاقهم وكذلك عند الوجوب في السنين التى تاتى بعدها ويعقد مجلسا للمذاكرة معهم والوكلا يقررون في هذه المجالس كيف تعاطوا امور الافلاس وبأى وجه رتبوها وبعد ذلك اما يستمرون

على وكالتهم واما بحسب الاقتضا يبدلون بغيرهم على وفق القواعد
الحررة في المادة ١٧٠ وفي المادة ٢٣٦

المادة ٢٤٤ هـ انه حين قطع حسابات المفلس وترتيبها ينبغي
ان مامور محكمة التجارة يستجمع ارباب الديون في مجلس والوكلا
يقررون في هذا المجلس نتيجة وكالتهم لانه هو المجلس الاخير ويقتضى
ان يكون المفلس حاضرا في هذا المجلس واذا لم يكن حاضرا يدي
الى الحضور ثم يتكلم ارباب الديون برايهم فيما يختص بالاستذار عن
احوال المفلس وتكتب بذلك مضبطة ويسوغ لكل واحد من ارباب
الديون ان يدرج في المضبطة كلما يلاحظه ويعترض به في هذا المعنى
وبعد ختام المجلس المذكور ينحل اتفاق ارباب الديون المتفقين
وينفك عقد اجتماعهم

المادة ٢٤٥ * ان مامور محكمة التجارة يقدم تقريراً جامعاً
راى ارباب الديون بمعذرة المفلس واحواله وكيف وقع الافلاس
بساير حالاته ومحكمة التجارة حينئذ تحكم اما بقبول عذر المفلس
واما بعدم قبوله

المادة ٢٤٦ * اذا برز الاعلام بعدم قبول عذر المفلس يسوغ لكل
واحد من ارباب الديون اقامة الدعوى حادثة على المفلس ذاته
وعلى امواله وذا برز الاعلام بقبول عذره تنجوا ذاته من دعوى
ارباب الديون بوضعه في الحبس وتقوم الدعوى على ماله فقط لكن
ينبغي رعاية الاستئنا الجارى ببعض قوانين مخصوصة

المادة ٢٤٧ * لايجوز الحكم بقبول عذر من يرتكب الخيلة
بالافلاس او الذى يبيع شيئا لم يكن ملكا له ولا السارق ولا المخادع
الكذاب ولا الخاين ولا المتعدى على ما ليس له ولا سيما المتجاسرين

على اختلاس واستهلاك الاموال المختصة بالخزينة السلطانية
المادة ٢٤٨ هـ اذا استدعي تاجر مديون ان يعطى ارباب الديون
امواله الموجودة فهذا الاستدعا غير مقبول

* الباب السابع *

في بيان استحقاقات وانواع ارباب الديون عند ظهور الافلاس

* النوع الاول *

في المعهدين مع المفلس وفي كفلايه

المادة ٢٤٩ * ان من في يك تحويل ماضى من الذين ظهر
افلاسهم الكفيل بعضهم بعضا بسبب احوالات المعبر عنها بلفظ جبرو
وبسبب الصكوك التي اعطوها بالتعهد المشترك مع المفلس يسوغ له
الدعوي بماله كاملا وبمراجحته وبما انفقته بسبب ذلك وبان يكون
صاحب حصة بالغرامة التي توزع على غرما اى ماسه كل واحد
من المفلسين المذكورين

المادة ٢٥٠ * لا يسوغ للغرما ان يدعي بعضهم على بعض بسبب

(حاشية) المراد بالقوانين المخصوصة هو الاجنبى الغير المتوطن والاوصيا
والمأمورون والامنا فهولا ولو وضع عذرهم لا ينجون من الوضع في
الحبس لانه يحسب الحالة المخصوصة بما عليهم من الديون يحصل
لاطمنان بحبسهم

(حاشية) ان الحكم المحرر في هذه المادة هو مخصوص بالتجار
فقط واما اذا وقع هذا الاستدعا ممن ليس هو تاجر فدعواه تقام
في المحكمة الشرعية

الحصة التي تؤخذ منهم غرامة عند ظهور افلاس المشتركين مع المديون على التعهد بالتادية لكن اذا زادت حصة الغرامة على اصل مال الدين ومراجته ونفقتة فهك الزيادة ترجع الي الكفلا المشتركين مع المديون الواضعين امضاهم في صكك التحويل بطريق الدور وحوالة بعضهم على بعض بحسب ترتيب صفهم

المادة ٢٥١ * ان صاحب الدين الذي في يده تحويل من الذين بعضهم كفيل بعض ان كان اخذ قبل ظهور افلاسهم مقدارا من اصل الدين الذي له فمن بعد اسقاط ما اخذ يدخل بالباقي مع الغرما وتسوغ له الدعوى على الذي تعهد مع المفلس بالتادية او على كفيله فاذا استوفى الباقي له من المتعهد والكفيل فالكفيل والمتعهد يدخلان مع الغرما بالذي دفعاه فقط

المادة ٢٥٢ * يسوغ لرب الدين ولو انعقد القونقورداتو على اى وجه كان ان يدي على كفلا المفلس والمتعهدين معه بالتادية بتكميل الدين الذي له

(حاشية) مثلا ثلاثة رجال بعد ان كفل بعضهم بعضا ظهور افلاسهم والصك الذي اعطوا محررة بائني عشر الفا فصاحب الصك يدخل مع غرما اى ماسة كل واحد بطلب المقدار المحرر في الصك الذي بيده وبطلب ما ينجب من المراجعة والنفقة فاذا كانت غرامة اهدم من الماية خمسين ياخذ ستة الاف واذا كانت غرامة الثاني من الماية خمسة وثلاثين ياخذ اربعة الاف ومايتين واذا كانت غرامة الثالث من الماية خمسة عشر ياخذ الفا وثمانماية فالمجموع اثنا عشر الفا وبذلك يكون استوفى حقه تماما

* النوع الثاني *

في ارباب الديون المرتهنين وذوى الامتياز الموثقين ببعض من الاشيا المنقولة

المادة ٢٥٣ * انه رعاية لامور المفلس تجب كتابة اسما ارباب الديون

المرتهنين في دفتر الغرما اى الماسه لاجل التذكر فقط

المادة ٢٥٤ * للوكلا اذن بانهم يستردون متى شاؤا الاشيا التى

ارهنّت نفعاً للغرما باذن مامور محكمة التجارة بمقابلة الدين الى حين التادية

المادة ٢٥٥ * اذا الوكلا ما استردوا الرهن وباعه المرتهن بثمن اكثر

من الدين فالوكلا ياخذون الزيادة واذا باعه بثمن اقل من الدين قرب

الدين يدخل مع الغرما بالباقي له

المادة ٢٥٦ * ان اجرة العملة الذين استاجرهم المفلس قبل ثلاثين

يوما من افلاسه واجرة الكتاب الذين استخدمهم قبل ستة اشهر من ظهور

افلاسه هما بمثابة ديون ذوى الامتياز

المادة ٢٥٧ * يجب على ارباب الديون الذين يدعون حق الامتياز

بشى من اموال المفلس المنقولة ان يسلموا دفترهم لمامور محكمة التجارة

فاذا راي موافقا اعطا الدين الذى لهم من النقود التى تنحصل شيا

فشيا يعطى الاذن بذلك واذا حدث منازعة باستحقاق الامتياز تقام

الدعوي به في محكمة التجارة

* النوع الثالث *

في بيان استحقاق ارباب الديون الذين لهم الامتياز

والاستغلال في الاملاك الغير المنقولة

المادة ٢٥٨ * اذا وقع توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن

المنقولات وقع توزيع الثمنين معا في وقت واحد فارباب الديون اصحاب الرهن والامتياز فاذا ما امكنهم استيفا الدين الذي لهم كاملا من ثمن العقارات يدخلون بسبب الباقي لهم في توزيع النقود المختصة بساير ارباب الديون الذين ليس في يديهم رهن ولا امتياز لكن يجب عليهم ان يتخذوا تحقيقا ومصادقة للدين الذى لهم على وفق النظام المحرر قولا

المادة ٢٥٩ * اذا جري تقسيم المتحصل من ثمن المنقولات قبل تقسيم المتحصل من ثمن العقارات مرة واحدة او اكثر فارباب الديون المحققة المصدقة الذين هم اصحاب الرهن والامتياز يدخلون في التوزيع من النقود على نسبة مجموع الذي لهم لكن يقتضى افراز الماخوذ من اثمان المنقولات عن المتحصل من ثمن العقارات على الصورة المشروحة في الحاشية

المادة ٢٦٠ هـ انه من بعد بيع العقارات ووضع المناوبة بالصف بين ارباب الديون ذوى الرهن والامتياز فارباب الديون الذين لهم نوبة بالاخذ من ثمن العقارات فمن بعد اسقاط الذى اخذوه من الغرما الغير المرتبهين ياخذون الحصة العائدة لهم من قيمة العقارات بترتيب صف النوبة وعلى هذا الوجه فالمقدار الذي يسقط لا يبقى عند الغرما ذوى الرهاين بل يسلم للغرما الغير المرتبهين ومنفعة الغرما الغير المرتبهين تتم وتكمل بهذا الاقرار

المادة ٢٦١ * ان ارباب الرهن الذين اخذوا بعض الدين الذى

(حاشية) اذا دخل ارباب الديون المرتبهين مع الغرما الغير المرتبهين بسبب الباقي لهم يجب ان يصرفوا النظر عن مراعاة مطلوبهم التى تحدث بعد ذلك

لهم في دخولهم بتوزيع ثمن العقارات يعاملون بالوجه الاتي شرحه وهو ان ذوى الرهاين بعد ان ياخذوا قسما من ثمن العقارات يحق لهم الدجول مع ساير الغوما الغير المرتهين باخذ حصة مناسبة للمقدار الباقي لهم من الدين واذا كانوا اخذوا من التوزيع الاول زيادة على الحصة الشايعة فهك الزيادة تستط من مجموع الدين الذى لهم وتعطى للغوما الغير المرتهين

المادة ٢٦٢ * ان لم تكن صكوك ارباب الدين ذوى الرهن مطابقة للاصول يكونون معدودين من ارباب الديون الغير المرتهين ويمثلونهم ان كان في اجرا المصاكة اى التوثوق دائوا في باقي المعاملات المختصة بالغوما اى الماسد

* النوع الرابع *

في حقوق الزوجة

المادة ٢٦٣ ٥ اذا ظهر افلاس الرجل وكانت العقارات التي بيد زوجته جهازا غير مختلطة باملاك الزوج على وجه الاشتراك او كانت ميراثا او وصية او هبة من الزوج في حيوته لزوجته ترد للزوجة بعينها المادة ٢٦٤ * يسوغ للزوجة استرجاع العقارات التي اشترتها باسمها

(حاشية) مثلا رجلان لهما دين وفي يديهما رهاين فللموتهن الاول ٤٠٠٠ وللثاني ٣٥٠٠٠ فالمجموع ٧٥٠٠٠ واخران لهما دين وليس في يديهما رهاين فللأول ١٠٠٠٠ وللثاني ١٥٠٠٠ فالمجموع ٢٥٠٠٠ ومسطح المجموعين مائة الف والحصل من ثمن العقارات قبل بيع المنقولات ٧٠٠٠٠ فتقسم هك ٧٠٠٠٠ لرب الدين المرتهن الاول حقه تماما ٤٠٠٠٠ وللثاني المرتهن ٣٠٠٠٠ الباقية من ثمن

بشمن من حاصلات عقارات ملكتها بالميراث او بالهبه لكن يقتضى ان يكون مصرحا فى صكوك المشتري ان الثمن من حاصلات العقارات المذكورة وينبغى اثبات ذلك بدفتر او فى سند موثوق به

المادة ٢٦٥ * ان جميع الاملاك التى تشتريها زوجة المفلس الا العقارات اجارية على الصور المحررة فى المادة التى قبلها هى معدودة كأنها اشتريت بمال الزوج وبحسب القانون تدخل فى اموال المفلس الموجودة وبأى شرط كان عقد النكاح فليكن ولا عبرة له الا اذا اثبتت الزوجة خلاف ذلك

المادة ٢٦٦ هـ اذا عقدت الزوجة حين الزواج شرطا بصك على ان كلما هولها من الاملاك المنقولة ان كان تملكها بهبة او وصية او ميراث لا تختلط باملاك زوجها فللزوجة حق بدعوى استرداد تلك الاشيا بعينها لكن ينبغى اثبات ذلك بدفتر وصك موثوق به ثم ان جميع اثاث المنزل وما يستعمله الزوج او الزوجة من الاشيا المنقولة فاذا لم تثبت الزوجة تملكها اياه هو لارباب الديون ولا عبرة للشرط الذى وضع فى عقد النكاح لكن باذن مامور محكمة التجارة يعطى الوكلا الى الزوجة بعض الملابس اللازمة

المادة ٢٦٧ * انه بموجب احكام المادة ٢٦٣ والمادة ٢٦٤ يسوغ لزوجة المفلس الدعوى باسترداد املاكها التى قبلت قبل ظهور الافلاس ارتهانها على الاستغلال وتعهدت بدين مقابل لها ان كان ذلك التعهد طوعا او برز فيحكم

المادة ٢٦٨ هـ اذا اوفت الزوجة بعض الديون التى على زوجها لا تسوغ لها الدعوى بذلك على غرما المفلس لوقوع الظن ان الايضا كان من مال زوجها الا اذا اثبتت الزوجة خلاف ذلك كما مر مصرحا

به في المادة ٢٦٥

المادة ٢٦٩ * اذا كان الرجل حين زواجه تاجر او في ذلك الحين ما كان له عمل وفي برهة سنة بعد زواجه تعاظمى امر التجارة ثم دخلت امواله الغير المنقولة في يد زوجته على حكم الرهن سوا كانت الاموال التي وجدت حين زواجه ام التي تملكها بعد الزواج بطريق الميراث او الوصية او الهبة فالوا ان هذا اى الرهن جاز في النقود والاشياء المنقولة التي جلبها جهازا لزوجته او التي تملكها بطريق الميراث والوصية والهبة لكن يجب اثبات تسليم هك الاشياء والنقود بصك موثوق به ثانيا يسوغ له ان يسترجع بيع حادث لاملاك التي باعها لرجل اخر في اثنا زواجه ثالثا يسوغ ايضا على الوجه المحرر قبالا ان يرهن املاك زوجته الى حين ايضا الدين الذي تعهد بقضائه بالاشتراك مع زوجته

المادة ٢٧٠ هـ لايسوغ لزوجة المفلس ان تدعي بشئ من اموال المفلس استنادا على ما هو محرر بصك عقد الدكاح من المواعيد سوا ان كان ذلك الرجل المفلس مشغلا بالتجارة حين زواجه ام لم يكن له كسب معلوم ام انه في برهة سنة بعد زواجه دخل في طريق التجارة لكن لا يسوغ ايضا لارباب الديون الادعاء بان الشئ الموعود به في صك عقد الدكاح هو لهم حصرا وقصرا

* الباب الثامن *

هـ في تقسيم الاشياء المنقولة بين ارباب الديون وقطع حساب هـ

(حاشية) مهما كفت الزوجة يدها عن اموالها المشتركة مع زوجها المفلس فليكون الاموال عقارات وارهنت على الاستغلال بدين يتبادلها فلا يسوغ لها اى لزوجة المفلس استردادها

الخصائص من العقارات

المادة ٢٧١ * ان مجموع ثمن الاشياء المنقولة يوزع على النفقة اللازمة بتدبير امور الافلاس وعلى ما يقتضى اعطائه من النقود اعانة للفلس او لا ولادة وعياله وعلى ما يبقى لاصحاب ذوى الامتياز بعد استقطاع ما تناولوه وعلى ارباب الديون المحقة المصادق عليها بالنسبة لما تستحق حصصهم

المادة ٢٧٢ * ينبغي ان الوكلاء في كل شهر يبلغون مامور محكمة التجارة ما هي امور الافلاس وكمية ما في الصندوق من النقود محفوظة امانة وهي المعبر عنها بلفظ ديون اذا استحسنت المامور المورية اليه تقسيم الموجود يخبر بذلك كل صاحب دين ويعلمه بكمية النقود الموجودة

المادة ٢٧٣ * انه لا يسوغ توزيع الغرامة بوجه من الوجوه بين ارباب الديون المقيمين في ملك الدولة العلية مالم تفرز موقوفة حصة من اجل ارباب الديون المحررة اساميهم في دفتر الموازنة الى البلائج المقيمين خارج الممالك المحروسة وبالاخص وان لم تكن الديون التي لهؤلاء المذكورين ثابتة في دفتر الموازنة يجب افراز حصة لهم احتياطا لكن اخراج الحصة المذكورة زائدة هو مفوض لراى مامور محكمة التجارة واذا وقعت منازعة بذلك بين المامور المورية اليه ووكلاء الافلاس يسوغ للوكلاء تقديم الدعوى الى محكمة التجارة

المادة ٢٧٤ * ان الحصة التي تفرز موقوفة من اجل ارباب الديون الذين في الخارج على الوجه المحرر قبلا يستمر وقوفها الى حين انقضاء مدة المهلة المحررة في المادة ١٩٩ في الجملة الاخيرة منها محفوظة امانة في الصندوق واما الحصة التي تتوقف من اجل ارباب الديون الذين في بلاد غير بلد المفلس الذين ما قدروا على اثبات الدين الذى لهم ولا على اتخاذ المصادقة عليه وفق القانون فتوزع على ارباب

الديون المعلومة الثابتة لكن ينبغي توقيف حصة احتياطا من اجل الديون
التي ما حصل الجزم الكامل على قبولها

المادة ٢٧٥ كل ذى دين اذا لم يبرز صكا موضحا مقدار الدين
الذى له محققا ومصادقا عليه فالوكلا غير ماذونين باعطا شى له
والديون التي جرى تحقيقها وصودق عليها فاذا اعطيت بحوالة من مامور
محكمة التجارة او اعطيت من الوكلا فالوكلا يحررون على صكوكها التي
في ايادى اصحابها اشارة واذا لم يكن ابراز الصك تراجع المصتبة
المشتملة على مصادقة الديون وعند ذلك فالاذن بالاعطا مربوط بيد المامور
الموكل اليه وعلي اي حال كان فارباب الديون بعد ان يقبضوا حقهم
يلزمهم ان يحرروا في حاشية دفتر التوزيع ابرا ذمة المديون ويضعوا
عليه اسامهم

المادة ٢٧٦ * يسوغ لارباب الديون طلب الاذن من محكمة التجارة
بعقد اجتماع من اجل تقسيم موجودات المفلس وباستحضار المفلس الى
جميعتهم عند الاقتضا ومن اجل نهاية امر الحقوق والدعاوى التي لم
يزل ما انتظم امرها والمصاحبة عليها بمقدار من المدي به او بكنه ومن
اجل افراغ الدين من واحد لآخر والوكلا ينظمون عقد الصكوك
المقتضية في هذه الصور ويسوغ لكل صاحب دين ان يستدعي من مامور
محكمة التجارة عقد مجلس شوري ويأتجى اليه بذلك

* الباب التاسع *

في بيع الاشيا الغير المنقولة اي العقارات

المادة ٢٧٧ ٥ انه لايسوغ لارباب الديون قبل الحكم باذاعة الافلاس ان
يدعوا ببيع العقارات التي ليست مرهونة عندهم وايضا الديون من ثمنها

المادة ٢٧٨ * انه قبل اتفاق جميع ارباب الديون اذا ما اقيمت الدعوى من اجل بيع العقارات وايضا الديون بضمنها فبيع العقارات حينئذ مخصوص ومنحصر بالوكلا وحدهم ومثل ذلك يجب عليهم انهم يشروعون في برهة ثمانية ايام باذن مامور محكمة التجارة بتوفيق قضية املاك اليتيم القاصر على النظام الواجب اتباعه

المادة ٢٧٩ * انه عند شروع الوكلا ببيع عقارات المفلس واستقرار المزايدة باثمانها فاذا بعده حدثت زيادة ينبغي ان تكون على القواعد والشروط لائية وهى اولا يتوقف عقد المبيع خمسة عشر يوما بعد استقرار المزايدة فاذا وجد في المدة المزبورة من يزيد على الثمن المستقر عشرا او اكثر من عشر يفسخ الاستقرار الاول ويعتبر الاستقرار الثانى وحين المزايدة كل من حضر فله لاذن بالمزايدة وبعد مرور المدة المزبورة فلا تعتبر الزيادات الواقعة على الثمن المستقر اولا

* الباب العاشر *

في استرداد الاشياء

المادة ٢٨٠ * ان تحويلات التجار التى لم تزل ما قبضت وسائر اوراق الحوالات التى هى عبارة عن سفدات اذا وجدت بعينها في يد المفلس حين افلاسه وكانت لاوراق المزبورة ارسلت على شرط تحصيل دراهمها فقط وحفظها الى حين ورود التعريف من صاحبها او كان صاحبها خصص منها مقدارا لقضا حوالات معينة فجميعها حين ظهور الافلاس ترد لصاحبها

المادة ٢٨١ * الاشياء التى سلمت الى المفلس على وجه الامانة او التى تسلمها لكي يبيعها على ذمة صاحبها فمن اى وقت كانت

باقية عنك فلتكن فما دامت موجودة بعينها ان كانت جميعها او بعضها
فردها لاصحابها واجب حتى ان الاموال المزبورة اذا كانت لم ينزل ما
سلت الى المشتري او كان ثمنها او بعضه باقيا او لم ينزل ما جري
قبض ما يقابلها او لم تحصل المقاصصة بها من حساب اخذ وعطا جاريين
المفلس والمشتري فردها واجب ايضا

المادة ٢٨٢ * ان الاشيا التي ارسلت الى المفلس اذا لم تكن
وصلت الى مخزنه او الى مخزن الامين المأمور ببيعها على ذمة المفلس
يجب ردها لاصحابها لكن اذا كانت الاشيا بيعت بموجب حوافظ الارسال
الممضية باسم مرسلها على مقتضى دفتره والعينة المعبر عنها بنموه بواسطة
المفلس قبل وصولها اليه بلا حيلة فالدعوى باستردادها غير مسموعة ثم
يلزم من يدعي بالاسترداد ان يعطى لغرماء المفلس ما اخذ من المفلس
معجلا على الحساب وكلما انفق المفلس على تلك الاشيا الى حين
استردادها وذلك مثل كرى السفينة والعجلة المعبر عنها عربة
واجرة الامين المعبر عنها قومسيون وجعالة التضمين المعبر عنها
بلفظ صيغوطه واذا كان بعض هذه النفقات لم ينزل باقيا ديننا يجب
على المسترد ايفاؤه

المادة ٢٨٣ * يسوغ للبائع حجز الاشيا التي اشتراها المفلس ولم
يتسلمها سوا كانت ارسلت له ام ارسلت الى غيره على ذمته
المادة ٢٨٤ * انه على ما حرر في المادتين المتقدمتين اذا حطت
منفعة يسوغ للوكلا باذن مأمور محكمة التجارة ان يدعوا بتسليم الاشيا
الذي اشتراها المفلس اذا اوردوا الثمن للبائع كما استقر بين المشتري
والبائع قبلا

المادة ٢٨٥ * يسوغ لوكلا الافلاس ان يقبلوا دعاوى الاسترداد اذا

استحسن ذلك مأمور محكمة التجارة وإذا ظهر منهم منازعة فمحكمة التجارة
بعد سوال المأمور الموقى اليه واستماع جوابه تحكم بما يقتضيه الحال

❀ الباب الحادي عشر ❀

❀ في الدعوي بمخالفة بروز حكم الافلاس ❀
المادة ٢٨٦ ❀ يجوز الاعتراض علي الحكم والاعلام البارزين بالافلاس
واعلانه من جهة التاريخ الموقت عجز المفلس عن ايفا الدين فان كان
الاعتراض من المفلس فالمهلة له ثمانية ايام وان كان من اللايزين به فالمهلة
لهم شهر واحد وابتدا هاتين المهلتين كما هو محرر في المادة ١٥٢ من يوم
نشر الافلاس واذا عتده

المادة ٢٨٧ ❀ انه علي الوجه المحرر منطوق الاعلام واحكم البارزين
بازاعة الافلاس وتعيين تاريخ عجز المفلس عن ايفا الدين فلا تسمع
بعد انقضا المدة المفروضة لتحقيق الديون ومصادقتها دعوي ارباب
الديون بان الوقت المورخ لمبدا عجز المفلس عن قضا الديون قد تغير
وتحول لوقت اخر ثم من بعد انقضا المهلتين المذكورتين قبلا فالتاريخ
الذي وضع لعجز المفلس يبقى على وقته من دون تبديل ولا تغيير
ويكون هو المعتبر في حق جميع ارباب الديون



❖ الفصل الثاني ❖

❖ في الافلاس المبني على الحيلة والتقصير وفيه عدة ابواب ❖

❖ الباب الاول ❖

❖ في المفلس المقصر ❖

المادة ٢٨٨ ❖ اذا ظهر افلاس حاصل من التقصير فالوكلا وارباب الديون يقدمون الدعوى بذلك الي محكمة التجارة وبعد تحقيق وقوع التقصير من المفلس واثبانه في المجلس يعرض ذلك لمقام نظارة التجارة وعلي موجب القانون يبرز احكم باقامة اجزا علي المفلس بما هو الواجب

المادة ٢٨٩ ❖ ان التاجر المفلس يعد مقصرا اذا استعمل الامور الاقي شرحها وهي اولا اذا كان مسرفا في النفقة علي نفسه وحياله بما يفوق اكد ثانيا اذا كان مستهلكا نقودا كثيرة في الاعمال المربوطة بالصدقة والعرض او في اخذ وعطا الامتعة ومبادلة النقود المعبر عنها قامبيو التي هي في حكم الامر الاعتيادي ثالثا اذا كان من اجل تاخير ظهور افلاسه اشترى اشيا وباعها باقل من اسعارها الكاضرة ليجعلها رأس مال تجارة او متعلقا بوسائل واسباب توجب الخسارة كالاستقراض وتعاطي الكوالات التجارية ومداولتها من يد الي يد رابعا اذا كان يوم عجزه عن ايفا الديون لاجل ضرر غرما مديون اخر اعطى ذلك المديون على سبيل القرض فبارتكابه هكذا اعمال ذميمة يجب بروز احكم عليه بانه مفلس مقصر

المادة ٢٩٠ ❖ ان التاجر المفلس اذا ارتكب القضايا الاقي بيانها يعد مفلسا مقصرا وهي اولا ضمانه وتعهدك بشي جسيم خارج عن طاقته

مطلوب من غيره ولم يتناول ما يقابله * ثانيا ظهور افلاسه مرة ثانية لعدم قيامه بالشروط المربوطة في صك المصاحبة السابق اى القونقورداتو * ثالثا عدم مطابقة عمله بعد زواجه للاحكام المذبورة في المادة ٢٦٩ وفي المادة ٢٧٠ في امر املاك زوجته التى هى جهازها سوا كانت مخطوطة باملاكه ام مفروزة * رابعا عدم تقديمه لمحكمة التجارة خبر افلاسه كما هو محرز في المادة ١٤٨ وفي المادة ١٤٩ * خامسا عدم مجيئه الى الوكلا في اثنا المدة المفروضة اذا لم يكن مانع شرعي يمنعه او عدم وجوده بعد اخذ صك الامان * سادسا عدم اتخاذه دفانر صحيحة جامعة كل تجارته وموجوداته والديون التى له والتى عليه موافقة لاصول النظام وعدم تقديمه حسابا حقيقيا خاليا من اخلية فكل تاجر مفلس موسوم بهكذا معاملات يحكم عليه بانه مفلس مقصر

المادة ٢٩١ * ليس للوكلا اذن بان يداعوا من جهة الغرما بالافلاس التقصيرى ما لا يستقر على ذلك راي الاكثر من ارباب الديون

(حاشية) جزا المفلس المقصر سجنه وبحسب المثضى فلا يكون حبسه اقل من شهر ولا اكثر من سنتين

(حاشية) اذا وقعت مبايعة امتعة او مبادلة نقود اى قاميو موجلين لوقت معلوم وتلك الامتعة او النقود ليست موجودة في الطاهر ثم وقع تفاوت بالثمن في تلك البرهة الموجلة فقبض المقدار المتفاوت واستيفاه اكارى بين البايع والمشتري هو في اصطلاح التجارة يسمى امر اعتيادى

❖ الباب الثاني ❖

في بيان الافلاس الاحتيالى

المادة ٢٩٢ * ان التاجر المفلس اذا اكتم حساب دفاتره في الاوراق الموجودة المحررة او في الصكوك المحررة رسما او بامضايه فقط او اخفى البعض من امواله الموجودة ولم يحبرها في دفتر الموازنة اى البلائجو او اظهر على ذاته انه مديون ولم يكن عليه ذلك الدين يحكم عليه بسبب سلوكه هذا اكمال والمخادعات بان افلاسه حيلة ويستحق اجزا المفروض للسارقين المحرر في كتاب قانون المجازاة المعبر عنه قانون نامه سى

المادة ٢٩٣ * ان نفقة دعوي الافلاس الاحتيالى لا يتكلفها ارباب الديون ابدا لكن اذا واحد او اكثر من واحد من ارباب الديون من تلقا ذاته اقام الدعوى وظهرت براءة المفلس من الحيلة فالمديعي يضمن نفقة الدعوى

❖ الباب الثالث ❖

في بيان الاكاذيب والتزوير التي يرتكبها غير المفلس حين افلاس المفلس

المادة ٢٩٤ * ان اجزا المفروض للمفلس المحتال يستحقه ايضا من يرتكب الامور الذميمة الاتي ذكرها وهى * اولاً اخفا اموال المفلس وكتبتها عقارات كانت او منقولات وكلها كان او بعضها او افرازها وتفريقها من اجل منفعة المفلس * ثانياً عمل الحيلة الظاهرة والافتراء بالمصادقة على دفتر الافلاس وادخال ديون كاذبة فيه معنونة باسم فاعلها او باسم غيره على سبيل المواطاة * ثالثاً احداث القضايا المحررة في المادة ٢٩٢ مع تعاطي التجارة لذاته باسم غيره او باسم موهوم غير موجود

المادة ٢٩٥ * ان زوجة المفلس وابايه واولاده اذا اخفوا اشيا المفلس او بددوها وان لم يكن باتفاق مع المفلس فعند ثبوت ذلك عليهم يعاقبون بما يعاقب به السارقون

المادة ٢٩٦ * انه عند ظهور الاحوال المزبورة في المواد المقدم ذكرها ولو ظهرت براءة المفلس منها فكلما كان مخفيا او مبددا من الحقوق والاموال يرجع للفرما ثم يتخصص باعلام مقدار مقابل للخسارة التي حدثت وللراجحة فيدفعه ارباب الجرايم المذكورة ويبرز بذلك حكم من محكمة التجارة

المادة ٢٩٧ * الوكيل اذا اظهر البغى والظلم في معاملات الافلاس يجازي بالحبس لا اقل من شهرين ولا اكثر من سنتين وبالمصادرة لا اقل من مائة قرش ولا اكثر من ربع ما يلتزم بدفعه الي الذين كانوا سببا بينا لخسارتهم

المادة ٢٩٨ * ان رب الدين الذي يسوغ له التكلم برايه في المذاكرات المتعلقة بامور الافلاس اذا عقد شرطا مع المفلس او مع غيره لمنفعة مخصوصة لذاته مكافاة عما يبدية من الراى الموافق للمفلس اوربط عهدا وميثاقا على انه ياخذ من نقود المفلس الموجودة جزا يستنفع به يكون جزاؤه الحبس مدة لا تزيد على سنة واما اذا كان من وكلاء الافلاس فمدة حبسه الي سنتين

المادة ٢٩٩ * بحسب ما تقرر في المادة التي قبلها ان الشروط المعقودة باكمل على الصورة المتقدمة ان كانت من المفلس او من غيره فهي ملزمة فاسدة وفي حكم كائنها لم تكن والنقود وقيمة الاشيا التي قبضت على هذه الصورة يجب استرجاعها لمن ينبغي استردادها له

المادة ٣٠٠ * اذا وجب فسخ والغا الشروط والمقاولات المذكورة قبلا

فمحكمة التجارة تبحث عنها وتفصلها

المادة ٣٠١ انه على ما صرح به في جميع المواد من الابواب المشتملة على احكام مخادعات وحيل المفلس الواقعة بواسطة غيره وعلى احكام الافلاس الاحتيالي والافلاس التقصيري فاذا حكم على احد بذلك ينبغي نشر واذاعة الحكم وتؤخذ من المحكوم عليه نفقة الاذاعة والاعلان

* الباب الرابع *

في ترتيب الاموال والاملاك عند ظهور الافلاس الاحتيالي والافلاس التقصيري
المادة ٣٠٢ هـ اذا حكم على احد بدعوى الافلاس الاحتيالي او الافلاس التقصيري ولو كانت ليست من الدعاوى المحررة في المادة ٢٩٢ فلا يجوز نقلها وتحويلها الي غير محكمة التجارة بل تجري جميع التنبيهات البارزة بسرعة تدبير امور الافلاس وتوزيع اموال المفلس واملاكه
المادة ٣٠٣ هـ انه حين وجوب البحث والتفتيش على حيلة المفلس ومكره يلتزم وكلا الافلاس ان يقدموا لمقام نظارة التجارة ما يطلب منهم من الاوراق والسندات وينهوا ما يقتضى انهاؤه من الحقايق التي اطلعوا عليها

المادة ٣٠٤ هـ انه على الوجه المحرر حين مطالعة الاوراق والسندات التي يقدمها الوكلا لمقام نظارة التجارة واختبار ما فيها فاذا اقتضى ان الوكلا يطلعون عليها فلهم الاذن ان ياخذوا من عند مقيد سجلات محكمة التجارة صورها الرسمية المصادق عليها والغير الرسمية وما كان من هذه الاوراق والسندات غير لازم حفظها ولا وقع تنبيه على ابغايتها فمن بعد بروز صك بقرار الراي او اعلام بذلك تعاد الى الوكلا ويؤخذ منهم سند مشعرا باستلامها

* الفصل الثالث *

* في اعادة اعتبار المفلس *

المادة ٣٠٥ ٥ اذا دفع المفلس اصل الدين الذي عليه تماما مع المراجعة والنفقة فاعتباره الماضي يعود اليه لكن اذا كان شريك شركة حدث افلاسها فان لم يثبت ايضا اصل الدين الذي على تلك الشركة تماما مع المراجعة والنفقة ولو كان اخذ لذاته على الانفراد صك مصاحبة فلا يعود اعتباره اليه

المادة ٣٠٦ ٥ يجب علي كل مفلس اذا استدعى رجوع اعتباره ان يقدم لمقام نظارة التجارة كتابا يعرض فيه امره مصحوبا بصكوك الابرا الماخوذة من ارباب الديون ومعها سندات التصديق

المادة ٣٠٧ * انه من الواجب اللزم ان نظارة التجارة ترسل كتاب المفلس والاوراق المذكورة قبلا الى ارباب مجلس التجارة والمويهم ليهم يحررون صورة الاستدعا في صحيفة ويرسلونها لوكلا التجارة الذين في البلدة الموجود فيها المستدعي ليجثوا عن حقايق ما هو محرر فيها بحسب معرفتهم واطلاعهم واذا كان المستدعي بعد ظهور افلاسه نزع لبلدة اخري نرسل الصحيفة المذكورة لوكلا التجارة الذين في البلدة التي ظهر افلاسه فيها وان كان في دار السعادة فحكممة التجارة تمنع نظر التحقيق في معنى الاستدعا

المادة ٣٠٨ ٥ ينبغي اخذ صورة الاستدعا في صحايف وتعلق على باب محكمة التجارة وفي المحلات اللازم تعليقها فيهم وعلي باب المحل المسمى بروس اي مجمع التجار الذي فيه اخذ وعطا السفجات البوليجات المعبر عنها بلفظ قميال وتستمر معلقة شهرين وكذلك

تكتب في الاخبارية اي الغزنة لاجل الاذاعة والاشاعة

المادة ٣٠٩ هـ ان من لم ياخذ الدين الذي له كاملا مع المراجعة والنفقة او الذي له مع المفلس علاقة غير منقسمة يسوغ له ان يقدم لمحكمة التجارة كتابا يعرض فيه امره مصحوبا بالصكوك اللازمة ويظهر عدم قبوله اعادة اعتبار المفلس * لكن لا يسوغ له الحضور في المذاكرات المختصة بدعوى اعادة اعتبار المفلس

المادة ٣١٠ هـ انه بعد انقضا شهرى المهلة المفروضة كما ذكر قبل ان كان افلاس المفلس ظهري في دار السعادة يتقدم التقرير والانه من ارباب محكمة التجارة لمقام نظارتها مفصلا بالاسانيد التي توجب قبول استدعا المفلس او عدم قبوله ويزيدون على ذلك ما يرونه موافقا بتلك القضية وان كان الافلاس ظهري في بلدة غير دار السعادة يتقدم التقرير علي الوجه المحرر من وكلا تجارة تلك البلدة

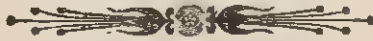
المادة ٣١١ هـ يجب علي الوجه المزبور ان يبرز اعلام من جانب نظارة التجارة مبينا ان كان قبل استدعا المفلس باعادة اعتباره او لم يقبل واذا برز الحكم بعدم قبول استدعا المفلس لا يسوغ له اعادة الاستدعا برجوع اعتباره ما لم تمر علي ذلك سنة كاملة

المادة ٣١٢ هـ اذا برز اعلام تعلن اعادة اعتبار المفلس فان كان ظهري افلاسه في دار السعادة فالاعلام يعطى لارباب محكمة التجارة وان كان ظهري افلاسه في بلدة غيرها فالاعلام يرسل لوكلا تجارتها وبمعرفتهما يقرعنا بحضور من ينبغي حضوره ثم يسجل فيما يقتضي تسجيله فيه

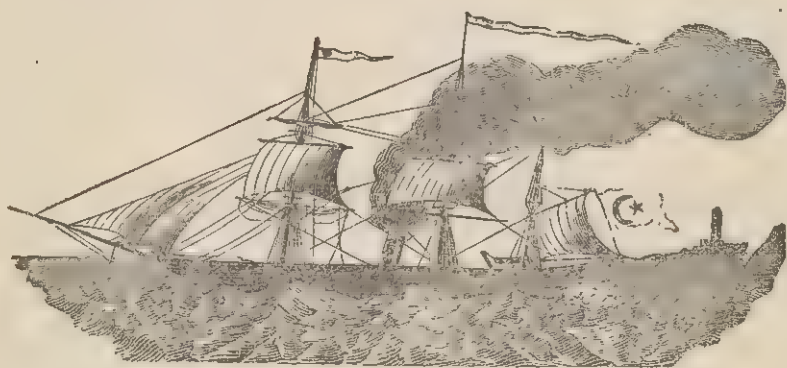
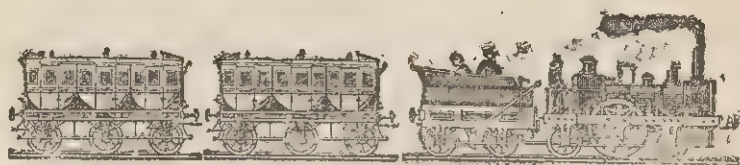
(حاشية) لانه اذا علم وثبت في بعض هذه الاوراق تزوير وما يماثله يجب حفظها ليجرى عليها ما يقتضي لها

المادة ٣١٣ * أن الاوصيا ووكلا الاعمال المعبر عنهم بالمديرين والمامور باعطا احساب علي الاطلاق الذين ما اعطوا حساب الاشيا التي احيلت لعلمهم ولا اتخذوا اسقاطا ولا ابرا والذين حكم عليهم بالافلاس الاحتيالي والسرقة والتلاعب بالامور واخيانة بما سلم ليد امانتهم وبعد صحة تصرفهم ببيع الاموال لا يمكنهم ان يحصلوا رجوع اعتبارهم كما كان لكن المفلس المقصر بعد نواله الحزا الذي حكم به عليه يمكنه ان يستعيد اعتباره

المادة ٣١٤ * اذا لم ينل المفلس اعادة الاعتبار لا يجوز ان يدخل الى محل اجتماع التجار المسمى بروس المخصوص لاخذ وعطا القامبيو اى مبادلة النقود ولا يسوغ له ان يستعمل الاخذ والعطا بالقامبيو
المادة ٣١٥ * اذا توفى المفلس وهو مفلس يجوز لورثته
تكميل الدعوى باعادة الاعتبار



تم طبعه طبق النسخة المطبوعة بالمطبعة السورية



ذيل

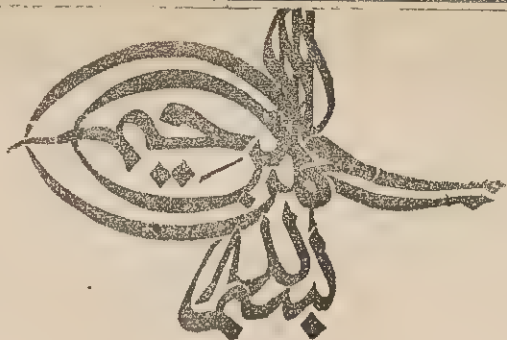
القانون التجاري الهايوئي

ترجمة

انتون افندى عيد صباغ

طبع بالمطبعة العمومية في بيروت سنة ١٢٨٥

موافقه سنة ١٨٦٨



ذيل

القانون التجاري الهايولي

الفصل الاول

في بعض احكام ابتدائية

المادة الاولى * ينبغي ان تسمع ونفصل في المحاكم التجارية كافة
الدعاوى التجارية دون غيرها مهما كانت صفة اربابها ومن اي
صنف كانوا انما في القضايا التي لا يوجد بها محاكم تجارية يجب
على المجالس الملكية المرتبة نظاما لروية دعاوى الحقوق الاعتمادية
ان تحكم موقتاً بالمنازعات التجارية سالكة بذلك بموجب القانون
التجاري وتوفيقا لنظام اصول المرافعات والمحاكمات في المواد التجارية
المادة ٢ * انه ما عدا الدعاوى المقررة قانوناً بانها بدرجة
منفردة بحيث يكون استماعها وفصلها بصورة قطعية فساير الدعاوى
التجارية الاخر تكون في درجتين فالدعاوى التي من الدرجة الاولى هي
التي تسمع في المحاكم التجارية سواء كانت في دار السعادة ام داخل
الولايات بحيث تكون قابلة الانتقال منها الى محكمة عليا والدعاوى

التي تسمع في الدرجة الثانية هي تلك التي من تعلقات ووظائف
ديوان الاستئناف حيث يحكم بها بصورة قطعية
المادة ٣ * يصير في دار السعادة تشكيل وتأسيس ديوان استئناف
الاجل روية الدعاوى التجارية وذلك على موجب القواعد الاتي
رسمها في محلها

المادة ٤ * ان المحاكم التجارية بناء على صدور اراده سنية يتقرر
عددها ونتمين محلات مراكرها وتحدد دوائر مواقع البندار التابعة
لادارة حكم كل منها وتتالف المحاكم التجارية سواء كانت في دار
السعادة ام داخل الولايات كل منها من مجلسين الواحد روية
الدعاوى التجارية البرية والاخر لروية الدعاوى التجارية البحرية
المادة ٥ * يجب ان تكون ساير المحاكم التجارية وديوان الاستئناف
تحت ادارة ولاية نظارة التجارة الجميلة

المادة ٦ * ينبغي ان يوجد اختلافاً مستقلاً ما بين وظائف
الاداره الملكية وبين وظائف القضاة التجارية ومن ثم لا يستطيع
اي كان من متوظفي الملكية ان يتقلد وظيفة القضاة في المحاكم التجارية
ونظير ذلك لا يستطيع احد من ماموري المحسمة التجارية ان
يياشر وظيفه ملكية ان لم يكن ترك المامورية التي كان يتعاطاها قبلاً
المادة ٧ * لا يستطيع القرايب المشوبون لبعضهم بالعصية
والنسبية أحد آخر الدرجة الثالثة ان يكونوا متوظفين سوية في
محكمة واحدة او في ديوان استئناف واحد باي وجه من الوجوه

واذا حدثت بعد الانتخاب نسبة ما بإحدى تلك الدرجات ما بين البعض من المأمورين المذكورين فالماور الذي يكون عقد تلك النسبة لا يعود يمكن له ان يبقى مستمرا بمعاطاة وظيفته

الفصل الثاني

في كيفية تشكيل وناليف المحاكم التجارية

المادة ٨ * كل محكمة تجارية لا تحتوي سوى على مجلس واحد يجب ان تتألف من رئيس واحد وعضوين دائمين وأربعة اعضاء موقنة ويكون بالذاكرة مجلداً لكل منهم رأى واحد محسوب ومعتبر عند جمع الآراء

المادة ٩ يجب ان يكون للمحاكم المولفة من مجلسين توفيقاً لاحكام المادة الرابعة رئيس واحد وزيادة على ذلك رئيس ثان يجلس متروسا على احد المجلسين الذي لا يوجد به الرئيس الاول وان يكون في كل من ذينك المجلسين عضوان دائمان وأربعة اعضاء موقنة وانما في دار السعادة نظراً لعظم واتساع تجارة بندرها بالنسبة لباقي الجهات يجب على محكمتها التجارية المحتوية على مجلسين ان يكون لها رئيسان ثانيان ولكل من ذينك المجلسين اربعة اعضاء دائمة وثمانية موقنة وعند الايجاب يجوز له لاجل السرعة في تسوية الدعاوي المحولة اليه ان ينقسم الى فيئتين متفرقتين

المادة ١٠ * ان انتخاب ونصب روسا المحاكم التجارية ونوابها
والاعضا الدائمة يكون من اقتضا حكم الارادة السنية عن تقرير
نظارة التجارة التي عندما يتعلق الامر بتشكيل محاكم تجارية داخل
الولايات يجب ان تنظر اولاً على انتخاب المأمورين المذكورين مع
متولى ادارة الحكومة المحلية الاعلى ولا يجوز في كل الاحوال الاستيذان
والعرض لنوال الارادة السنية بانتخاب ما سوى على اناس مستقيمين
الاحوال ومن ذوي الميافة واصحاب الناموس ومن ارباب الدراية
والخبرة في القوانين التجارية ومن الواقفين على معلوميه الاصول في
المحاكمات والمرافعات في المحاكم التجارية وان يكونوا مشتهين من
ناظر التجارة بانصافهم في الصفات المتقدم بياها

المادة ١١ * يجب ان يتعين للمأمورين الموالي اليهم مقدار
معاشات مناسبة ويستثمرون مباشرين معاطاة مأمورياتهم طالمالم
يقبل استعفاهم اذا رغبوا ان ينسحبوا من وظائفهم او لم يحكم عليهم
بجناية ام جفنة اوجبت عزلهم او ما زالهم لايتدبون للمهورية اخرى
توجب الامر لوقوع انفسا لهم

المادة ١٢ * اذا غاب الرئيس او نايه ام حصل له مانع ما عن
الحضور للتحكمة يجب ان يقوم مقامه في رئاسة المجلس العضو الدائم
الاقدم انتخاباً

المادة ١٣ * يجب ان يكون انتخاب الاعضا الموقفة للمحاكم
التجارية في جمعية موافقة من تجار البندر الاوفر اعتباراً وبالاخص

من اصحاب المحلات التجارية الأكثر قدميةً والأحسن اعتماداً
المشهور عنهم حسن الامنية والاستقامة والادارة والتدبير في اعمال
تجارتهم

المادة ١٤ * يجب في كل راس سنة على ماموري كل محكمة ان
يرتقوا قائمة باسماء كافة معتبري التجار المقيمين ضمن دائرة حكم
المجلس التجاري والعتميدين ان يكونوا من جملة المنتخبين وانما لا
تكون القائمة المذكورة بمنزلة القبول الاغب ان يصادق عليها من
قبل رئيس المحكمة وتثبت من طرف ناظر التجارة وذلك اذا
كان الانتخاب حاصل في دار السعادة اما داخل الولايات فيكون
تشيينها من لدن متولي ادارة الحكومة المحلية الاسلي

المادة ١٥ * كل تاجر معتبر يسوغ انتخابه عضواً مؤقتاً اذا كان
بلغ سن الثلاثين سنة وإذا كان من خمسة سنوات وصاعداً على
الافل يتعاطى التجارة بحفاظة ناموس وامتياز بين اقرانه وكان لم
يتوقع له افلاس ابداً ام اذا كان توقع افلاسه وحصل على اعادة
استباره وإذا كان لم يحكم عليه بخنجة او مينة ما

المادة ١٦ * يجب انتخاب الاعضا الموقته بالقرعة السرية فكل
منتخب يعطى رايه وحده بصورة خفية ومستقلة ويقع الانتخاب على
العضو الذي حصل على اكثرية الاصوات السرية من جمهور
المدعويين رسمياً الحاضرين في مجلس التفريق ويجب ان تحرر على
الفور في الجلسة مضبطة الانتخاب التي يمضي عليها او يختتمها كل

من جمهور الحاضرين لهذا الامر وتسجيل من قبل مامورى محكمة
 المكان التجاريه الذين يلزمهم ان يقدموها راسا الى نظارة التجارة اذا
 كان واقعا ذلك في دار السعادة واما داخل الولايات فتتقدم عن يد
 المحكومة المحلية الى النظارة المشار اليها لكي بحسب الاصول يصير
 عرضها الى الباب العالى والاستبذان لاستئصال الارادة السنية بشأنها
 المادة ١٧ * ان وظائف الاعضا الموقته تكون بدون معاش لانها
 موجبة الافتخار اصحابها وهي خدمة واجبة للدولة ولا يستطيع
 المنتخب لها ان يخلي منها لابل المابة ولا بالاستعفا الا لاعتذارات شرعية
 تستوجب التبر من طرف المحكمة التي يكون هو عضواً من اعضائها
 المادة ١٨ * ان انتخاب الاعضا الموقته ومامورىهم لا يكون الا
 لسنة واحدة فقط ومع ذلك لكي لا يقع انفصالهم جملة من مامورىاتهم
 بوقت واحد يجب ان يقام في الانتخاب الاول نصفهم موظفا الى
 سنة كاملة والنصف الاخر الى ستة اشهر واما في الانتخابات التالية
 التي تتوقع كل ستة اشهر لاجل تبديل الاعضا المتقضية مدتهم
 يجب انتخاب الوظائف الى سنة كاملة

المادة ١٩ * بعد ختام السنة بسوغ اعادة انتخاب الاعضا الموقته
 المختصة مدة مامورىتهم ان وافقهم ذلك واما بعد انقضاء مامورىتهم
 بالسنة الثانية لا تجوز اعادة انتخابهم الى سنة ثالثة ما لم يمر سنة كاملة
 على مدة انفصالهم عن المامورية

المادة ٢٠ * ينفصل كل من الاعضا الموقته عن وظيفته عندما

يتوقع اشهار افلاسه او يحكم عليه بحماية ام جنحة او عندما يقبل
وظيفة ما في الادارة الملكية ويجب لدى حدوث هكذا احوال المبادرة
لاستبدال المأمور الذي من هذه الصفة وذلك وفاقا الى الاحكام
والتواعد السابق رسما في المادة الثالثة عشر والخامسة عشر
والسادسة عشر

المادة ٢١ * كل عضو موقت معين وتنصب لسبب توفي عضوا
اخر موقت او لباعث قبول استعفاء او لعلة انفصاله بالاسباب
الموضحة بالمادة السابقة لا يسوغ له ان يتعاطى اجراء وظيفته العضوية
الا عن المدة الباقية الي سلفه فقط

المادة ٢٢ * ان غير الاعضا الموقته الذين صار انتخابهم بالصورة
الما ذكرها لا يستطيع كين من كان ان يجلس بصفة عضو في
المحكمة واذا جلس احد خلافا لهذه الرسوم كان الحكم الصادر
ملغى وغير معتبر

المادة ٢٣ يجب ان يترتب لكل محكمة كاتب اول وبحسب
ضرورة المصلحة كاتب معاون واحد او اكثر وترجمان واحد او
اكثر وعدد انفار مباشرين بقدر اللزوم من المستقيمين السيرة
وبموجب كفالة

المادة ٢٤ * ينبغي ان يكون تنصيب الكتيبة الاولين ومعاونيهم
والتراجمين بموجب بيورلدي عالي من لدن الصدارة العظمى
عن تهرير نظارة التجارة الجبليلة فاذا كان استخدامهم في دار السعادة

يتقدم التقرير راساً من نظارة التجارة الى الباب العالي واما داخل
الولايات فيتقدم بناء على الالتماس المتقدم من متولى الحكومة المحلية الاعلى
ومن رئيس محكمة تجارة المحل جملة الى النظارة المشار اليها

المادة ٢٥ * اما تعيين المباشرين فيكون من طرف نظارة
التجارة الجبلية في دار السعادة وانما داخل الولايات فمن قبل متولى
الحكومة المحلية الاعلى ويجب على المباشرين المذكورين ان
يتميزوا عن خلافهم ان يكون لكل منهم على قبته علامة مخصوصة
ويكون نظراً الواجبات وظايفهم وخدمة ماموريانهم قوانين
ونظامات خصوصية

المادة ٢٦ * يجب على روسا المحاكم ونوابها وقضاة الدائم
والموقنة وكتبها وتراجيمها قبل ان يباشروا معاطاة ماموريانهم
ان يبرزوا اليمين اذا كانوا في الاستانة امام مجلس الاحكام
العادلية العالي واما داخل الولايات فامام متولى الحكومة المحلية
الاعلى بحضوره في مجلس البلد الكبير

الفصل الثالث

في بيان الدعاوي التي رويتها من تعلقات ووظائف المحاكم التجارية
المادة ٢٧ * ان الدعاوي التي رويتها من تعلقات ووظائف
المحاكم التجارية هي اولاً كافة المنازعات المختصة بالتعهدات المربوطة

بين التجار والمستبشرين والصيارف (١) فيما بين بعضهم وكمما
يتعلق بالاخذ والعطا فيما بين المذكورين فلما اذا نضح من نفس
التعهد بان موضوع اصل واساس الكيفية لم يكن من المواد التجارية
يجب حينئذ على المحكمة التجارية ان تحول روية الدعوي الى محكمتها
الاجابية

ثانيا كافة المنازعات المختصة بالاشغال التجارية التي يتعاطاها كاي
من كان من الناس

المادة ٢٨ * ان المواد التي تعد قانونا من الاشغال التجارية هي
كافة انواع المسواقات بالذخير والارزاق والبضائع برسم بيعها اما
عينا واما بعد تشغيلها واستعمالها او برسم ايجار النفع منها فقط
وكل نوع من عملية اصطناع الايدي المعبر عنه ما يفتوره وتعاطى

(١) انه ولين كانت بموجب القوانين العمومية اعمال الصيارف من المواد
التجارية فالصيارف المرتبة منذ القديم لدى الدولة العلمية المحايضة على برة
سلطانية ذات الذيل المعبر عنها قيورقوا الكابن صنفها مجردا تحت نظمات
مخصوصة فروية المنازعات المتعلقة باعمال هولاء الصيارف القائمة باقراض واستقراض
دراهم من كونها بموجب النظمات المذكورة مخصوصة بادارة واحكام المجلس
المرتب في نظارة الخزانة الخاصة الجليلية فمن ثم يجب ان تلك الدعاوي التي
هي كما تقدم بيانها لا تحتوى سوى على منازعات حسابه هولاء الصيارف صادرة
عن اقراض واستقراض دراهم مع فوائدها لهم وعليهم ان يصير فحصها وفصلها
كالمسابق في المجلس المذكور تطبيقا للنظمات المار ذكرها وذلك بدون ايقاع
ادنى خلل من احكام هذا الاستثنا على احكام المادة ٢٧ وخلافها من هذا الذيل
ولذلك صار تسطير هذا الشرح ليكون ذلك معلوما

الامانات وأجرا التوصيات وتقل الارزاق سواءً كان برّاً او فوق
المياه وكل انواع التزام بتقدمة الذخاير وخلاف اصناف والاشغال
المختلفة التي يقام لها وكلا والمكاتب المفتوحة لادارة اى اعمال كانت
والحلات المخصوصة للبيع بالمزاد والنياترات وسائر المقترجات
العامه وكلما يتعلق بالاخذ والعطا بالكامبيوى مبادلة العملة
المحاضرة بالغايه بواسطة التحويل الموجله والمجمله من جهة الى
اخرى ودفعها بفيئة مقطوعة بنسبة عملة اصلها وكلما يطلق عليه
شغل بانك اى مبادلة العملة باوراق سندات وتحويلات وكل
نوع من السمسرة والدلالة وسائر الاعمال المنسوبة الى البنوك
اي صناديق الاموال العامه وكل نوع من التعهدات ما بين التجار
والاصناف والصيارف بين بعضهم كذلك الكمبيالات اى التحويلات
بالعملة من جهة الى اخرى والبوالص المحررة والعايد دفعها من
حررها لامر حاملها والبونو والشيك اى الحوالة على البنك والصيارف
المادة ٢٩ اما المواد التي تعد قانوناً من الاشغال التجارية البحرية
هى كل عملية مخصوصة بانشاء السفن وتعميرها وكل انواع مشتراوات
مراكب وبيعها وإعادة البيع بها والسفن المعدة للسفر والمسير داخلا
وخارجا وكافة انواع ارساليات الاموال والاشيا التي ينبغي نقلها
بحراً وكل نوع مشترى او بيع او ابل وادوات وقومانية وكلما يتعلق
بقاولات المراكب وتعيين ناولونها والاقرضات او الاستقراضات
البحرية على المراكب كانت ام على الشحن وسائر ما يعقد من القاولات

بما يخص السيكورتاه اى ضمانه الاخطار البحريه وغيرها وخلاف
معاهدات نظيرها مختصه بالتجارة البحريه ايضاً وجميع الاتفاقيات
والشروط التى تعقد على اجراوات ومعاشات الملاحين وكل تعيينات
النوتية المستخدمين فى السفن التجاريه فجميع المنازعات الناشئة من
هذه المواد المختلفه المتقدم بيانها بصيراستماعها وفصلها فى المجالس
البحريه القايمه فى المحاكم التجاريه

المادة ٢٠ * يجب ان تسمع ايضاً المجالس البحريه المنعقدة فى المحاكم
التجاريه جميع الدعاوى المتعلقة بالعموريا العموميه والخصوصيه انما
المنازعات بخصوص كسر حبل لمركب فى مصادمته لمركب اخر
يجب احوالها فى اول الامر من طرف المحكمة الى قويمسيون مخصوص
مواف من اربابه ليخص القضية ويقدم بها تقريراً ويحصل
القرار بالاختلاف المذكورة على موجب مال الرابورط المذكور

المادة ٢١ * تسمع ايضاً المحاكم التجاريه كافة الدعاوى المصدرة
ضد عملا التجار ووكلائهم وكتبهم ومستخدميههم وذلك فى القضايا
المتعلقة فقط فى تجارة صاحب المصلحة المستخدمين هم عنده

المادة ٢٢ * يجب كذلك ان تفصل وتحسم الدعاوى المصدرة
على الطرف المدعى عليه ان كان بصفة تاجر او متسبب او صراف او لم
يكن بهذه الصفة او بواقعة حال من شأنها الوقوف على وجود
او عدم وجود شراكة تجارية ما بين الفريقين

المادة ٢٣ * تسمع ايضاً كلما يتعلق بالافلاس وذلك توفيقاً

للاحكام المخررة في القسم الثاني من القانون التجاري

المادة ٢٤ * ينبغي ان تفصل المحاكم التجارية جميع الدعاوى التي تصدر على الصيارف والتي يصدرونها هم على خلافهم كالي تكون ناشئة عن تعهدات منعقدة فيما بين بعضهم او المرتبطة على انفسهم لمنفعة وصالح اشخاص اخرين تجاراً كانوا او غير متعاطين التجارة (١)

المادة ٢٥ * ان الدعاوى التي روئتها ليست من تعلقات ولا من وظائف المحاكم التجارية الاجباية هي تلك المصدرة على من يكون صاحب املاك وارزاق او على الزراعين واصحاب الكروم وذلك بما يتعلق في بيع ذخاير من محصولات اراضيهم والدعاوى المصدرة ضد التاجر بما يتعلق في تادية ائتمان الذخاير والامتنع التي اشتراها للزوم استهلاكها واستعمالها في بيته وليس للتجاره انما السندات المضييه من احد التجار بمادة غير متعلقة بالتجاره فاذا لم يصرح بها بذلك فتعد كأنها من الامور التجارية والمنازعه التي تتولد من السند المذكور يجب حينئذ استماعها وفصلها في محكمة التجاره

المادة ٢٦ * ان الدعاوى التي تسمع وتفصل في المحاكم التجارية بصورة قطعيه غير قابله الاستئناف ولارفعها الى محكمة عليا هي اولاً جميع الدعاوى التي لم يتجاوز اصل قيمتها عن مبالغ

(١) ان الاحكام المدروجه في حاشية المادة ٢٧ تكون معتبرة وجارية بنماها

في هذه المادة

خمسـة الاف غرشا

ثانيا جميع الدعاوي التي وان تجاوزت قيمتها عن الخمسة الاف غرشا فتكون من تعلقات ووظايف المحاكم التجارية ويكون اصحابها المتخاصمين فعلة مختارين متصرفين بحقوقهم قابلين من تلقا خاطرهم ورضاهم وبموجب سند ان تفصل ما بينهم بصورة قطعية وبدون رفع الدعوى الى محكمة عليا

ثالثا جميع الدعاوي المصدرة من المدعي عليه وذلك اما دفعا عما يطالب به واما الترك المتبادل ما بين الفريقين بمواد حسانية بقيمة اقل من خمسة الاف غرشا فهذه وتلك وان انضمت الى الدعاوي الاصلية وتجاوزت الخمسة الاف غرشا يصير فصلها بصورة قطعية فقط اذا كانت احدي تلك الدعاوي سواء كانت اصلية ام من نوع الدفع عن نفس المدعي عليه تجاوزت المبلغ المقرر اعلاه فلا يجوز للمحكمة ان تحكم بها الا بدرجة اولى اي بجواز الاستئناف على حكمها

المادة ٣٧ * اذا كانت الدعوي المتحواله للمحكمة ليست اسبب موضوعها من تعلقات ووظايف المحكمة التجارية الاجبارية فيسوغ حينئذ للاخصام ان يطلبوا نقلها بطريق التبعية والاعتراض ويجب على المحكمة واولم يدعوا الاخصام بذلك ان تحكم بان استماع الدعوي ليس هو من وظائفها الاجبارية ولها الحق ان تحولها لحل الاختضا

المادة ٣٨ * اما اذا لاي سبب كان خلاف ذلك الذي يذهب الى
ان موضوع الدعوي ليس هو من تعلقات ولا من وظيفة المحكمة
الايجابيه يجب حينئذ على نفس الاخصام ان يستدعوا نقلها الى محكمة
اخرى قبل تصدير اي دفع كان واي محاماة كانت لايلا يرفض
استدعاهم

الفصل الرابع

فيما يتعلق بترتيب الاشغال داخل المحاكم التجارية

المادة ٣٩ * يجب ان يسك في كل محكمة تجارية دفتر يجري به
قيد اسما كل من القضاة الدائمة والموقته والقائمين وتعرفهم وذلك
بالحال عند تنصيبهم وتعيينهم

المادة ٤٠ * يجب ان يعين رئيس المحكمة بموجب اعلان في كل
سته اشهر ايام اجتماع المجالس وساعات ابتدا الجلسات ونهايتها
التي لا يجب ان تمكث مدتها اقل من خمس ساعات في كل يوم
المادة ٤١ * يجب ان يلصق الاعلان المذكور في صدر ليوان المحكمة
الخارجي محرراً باللغة الدارجة بالمدينة وان يشهر مطبوعاً بالمجرائات
المنشرة بالبلد اذا كان يوجد منها

المادة ٤٢ * ينبغي ان يبتدى الرئيس بافتتاح الجلسات في الساعة
المعينة بلا توقف واذا لم يكن حضر بعد بعض القضاة الدائمة

او الموقته او احدهم في الساعة نفسها فله حينئذ ان يباشر اجرا
ما هو مرسوم في المادة الاتية

المادة ٤٣ * اذا تاخر احد القضاة الدائمة او الموقته عن الحضور
للجلسة في ساعة افتتاحها فمن بعد ان يجري الرئيس ذكر عدم
حضوره في دفتر ضبط المحاكمه فيحضر له تنبيها واذا وجده عاد الى
تقصيره عن الحضور بالمعاد فيرسل له طلبا رسميا لكيما يكون
فيما بعد باكثر ندقيقا في ايضا واجباته

واذا عاد تاخرا يضاعف المحي للجلس ولم يثبت بان عاقته كانت
لموانع شرعية فيجب ان يباشر الرئيس بعمل مضبطه بالحال محتوية
على شرح غيابه المترادف وعلي ارسال الطلب له ووقوع مخالفته
لذلك ويقدم تلك المضبطه الى نظارة التجارة الجليله اذا كان في
دار السعاده واما داخل الولايات فالى متولى الحكومه المحليه
الاعلى اذ بعد ان تحصل من طرفه اجرا المعانبات اللازمة لذلك
العضو الدائم او الموقت يسوغ له حينئذ اذا عاد الى قصوره ان
يجسبه كمستعفى وان يستدعى بتبديله بموجب القوانين المتعلقة
بانتخاب ونصب الاعضا المرسومه في الفصل السابق ولكي يكون
معلوما ذلك عند العموم يجب بامر الناظر او الحكومة المشار اليها
ان تقرر تفصيلات وقوع هكذا قضية ويلصق اعلانها في صدر
ليونان المحكمه الخارجى

المادة ٤٤ * ان الاعضا الدايمة تكون موظفه على معاش مرتب

اما الاعضا الموقته الذين لم يرتب لهم معاشات فاز يكونون اصرفوا
الغيره والاقدام بحسن الاداره والمواظبه لايفاء واجبات وظيفتهم بنشاط
ينالون في ختام مامورياتهم نظير مكافاة شهادة بهيمة لكل منهم
متضمنة المدخ في حسن سلوكهم ونحتم هذه الشهادة بختم المحكمة
ولا تسلم لهم الا بعد ان يكون حكم المجلس المؤلف من الرئيس ومن
الاعضا الدايمة بالقرعه السريه اما باتفاق الاصوات واما باكثرية
الاراء بان العضو القلاني الموقت قدم خدمات نافعه للمحكمة محرراً
ذلك بمضبطه مضيه من الجميع سنداً لتلك الشهاده وتعلق بامر
الرئيس نسخة المضبطه في صدر ليوان المحكمة الخارجى لكي يعلن
وبشهر ذلك لدى العموم

المادة ٤٥ * يجب ان يمسك في مكتب سجل المحكمة دفتر او
جريدة تنفيذ فيها جميع العرضحالات المتحولة للمحكمة وذلك بحسب
نمرة الدور وعلى اتصال ورودها اول باول وبالتبعيه ويجب ان
يشتمل التيد على تاريخ وضعه وعلى اسما الاخصام والقابهم
وتبعيتهم ومحل اقامتهم وعلى اسم المباشر الناقل العرضحال ولقبه
ومن خدمة اي دابرة هو وعلى ذكر موضوع الدعوى وينبغي ان
يعاد في ظهر العرضحال رقم نمرة التيد وتاريخ وضعه في الجريده
المادة ٤٦ * لا تقبل بالمجلس روءية اى دعوى كانت خلواً من
اجرا قيدها حسبما تقدم في احكام المادة السابقة
المادة ٤٧ * يجب على المباشر الحامل العرضحال ان يجري قيده

في برهة الاربعة وعشرون ساعة اعتباراً من تاريخ تحويله ما عدا في
ايام الاعياد والعطيل واذا تاخر عن اجرا ذلك فباول مره
يتوخذ واذا عاد لقصوره يستوجب الطرد من مأموريته

المادة ٤٨ * يجب بامر وتنبيهات الرئيس ان تحرر قبل انعقاد
المجلس بثلاثة ايام قائمة باللغة الدارجة متضمنة الدعاوى العتيدة
ان تسمع في المجلس وذلك بموجب ترتيب قيدها في جريدة السجل
وتتعلق في صدر ليوان المحكمه الخارجى انما الدعاوى المختصة في
السكوبسترو اى الحجز وخلافها المستعجلة يجب اخذ ملخصها من
جريدة القيد في قائمة على حداثها وتلصق لكيما تسمع قبل باقى المصالح
المادة ٤٩ * ينبغي ان يقف نفران مباشران الواحد خارج باب
قاعة المجلس والاخر داخلاً لكي عند طلب الاخصام بدخولهم للمجلس
كل منهم باسمه ويقف نفران ضابطيه خارج باب قاعة المجلس
المذكورة بالمناوبه لكي يجريا تنبيهات الرئيس بالتدقيق

المادة ٥٠ * لا يستطيع احد من اصحاب الدعوى المبسوطه ان
يتكلم باثنا المحاكمه على انفراد مع احد القضاة الدايمة او الموقته
المادة ٥١ * لا يسمح لاحد من الاعضا الدايمة او الموقته ان يسعى
لمصالحة الاخصام في نفس الجلسة لان كل دعوى عندما تطرح
بالمجلس يجب فصلها توفيقاً للقانون والاصول

المادة ٥٢ * انه في اثنا المحاكمه بدعوى ما وقبل المذاكرة لبث
الرأي بها يجب على القضاة الدايمة والموقته ان يتجنبوا اظهار

افكارهم بها سواء كانت اراءهم موافقة لها ام ضدها

المادة ٥٣ * يجب على واحد ام اثنين بحسب اللزوم من كتابة المحكمة الاكثر اهلية ان يحضر من كل بد في كل مدة اجراء المحاكمة من اولها الى نهايتها ويهتلك طالما مكثت الجلسة دفتراً مخصوصاً يدرج به بالدقة والضبط صورة جرنال محكمات الدعاوي كما تحدث عيناً وبالتبعية كل دعوى بعد الاخرى

المادة ٥٤ * يجب ان يشتمل جرنال محكمات الدعاوي اولاً على اسم الرئيس ثانياً على اسمها والقباب وصفات القضاة الحاضرين لاستماع ومحكمة كل دعوى ثالثاً على اسم الاخصام والقبابهم وتبعيتهم وصفاتهم ومختصر تقاريرهم وبراهينهم واخيراً كافة مطالباتهم رابعاً على بيان السندات التي ابرزوها خامساً على اسمها والقباب وتبعية الشهود وما افادوه اذا كان صار استماعهم سادساً على شرح ملخص كلما يتوقع حديثاً في الجلسة باشار روعية دعوى ما سابعا واخيراً على درج وبيان الاحكام التي يصير عليها القرار وعلمها وتوقيعها

المادة ٥٥ * يجب في الجلسة عينها ان توضع الامضات على جرنال محكمات الدعاوي من كل من الرئيس والاعضا الدايمة والموقته ومن الكتيبة الحاضرين في الجلسة ويتخذ ذلك اساساً لتحرير اعلامات مضابط الاحكام

المادة ٥٦ * يجب على الكتيبة ان يمرروا اعلامات الاحكام وينسخوها

بدفتر مخصوص لذلك ويعنون كل اعلام بشرة الدور في اعلاه
ويهمضي عليه او يختم بنفس الدفتر المذكور من قبل الرئيس
والاعضا الدائمة والكتاب الاول

المادة ٥٧ * يجب اجرا اخراج الاعلامات في الاحكام بالدور اى
الواحد بعد الاخر بحسب ترتيب تاريخ القرار ولا يجب ان يتعوق
الاعلام اكثر من واحد وعشرين يوماً اعتباراً من تاريخ بروز الحكم
ويكونون الكتبة مسؤولين بعاقبة اخراج الاعلامات الا اذا كان
واقعاً عنراً شرعياً ناشباً من نفس حالة الدعوي

المادة ٥٨ * يجب ان يكون اخراج الاعلام مشتهلاً على صورة
طبق اصل تلك الوارد ذكرها في المادة السادسة والخمسين مذيلة
بامضا الرئيس والكتاب الاول وختم المحكمة

المادة ٥٩ * يجب ان يكون لكل محكمة ختماً مخصوصاً وتكون
جميع الختمومة على شكل واحد محفوراً بها اسم المدينة وعلامة
الدولة اى نجمة بوسط هلال وترسل من طرف ناظر التجارة جميع
الختمومة المختصة بالمحاكم المختلفة داخل الولايات ويحفظ عنده تطبيقها
المادة ٦٠ * يجب ان تكون مكاتب سجل المحاكم التجارية مفتوحة
يومياً مدة سبع ساعات بالنهار على الاقل ما عدا ايام التعطيل
ويجب على الكتبة ان لم يمنهم مانع شرعي ان يلزموا الحضور
بالوقت والساعة المعينين وان يواظبوا لتسوية وروية مصالحهم
بنشاط لئلا اذا تاخروا يستوجبون التوبيخ في اول الامر واذا عادوا

المخالفة فيعزلون ويتبدلون بحسب الايجاب

المادة ٦١ * يجب ان تفتح مكاتب سجل المحاكم قبل اجتماع المجلس بساعة واحدة على الاقل وان تسكر بعد حلوله بساعة واحدة ايضاً وتعين ساعات الفتح والغلق بموجب اعلانات من طرف الرئيس يتبايع الى الكتبة المذكورين ويعاق في صدر لبوان المحكمة الخارج ليكون معلوما لدي العموم ايضاً

المادة ٦٢ * ان السندات والاوراق والشهادات التي تسلم من طرف المتخاصمين وداعة الى مكتب سجل المحكمة يجب قيدها في دفتر مخصوص لذلك ويعطى لاصحابها علم وخبر للاشعار بوصولها وبامضا الكاتب الاول

المادة ٦٣ * لا يستطيع الكتبة ان يخرجوا ويسلموا صور الاوراق والسندات او الشهادات المدوعة في مكتب سجل المحكمة ولا ان يطلعوا احدا على ما لها كليا سوي الاشخاص الذين يامر عنهم الرئيس بموجب افادة صادرة منه ايجاباً للاستدعاء المقدم له من طرف اصحابها انفسهم او من اصحاب العلاقة بها واذا صار من الكتبة مخالفة ما لهذا التنبيه فيتغرمون جزاء تقديراً لا ينقص عن المائة غرشاً ولا يزيد عن الالف غرشاً ويتدركون بالعطل والاضرار التي تحدث الى الاخصام من جري ذلك انما اذا عادوا تجاسروا على ارتكاب هذه الفباحة عيبتها فيعزلون ايضاً من مامورياتهم

المادة ٦٤ * يجب على كاتب المحكمة الاول ان يمضي او يجتمع على

صور الاوراق والسندات التي يخرجها مقررًا عنها طبقا لاصلها ولكنها
تكون صحيحة وشرعية يجب تذييلها بختم المحكمة ايضا ويكون
الكاتب الاول مسئولاً بالتغيير الذي يقع بالشروحات المخالفة للمعنى
المتضمن في اصل الاوراق والسندات والشهادات التي يكون
اخرج صورها ولا فيترك بالاعطال والاضرار الناشئة للمتضررين
من تغيير المعنى وعدم مطابقة الصور لاصلها

المادة ٦٥ * لا يستطيع الكاتب الاول ان يفرض بتسليم ادني ورقة
او سند او شهادة من الاشياء المودوعة تحت يده الا بامر الرئيس
وكذلك يجب عليه قبل التسليم ان يخرج صورة كل ورقة بعينها
وتكون مضية من الكاتب الذي نسخها وفيما بعد يضع هو امضاه
او ختمه عليها وهذه النسخة غب التصديق عليها من طرف الرئيس
بانها طبق الاصل يجب حفظها واستعمالها كاصلها لئلا يكون
جري ترجيع الاصل المذكور

المادة ٦٦ * يجب ان يمك في مكتب سجل المحكمة دفتر حساب
صندوق تنقيدي ورقمات نفقطة المبالغ المودوعة او المسلمة امانة الى مكتب
السجل التي يعطى بها من دفتر قوچان مطبوع علم وخبر مقصوص
منه مضي وختم عليه من الكاتب الاول ليد الذين سلموها

المادة ٦٧ * يجب ان يصير التحقيق من قبل الرئيس في كل اسبوع
على موجود الصندوق ومقابلته على الدفتر ويكون للصندوق المذكور
غالبين يحفظ مفتاح الواحد عند الرئيس ومفتاح الاخر عند

الكتاب الاول

المادة ٦٨ * ان الدفاتر المتقدم ذكرها في المواد السابقة او اي دفاتر كانت مختصة بمكتب سجل المحكمة يجب ان تكون مجلدة ومعلم على كل صفحة من صحف كل دفتر منها باشارة الرئيس وبتمهرة العدد بالتبعية

المادة ٦٩ * ان المصالح المتعلقة بمكتب السجل كشرح وبيان مضابط الاحكام والاعلامات وخلاف صكوك وتصحيحها وقيدتها ونسخها ومسك الدفاتر المتنوعة بحسن الاتقان يصير تسميتها وتوزيعها من قبل الرئيس على الكتبة فيما بينهم لاجل ان كلا منهم عندما يعرف ما هو المطلوب عليه يقوم بالمواظبة لايفائه بانقائهم وغيره سعي وهكذا تجري مصالح المحكمة بسرعة وترتيب مدقق

المادة ٧٠ * يجب على كل كاتب اول وعلي كل كاتب معاون ان يقوم بحسن ايضا جميع ما هو عايد عليه من الامور المتعلقة بوظيفته حسبها يومر لذلك واذا لم يحضر هذا فيستوجب الانتهاز من قبل الرئيس والى الابواب يعزل ويستبدل بتعيين خلافه

المادة ٧١ * يجب على الكاتب الاول ان ينظم في ختام كل ثلاثة اشهر دفترًا متضمنًا مختصر الموازنة باعتبار علم كافة الدعاوى التي وردت للمحكمة وعلم ما صار فصله وحسمه من اصلها في ظرف تلك المدة وينبغي ان ينظم في كل عام دفترًا نظيره بموازنة

سنوية كما تقدم فغلب التصديق على صحة الموازنة المذكورة
من طرف الرئيس يصير تقديم دفترها الى نظارة التجارة الجميلة
التي تعمله باللغات المختلفة في جرنالات الاستانة

المادة ٧٢ * ان روسا المحاكم التجارية يعلمون بالتطبيق والتصحيح
على كل نوع من الاوراق والكتابات والصكوك التي تقدم لهم
وبالتصديق على الامضاوات والمختومة وان يذيلوا ذلك بامضاواتهم
وبختم المحكمة ويجب علاوة على ذلك لكي تكون الامضا وختم المحكمة
شرعيين ومعمولا بهما في كل الممالك المحروسة ان يعلم بالتصديق
عليها من طرف ناظر التجارة اذا كان واقعا ذلك في دار السعادة
واما داخل الولايات فمن قبل الحكومة المحلية العليا

المادة ٧٣ * يتعين الى التراجمين المستخدمين في كل محكمة تجارية
معاشات بنسبة لزوم الاماكن واهميتها وتقوم وظيفتهم بترجمة
لفظية لتقارير الاخصام الذين لا يتكلمون بلغة الحكومة الرسمية
وبترجمة حرفية للتقارير المقدمة خطأ للمحكمة ومثلها الصكوك
وخلاف ذلك من الاوراق المحررة بغير لسان وذلك بدون ادني
تغيير بالمعنى ولا بالشرح

المادة ٧٤ * يجب على كل من التراجمين ان يضع امضاه في
ذيل الشرح المترجم منه ويكون مسئولا بالضرر الذي يتاني الى
الاخصام من جري عدم ضبط ترجمته الشفاهيه والحرفيه

الفصل الخامس

في كيفية تشكيل ديوان الاستئناف في دار السعادة

المادة ٧٥ * يجب ان يتألف ويتأسس في دار السعادة في دائرة نظارة التجارة ائجلة محكمة عليا تسمع بها الدعاوى المجاز استئنافا المرفوعة لها توفيقا للقوانين المرسومة في نظام اصول المرافعات والمحاکمات بالجالس التجاريه الذي يصير قريبا نشره (١) اعني جميع التـشـكـيـات والمناقضات المصدرة على المحكم البارز بحق اختلافات حصلت رويتها وفصلها في محكمة تجارية فوظيفة الديوان المذكوران يعيد روية الدعوي المرفوعة اليه وذلك في اقتضاء الحال الذي يري به غيب فقصه الاحكام المذكورة بان حجة المناقضات عليها هي ذات اساس وان التـشـكـيـات هي مستوفيه قوانين وشروط الاستئناف

المادة ٧٦ * ان ديوان الاستئناف الذي يكون رئيسه ناظر التجارة يتوظف به من الاعضا ثلاثة دائمة وخمسة مؤقتة

المادة ٧٧ * ان الاحكام المرسومة بالمواد العاشرة والحادية عشر والثانية عشر من هذا الذيل تكون مرعية الاجراء ايضا بحق اعضا ديوان الاستئناف الدائمة

(١) حاشية من المترجم ان النظام المذكور قد ترجم عربيا وطبع وصار نشره مطبعا لهذا

المادة ٧٨ * يجب انتخاب اعضاء ديوان الاستئناف الموقنة في جمعية مولفة من رئيس وكامل المحكمة التجارية جملة بمعرفة ناظر التجارة وذلك من التجار المعتمدين في البلده الذين يكونون توظفوا اعضاء موقنة في المحاكم التجارية وقاموا بايفا ماموريانهم علي احسن حال ووقاية ناموس ممتازين . ويكونون حاملين شهادة بذلك حسبما تقدم في المادة الرابعة والاربعين . ويعمل بصورة انتخابهم مضبطة يصير الاسنيذات بها من طرف نظارة التجارة وتعلق بذلك الارادة السنية

المادة ٧٩ * ان الاحكام المرسومة في المواد السابعة عشر والثامنة عشر والتاسعة عشر والعشرين والواحدة والعشرين والثانية والعشرين تكون مرعية الاجرا في ديوان الاستئناف بحق الاعضاء الموقنة

المادة ٨٠ * ينتخب ويتعين في ديوان الاستئناف ترجمان واحد وكاتب اول ومعاونين كتبة وعدد كافي من المباشرين ويكون انتخابهم وتعيينهم تطبيقا لمادتي الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين من هذا الذيل

المادة ٨١ * ان كلاً من ماموري ديوان الاستئناف كائناً من كان يجب عليه ان يبرز اليهمين تطبيقا للاصول المدروجة في المادة السادسة والعشرين بحق ماموري المحاكم التجارية

المادة ٨٢ * لا يستطيع ديوان الاستئناف ان يعطى قراره في دعوى ما لم يكن مولفا على الاقل من نصف اعضايه وزيادة عضو واحد

غير الرئيس

المادة ٨٣ * ان كامل المواد المسطرة في الفصل الرابع من هذا الذيل المتعلق في ترتيب الاشغال داخل المحاكم التجارية يجب ان تكون مرعية الاجرا ايضا في ترتيب الاشغال داخل ديوان الاستئناف

الفصل السادس

في اصول البروتستو اي في تأييد الحق للتدريك

المادة ٨٤ * ان كل نوع بروتستو بحق كميالة ما يجب اجراه بحسب استدعا الذي بيده تملك الكمياله او وكيله
المادة ٨٥ * ان الاحكام المدروجة في المادتين المائة والثلاثين والمائة والثانية والثلاثين من القانون التجاري الهايوني من كونها قد تعدلت وتوضحت في المادتين الاتي بيايهما فيجب اتخاذاتين دستورا للعمل عوضا عن تينك المار ذكرهما

المادة ٨٦ * ان البروتستو عن رفض قبول الكمياله او عن عدم دفع بدلها يجب اجراه من جانب مكتب سجل المحكمة التجارية التي يكون مركزها في المحل المقيم به الشخص المسحوبة عليه الكميالة واذا لم يوجد في المحل المذكور محكمة تجارية فيسوغ عمل البروتستو من قبل الحكومة المحلية ويكون معمولاً به وشرعياً اذا كان صار اجراه تطبيقاً لساير الشروط والقواعد المقررة بخصوصه

المادة ٨٧ * لا يقبل عوضا عن بروتيسطو ادنى صك محرر نظير شهادة من بعض التجار او خلاف اشخاص غير الصورة المرسومة اعلاه وفي القانون التجاري بحق قاعدة البروتيسطو الا في الاحوال المدروجة شروطها في المادتين المائة والسابعة والمائة والحادية عشر من القانون التجاري فيما يخص فقد الكمبيالة بحيث يجب في هذه الحالة ان يكون السلوك بموجب القوانين المرسومة في لمادتين المذكورتين

المادة ٨٨ * يجب اجرا البروتيسطو في المحل المقيم به الشخص المسحوبة عليه الكمبيالة وفي المحل المقيم به الاشخاص المذكورة اساهم في الكمبيالة لاجل ان يدفعوها بحسب الضرورة اذا لم يوجد الشخص المسحوبة عليه او رفض قبولها ام لم يدفعها ويجري البروتيسطو ايضا في المحل المقيم به الشخص الثالث الغير الساحب والمسحوبة عليه الكمبيالة بحيث يكون علم عليها بالقبول بطريقة المتوسط فيجري البروتيسطو في الثلاثة الاحوال المار ذكرها بصورة واحدة تتباعد نسخها المقرر عنها طبق الاصل الا ما كن المختلفة المقيم بها كل من هولا الاشخاص

المادة ٨٩ * اذا تعين في الكمبيالة محلا غير المحل المقيم به الشخص المسحوبة عليه ولم يعرف له محل غيره خصوصى فقبل اجرا البروتيسطو يجب على المأمور الذي تولى بالتنقيش عليه ان يذم اعلاما مصرحاه بجميع الاستفسارات والتحقيقات التي استعملها بالتنقيش على الشخص

المستحقة عليه الكمبيالة وإنه لم يتسربله الوقوف والاطلاع على اثاره
ومن بعد ذلك يصير اجرا البروتيسطو ويعلق نسخة منه على باب
الحكمة التجارية ونسخة اخرى على باب دار ولاية الحكومة المحلية
المادة ٩٠ : ان القوانين المرسومة بحق اصول البروتيسطو الذي
يجري لباعث عدم دفع بدل الكمبيالة تكون مرعية الاجراء ايضا
بحق اصول البروتيسطو الذي يجري لباعث عدم دفع بدل البوالص
اي التمسكات المأيد دفعها من محررها لامر حائلها وتكون القوانين
المذكورة مرعية الاجراء ايضا بحق اصول البروتيسطو الذي يجري
لباعث عدم ايفاء ما تعهد به شخص ما بموجب سند او قونتراط او
لباعث تاخيره عن الوفاء بالامداد وتكون الشروط المدرجة معمولاً
بها ايضا بحسب ظروف المفاولة

الفصل السابع

فيما يتعلق بتضمين العطل والاضرار

المادة ٩١ : ان العطل والاضرار المنتشيه اما لداعي عدم ايفاء ما
تعهد به شخص ما بموجب قونتراط او سند واما لباعث عاقته
عن الوفاء بالامداد لا يكون دفعها لازما الا عندما يكون المتعهد تفهم
رسمياً وخطاً من طرف مطالبه بان يتم اجرا ما تعهد به وانما عندما
لا يمكن تسليم او اجرا نسوية ما النزم المتعهد بتسليمه او باجرا تسويته

الافى المدة المعينة التى مرَّ عليها ميعادها باهماله وعندما يكون اشترط
على نفسه انه لايجري مادة ما واجراها حال كونه ممنوعا فيلتزم
حينئذٍ بالعطل والاضرار بدون اقتضا الى تفهيمه رسميا وخطا

المادة ٩٢ * ان كيفية تفهيم المتعهد رسميا وخطا تصير اما
بواسطة طلبه للمحافقه او باجرا البروتيسطو او بخلاف ذلك ما سواه
واما بقوة مضمون نفس سند الاتفاق بحيث يكون مشتملا على
شرط بان استحقاق ميعاد التعهد المعين هو كفاية لتفهمه بمقام
بروتيسطو بدون احتياج الى اعلام رسمى

المادة ٩٣ * ان المتعهد يحكم عليه بدفع العطل والاضرار المتوجبة
سواء كان بسبب عدم ايفا ما تعهد به او بسبب تاخير عن الوفا
بالميعاد وطالما لا يثبت بان عدم الايفاء او التاخير نشا عن سبب
عارض غير منسوب اليه وانه ليس من تصديره ولا عن تدليس
ولا خيانة من قبله

المادة ٩٤ * لا يحكم على المتعهد بدفع العطل والاضرار اذا منعه
عن تسليم ما بذمته او عن تسوية ما تعهد باجرا تسويته قوة ثالثة
او عارض بالفضا الغير مظنون او اذا اجرى ما كان ممنوعا عن
اجرايه بالاسباب عينها

المادة ٩٥ * ان العطل والاضرار اللازم دفعها لارباب الحقوق
هي بحسب القاعده العمومية عبارة عن تعويض الخساره التى
تكبدوها وعن الربح الذى فقدوه انما تستثنى الاحكام المصرحة في

المواد الاتي بيانها

المادة ٩٦ * لا يجبر المتعهد الابتدائية ما صار او امسك من الاشتراط عليه من العطل والاضرار عند عقد المعاهدة هذا اذا توكد بان عدم ايضا التعهد غير ناش عن تدليس من طرف المتعهد المذكور

المادة ٩٧ * انه ولو في الحالة التي اذا استبان منها بان عدم اتمام المقاوله حصل من تدليس واحتمال المتعهد بها فيجب ان لا تشمل العطل والاضرار نظراً لتعويض الخسارة التي يتكبدها ارباب الحقوق وحرمانهم من الربح الاعلى ما جرى من ذلك بحال وقوع عدم ايضا ما تضمنه التعهد ويكون ناشياً من وقوعه راساً

المادة ٩٨ * اذا كان الشرط في سند التعهد بان الذي لا يقوم من المتقاولين ايضا ما تعهد به يلتزم بدفع مبلغ معين الاخر نظير العطل والاضرار فلا يجوز حينئذ ان يحكم لصاحب الحق منها بمبلغ اكثر او اقل مما هو مشروط

المادة ٩٩ * انه في السندات التي لا تضمن الا التعهد بدفع مبلغ معين من النقود بمعاذ ما فلا يجب ان تشمل العطل والاضرار الناشئة عن العاقبة في ايضا مضمون التعهد الاعلى الا لزام بدفع عطل المال الشرعى الذي هو اثني عشر بالمائة سنوياً فقط ويجب المحكم بدفع هذا العطل بدون ان يتكلف صاحب الدين لاثبات ما خسره . ولا يحسب العطل الاعتباراً من يوم اجرا البروتستو وإذا لم يكن بروتستو فاعتباراً من تاريخ اليورلدى على الاستدعاء

هذا اذا كان لم يدرج شرط العطل في نفس السند او لم يكتف
 فانونا باجرايه فانه في هاتين الحالتين يكون العطل مسموياً
 ولو لم يطلب

المادة ١٠٠ * ان الذي يستحق دفعه من عطل اصل المال
 يستوجب العطل ايضاً اما بطريق الاستدعا في المحاكمه واما
 بموجب مقالة مخصوصة بين المتعاقدين لكن بشرط ان لا يسوغ
 لحكم في كلتا الحالتين الا اذا كان دفع العطل الاصلى متوجب
 عن سنة كاملة على الاقل

المادة ١٠١ * كذلك بدل الاجور المستحقه فلا يحسب له عطل
 الا اعتباراً من تاريخ الاستدعا المتوجج باليورلدي او من اليوم
 المتفق عليه لدفع العطل المتوجب للاجور المذكور

المادة ١٠٢ * ان الذي يكسب دعواه من الطرفين له ان
 يستحصل من خصمه الذي خسر الدعوى قيمة ما نفذ من يده
 من رسم بروتيسطو ومعلوم استدعا وخرج الاعلامات وسائر
 المصاريف الرسمية المقبولة نظاماً في الدعاوى ومع ذلك يسوغ للحاكم
 التجارية ولديوان الاستئناف ان يساووا ما بين الطرفين بمقدار من
 المصاريف او مجموعها اذا ظهر بان كل واحد من الخصام خسر في
 بعض مواد من الدعوى وكسب في بعضها او كانوا زوجين ام اقرباء
 عصبية او نسبية من السلالة المستقيمة صاعدة كانت او نازلة من الاجداد
 الى الاحفاد او اخوان واخوات خرفي ٩ شوال ١٢٧٦ ١٨ نيسان ١٨٦٠
 بالاستاذة العلمية

نظام

اصول المرافعات والمحاکمات

في المجالس التجارية

ترجمة

انطون افندي عيد صباغ

طبع بالمطبعة العمومية في بيروت سنة ١٢٨٥ موافقة ١٨٦٨



نظام

اصول المرافعات والمحاکمات في المجالس التجارية

صورة الخط الهمايوني

بوجه يكون العمل

الباب الاول

في بيان كيفية الشروع في روثبة الدعاوي وفحصها وفصلها

الفصل الاول

فيما يتعلق بتقديم الدعاوي للمجالس

المادة الاولى: ينبغي ان يتقدم الاستدعا بصورة عرض حال محوّر

على ورقة صحفية

المادة ٢ * يجب ان يشتمل الاستدعا اولا على تاريخ اليوم والشهر

والسنة ثانيا على اسم المدعى والمدعى عليه والقباهما وصنعتهم او محل

سكنهما وكذلك اذا لم يكونا من تبعة الدوة العلمية فمن تبعة اي

دراسة هما ثالثا على ذكر موضوع الدعوى وحجة المدعى على ما ادعى

بطريق الايجاز رابعا على تعيين المجلس التجاري المتيد ان يفحص

الدعوى خامسا على امضا او ختم المستدعي فاذا فقد العرض حال شرطاً
 من هذه الشروط المذكورة كلها كان الاستدعاء فاسداً وغير معتبر
 المادة ٣٠ بان الاصول بتعيين المجلس التجاري الذي يجب ان يتناول له
 الاستدعاء لروية الدعوى هي الاتي بيانها اولاً ان تقديم الدعوى
 مفوض لاختيار المدعي اما الى مجلس تجارة البلد المقيم بها المدعي
 عليه واذا لم يوجد في بلده مجلس فالى مجلس تجارة محل سكنه الموقت (١)
 واما الى مجلس التجارة الذي ضمن دابته حصل التعهد وتسليم
 الارزاق للذين هما موضوع الدعوى واما الى مجلس تجارة الجهة
 التي يحصل بها الوفا كما تقدم الشرح ثانياً ان الدعوى
 المصدرة من شخص ما على شركة ما دون الشركة الخصوصية او
 بين الشركاء على بعضهم بعضا يجب رويتها وفصلها في مجلس
 تجارة الجهة التي تكون فيها اقامة الشركة المركزية مادامت
 الشركة مستمرة اما بعد فسخها وتصفيتها فتتقدم الدعوى الى مجلس
 تجارة المحل الساكن به الشريك المدعى عليه
 ثالثاً الدناوس المقامة من ارباب الحقوق على المتوفي قبل
 تقسيم تركته تصير رويتها في مجلس تجارة المحل العتيقة ان تترزع
 التركة به واما بعد تقسيمها ترى في مجلس تجارة المحل القاطن به
 احد الورثا المدعى عليهم رابعاً الدعاوي بمواد الافلاس

(١) اذا كان جملة مدعين فيباح تقديم الدعوى الى مجلس
 تجارة البلد المقيم بها من يكون اوفر اعتباراً بين المدعي عليهم

تصير المحاكمة بها في مجلس تجارة المكان المقيم به المفلس (١)
 خامسا ان الدعوى المتعلقة بمادة الكفالة والتعهد المصدرة باثنا
 روية دعوى اصلية تقدم لمجلس التجارة الموقوفة به الدعوى الاصلية
 فلما المدعى عليه بالكفالة والتعهد الذي صار استحضاره له ان يدعي
 ويحصل على نقلها من ذلك المجلس اذا ثبت من بعض سندات
 وارفاق او ظهر من دلائل العمارة بانه لم تقدم الدعوى الالوية
 الاتصفا ومجردا لاحضاره ومرافعته في محكمة غير محكمة محل
 اقامته.

المادة ٤ * لا يتبل في المجلس التجارية في عرض حال ما لم
 يكون متحولها بموجب بيورلدى من قبل نظارة التجارة الجبلية في
 دار السعادة اما داخل الولايات خارج الاستانة فمن طرف متولى
 ادارة الحكومة الاعلى في المحل الذي به مركز المجلس

المادة ٥ * يجب على الحكومة التي امرت باحالة العرض حال ان
 تعين مباشرة مخصوصا للدعوى التي تضمنها العرض حال وان تعطى
 * له صكها مشعرا بما امر به *

مجلس تجارة

(١) ان الدعاوي المتعلقة في مواد الافلاس هي الخاصات
 التي تولدت من طوايق الافلاس وتوقعت في اثنا الافلاس ولم
 تكن قائمة بغير حدوث الافلاس

الفصل الثاني

في كيفية جالب واستحضار الطرفين للمحكمة

المادة ٦ * يجب جالب واستحضار الطرفين للمحكمة في يوم معين
بحسب ترتيب ونوبة تاريخ قيد العرض حالات الموضح في جريدة السجل
فقط تستثنى منها الدعاوى المعجلة

المادة ٧ * ينبغي ان يتحرر الامر بالاستحضار على نسختين باللغة
التوركية وباللغة الأكثر استعمالا بالبلد ويكون مضمنا من رئيس
المجلس ومختوما بختم المحكمة

المادة ٨ * يجب ان يشتمل الامر بالاستحضار أولا على
تاريخ اليوم والشهر والـ ثانيا على اسم كل من الطرفين
المسارب حضورهما والقابهما وصنعتهم واسكنهما واذا لم يكن
من تسمية الدولة العلية فمن تسمية اي دولة هما ثالثا على اسم
المباشر وانبيه ومسكنه ونسبة ديارته رابعا على ذكر موضوع
الدعوى وحجة المدعى على ما ادعى بطريق الايجاز خامسا على
تعيين المجلس التجاري العتيد ان يخص الدعوى مادسا على

تعيين الممثلة او اليوم الذي يجب ان يحضر به الطرفان للمجلس
فإذا لم يتضمن الامر على هذه الشروط المدونة كلها فلا يعتبر كليا

المادة ٩ * اذا كان الطرفان متقيمان في الممالك البرية العثمانية
من قارتي او با واسيا يجب ان تعطى ضما مهلة الحضور ثمانية ايام

اعتبارا من تاريخ تليغهم امر الاستحضار فقط يضاف عليها مقدار
ايام المراحل الكائنة ما بين محل وطنهما وبين المكان المقيم به
الجلس باعتبار ست ساعات مساوية كل مرحلة

المادة ١٠ * عندما يتباغ امر الاستحضار الى شخص ما متوطن
الدبار الاجنبية وموجود وقتئذ في الممالك المحروسة فلا يجب ان
تعطى له الا الاضافة على المهلة المعتادة بنسبة الخلل الذي يوجد به
وانما لرئيس المحكمة ان ياذن بامتدادها له تلى حسب الضرورة
وله ايضا في المواد المفتضى لها العجلة ان ياذن بموجب استدعا
خصوصى من المدعي باستحضار المدعي تليه في ظرف مهلة قصيرة
ولو من يوم الى غد تاريخ الاستدعا او بحجاب المدعي عليه سريعا وبالخل
حسب اللزوم وان يرخص بضبط وحفظ امتعته المنقولة وله كذلك
ان يلزم عند الاقتضا المدعي بان يقدم كتيلا او ان يشهد مقدرة
بالامنية الكافية للقيام بوفاء ما يتوجب عليه عوضا عن تعطيل المدعي
عليه

المادة ١١ * يسوغ ايضا توجيه الامر بالاحضار في مهلة قصيرة
كما مر في المادة السابقة في القضايا البحرية التي يكون فيها اخصاما
لامر لهم والقضايا التي تتعلق الدعوى فيها بمواد الات السفينة
واداوانها وقومانياتها ونوتيتها ومواد قلنطة المراكب المتاهبة للقيام
تحت قاروعها وسائر المواد البحرية المستعجلة والتي تستوجب
اجراء الحكم موقفا نظير قوتراطو زاولون او بوالص شمن وخلافه

المادة ١٢ * اذا كان المطلوب لاقامة الدعوى مقيماً خارج
الممالك البرية العثمانية من قارتي اوروبا واسيا كانت مهلة الاحضار
حسبها هو مابين ادناه

بالنسبة لمن كان مقيماً في قبرص وكريد وباقي جزاير بحر الروم
شهرين وبالنسبة لمن كانت اقامته في القطار المصري ومطرابلس الغرب
وتونس وفي البلاد الاجنبية التي بحدود الممالك الشاهانية اربعة
اشهر وبالنسبة لمن كان قاطناً في الممالك المحروسة في قارة اوروبا
وفي الديار الاجنبية في اوروبا الغير واقعة على حدود الممالك المحروسة
ستة اشهر وبالنسبة لمن كان مقيماً بالجهات الخارجة عن البلاد
المذكورة في افريقيا واسيا او في جزر البحر المحيط سنة واحدة - ونضاعف
المدد المعينة اعلاه مرة واحدة اذا كان يوجد حرب ما بين الدولة
العالية ودولة المملكة الموجود بها الشخص المطلوب حضوره

المادة ١٣ * يجب ان تتسلم او امر الاحضار بمعرفة المباشر الى ذات
الشخص المطلوب احضاره او الى محل سكنه بيد احد اقرباه ام اتباعه
الساكين معه

المادة ١٤ * يسوغ للمباشر تسليم امر الاحضار الى المطلوب استحضاره
للحجاس وهو خارج محل سكنه وعلى ظهر السفينة فقط انه يتسلم
ليده بالذات

المادة ١٥ * ينبغي ان يسلم المباشر الى الشخص المطلوب حضوره او
الى احد اقرباه ام اتباعه الموجودين في مكان سكنه نسخة من امر

الاستحضار ويجعله ان يمضى او يختم على النسخة الاخرى التي يجب ان
يرجعها لاسلمها الى مكتب سجل المجلس

المادة ١٦ * اذا اوضح الشخص المطلوب حضوره او من تسلم الامر
بالاحضار وكان في محله بانه لا يحوى ختماً ولا يعرف الكتابة او انه
تمنع عن ختم او امضا الامر يجب حينئذ على المباشرة ان يختمه او
يمضيه من مختار المحلة مع اثنين من حيرانه ويجعلهم ان يحرروا على
كل من النسختين الاصليتين ذكر كنية التسليم على اي حال كانت
من الاحوال المذكورة

المادة ١٧ * اذا كان الشخص المطلوب حضوره من تبعة اجنبية فلا
يجب تسليمه نسخة الامر بالاحضار الا عن يد القونسولوس او ترجمان
السفارة المنسوب اليها ويضع القونسولوس او الترجمان الموصى اليهما
مضاه على النسخة الاخرى التي تبقى بيد المباشر

المادة ١٨ * يجب مراعاة جميعها هو مرسوم في الخمسة مواد المتقدم
ايرادها المتعلقة في كيفية اتصال امر الاستحضار لئلا يلفى ويكون عديم
الاعتبار

المادة ١٩ * اذا حكم بابطال امر الاستحضار من مجرد نقصيرات المباشر
وجب الحكم عليه بدفع مصاريف المرافعة والخضومة التي بطلت
وتدرك بعطل واضرار الخصم على حسب الاحوال ولدى الاحتياج
يطرد ايضاً من مأموريته

المادة ٢٠ * ينبغي ان يتوجه الطلب بالاحضار لاقامة الدعاوي

بالمحاكم التجارية الى من يذكر ادناه اولاً تقام الدعاوي على
 الادارات الميرية والبلدية بتوجيه الطلب الى محلات ادارتها وايد
 نظريها بالذات اذا كان الطلب واقعاً في محل مركز الادارة المذكورة
 واذا كان واقعاً في جهات اخرى فالذات المتوكلين بادارة مصالحها
 في تلك الجهات او لمحلات ادارتهم ثانياً تقام الدعاوي على
 الشركات التجارية مادامت قائمة بارسال الطلب لمحل مركز
 ادارتها ليد مديرها فان لم يكن لها مركز يسلم الامر ليد احد
 شركائها او لمحل سكنه ثالثاً تقام الدعاوي على جمعيات
 اصحاب المطالب في الغرماء بالمواد الافلاسية ويسلم الطلب الى وكلاء
 المطابق يدهم او الى محل سكنهم رابعاً تقام الدعاوي على كل
 من ليس له مقر معلوم ولا اقامة حالية في الممالك المحروسة بتعليق
 الامر بالطلب عن اذن الرئيس على باب المحكمة العتيدة ان نصير
 المرافعة بها ونطبع صورته في الجورنالات لاسيما بتلك التي بحسب
 صفات المطلوب حضوره ولفته يقع اغلب الظن بانه يطالعها احياناً
 خامساً تقام الدعاوي على كل من كان مقيماً داخل الممالك المحروسة
 في مكان خارج المحل الذي به مركز المجلس التجاري بتوجيه امر الطالب
 ضمن مكتوب من قبل الرئيس الى متولي ادارة الحكومة الاعلى في
 المحل المقيم به الشخص المطلوب حضوره لكي يبادر بايصاله وتبليغه
 اليه ويجب على المباشر ان يسلم المكتوب الى محل البوستة المتوجهة
 للجهة المذكورة وان ياخذ به علماً وخبراً فختوماً بختم ادارتها مشعراً

بوصول المكنوب اليها واجرة المكنوب بالبوسنة تصرف على
حساب الشخص المستدعي المحاكمة سادسا واخيرا تقام الدعاوي
على كل من كان متيما في الممالك الاجنبية بتوجيه امر الطالب ضمن
مكنوب من قبل الرئيس الى نظارة الامور الخارجية لكيما تبادر
بسرعة ارساله الى محل اقامة المطلوب حضوره

الفصل الثالث

في ان المحاكمات بالمجالس التجارية تكون علنا ومستمرة
وفي الحشمة والاداب اللازمة لها وفي اصول
الضبط المنقضي مراعاته فيها

المادة ٢١ * يجب ان تكون المحاكمات في المجالس التجارية
وفي ديوان الاستئناف علنا وماذونا فيها بالدخول لعموم الناس
بدون حجب الا اذا كانت المحاكمة جهارا توجب الفضيحة والعار
وبتأني منها ضرر جسيم فيسوغ في هذه الحالة للمحاكمة بعد المذاكرة
في هذا الشأن ان تامر بانحاز الحجاب وغلق الابواب فقط عليها ان
تعرض قرارها به لجانب نظارة التجارة الجبليلة بايضاح علل واسباب
ذلك

المادة ٢٢ ان اوامر سياسة وضبط المجلس في اشيا المحاكمات
منوطة بذات الرئيس

المادة ٢٣ ينبغي ان يكون كلاً من الحاضرين من الخارج
لاستماع المحاكمات في المجلس على هيئة المحكمة والاداب وازور
الصمت ويجب ان كلما يامر به الرئيس لاهاية حسن نظام المجلس
ان ينفذ في الحال بغاية الدقة والانتقاد

المادة ٢٤ * اذا حصل بلبلة باثنا الهدوء من احد او من
جماعة ايهم كانوا او اذا اشار احد بعلامات تدل على استصواب
او عدم استصواب ان كان مما يصدر من مدافعات الخصام او من
الخطابات والاقوال الصادرة من القضاة او من الاستفسارات او
التنبيهات والامور الصادرة من الرئيس او على ما يصدر من الاحكام
والامور القضائية بحسين بعضها ام مذمة بعضها وبايقاع الضوضاء
ونهيجها من طرف الحاضرين باي سبب كان من الاسباب فمن
بعد ان يتحذروا من الرئيس بان يازموا الاداب ولم يتقادوا بالامثال
بالحال يجب ان يطردوا خارج المجلس فالذين يقاومون منهم
يلقى القبض عليهم ويتوقفون في دار السجن برهة اربعة وعشرين
ساعة بموجب افادة مهضية ومختومة من رئيس المحكمة ومقيدة خلاصتها
في حرنال الجلسة

المادة ٢٥ * اذا كان الاضطراب الحاصل مسيياً من احد
موظفي المحكمة فعدا عن الجزا المورد بالمادة السابقة فانه يتوقف
عن معاطاة ما مورثه ولا ينبغي ان يكون التوقيف في اول دفعه
اكثر من مدة شهر ويصير انفاذ اجراء المحكم فوراً حتى اذا

عمل المأمور المحكوم عليه استثناء على الحكم الصادر ضده فلا توقف مجازاته توفيقا للمبدأ السابق

المادة ٢٦ * ان الذين يتجاسرون بمحركات تخديرية تمس كرامة قضاة مجالس التجارة او المأمورين والضباط التابعين له او يتهددونهم وهم في حال مباشرة وظائفهم بصير القاء القبض عليهم بأمر الرئيس وتوقيفهم بالحال في دار السجن واستئطافهم في برهة اربعة وعشرين ساعة ويصدر الحكم عليهم من جانب المجلس بناء على روية التبرير المتضمن ثبوت التهمة عند وقوعها وذلك في حبسهم لا اقل من اربعة وعشرين ساعة ولا اكثر من اسبوع وفي تغريمهم جزاء نقديا لا يزيد عن مائة غرشا عملة بياض واذا لم يمكن القبض بالحال على المذنب تحكم عليه المحكمة غيا باما يستحق من العقوبات المذكورتين فقط للمحكوم عليه ان يعترض على الحكم المذكور في ظرف عشرة ايام من تاريخ تبليغه له بالذات او لمنزله وبشرط ان يكون منذ قبل سلم نفسه للحبس انفاذا للحكم الصادر عليه .

المادة ٢٧ * اذا كانت الجريمة المرتكبة تستوجب عقوبات اشد من تلك الموضحة اعلاه يجب حينئذ احواله القضية الى المحكمة التي من وظيفتها النظر في المواد الجنائية لكي يعطي المتهم جوابا عن افعاله ويمرر تأديبه توفيقا للاصول المقررة في قانون الجزا الهايوني

✱✱✱✱✱✱✱✱✱✱
 ✱
 ✱
 الفصل الرابع ✱
 ✱

في وقوف المتخاصمين في المحكمة وفي تحقيق الدعوى

المادة ٢٨ يجب ان تخضر الاخصام في المحكمة اما بانفسهم واما بواسطة وكلاء مقامين بوكالة خصوصية من قبلهم ويسوغ التوكيل اما بصورة صحيحة شرعية واما بسند عرفي بسيط تحت امضاء الموكل وحده ولو بتحريرها في ذيل امر الاستحضار بشرط ان تكون امضاء الموكل المنفردة في ذيل الامر والسند المذكور مقبولة ومعتبرة لدى خصمه

المادة ٢٩ * يجب قبل المباشرة في ميدان الدعوى ان يعرض سند الوكالة على الكاتب الاول في المحكمة الذي يلزمه ان يعلم عليه بالمطالبة بدون ان ياخذ رسماً

المادة ٣٠ * لا يستطيع احد ان يكون محامياً في المحاكم التجارية بالنيابة عن مخاصم ما ان لم يكن مسلحاً من طرفه بالنفويض الخاص

كذلك اذا لم يفوضه لذلك حتماً امام ارباب المجلس

المادة ٣١ * لا يستطيع الاخصام ان يوكلوا لاشفاهاً ولا خطأ للمحاماة عن الدعاوى المبسوطه في المحاكم التجارية وفي ديوان الاستئناف كلاً من الرئيس او النضاة او الكتّاب او التراجعين او المباشرين واو في المحاكم التجارية الاخر التي ليسهم من متوظفيها

انما يسوغ للمموري المحكمة المار ذكرهم ان يحاموا في سائر المحاكم التجارية وفي ديوان الاستئناف عن الدعاوي الشخصية بالاصالة من انفسهم وبالوكالة من زوجاتهم ومن ينسبهم بالقرابة العصبية او النسبية بالمصاهرة وذلك بالسلالة المستقيمة من الاجداد الى الاحفاد صاعدة كانت ام نازلة دون المخرفة وبوصايتهم من القاصرين الذين يكونون متولين عليهم

المادة ٣٢ * يسوغ للمحكمة ان تامر على كل حال حتى ايجابا للاقتضا باستحضار الطرفين شخصا للمجلس لاجل استماع تقريراتها بانفسهما فان منع مانع شرعي عن حضورهما عينت المحكمة احدا ربابها لاستماع تقريراتها بمنزلها ويتوجه العضو المومي اليه مستصحباً باحد كتاب المحكمة وباتنين لاجل الشهادة من الاشخاص الغير منسوبين للاخصام في القرابة العصبية والنسبية بالطبقات الاكثر قربا ولا من المتعلقةين بخدمتهم ويحرر جرنالا بكافة تقريراتهم الذي ينمضي عليه ايضا من طرف الكاتب والشاهدين المار ذكرها الحاضرين الجلسة

المادة ٣٣ * اذا حضر المتداعيان بانفسهما ولم يصدر الحكم النهائي في اول جلسة يجب تلي من كان من الاخصام الغير مقيم في جهة مركز المحكمة ان ينتخب ويتخذ له منزلا في تلك الجهة ويشرح عنه في جرنال الجلسة فان لم يتخذ له منزلا يصح حينئذ اي تبليغ كان الى مكتب سجل المحكمة عرضاته ولو بالحكم النهائي ويكون

مستوفيا كامل شروط الاعتبار

المادة ٢٤ * اذا توفي احد الاخصام باثنا فخص الدعوى قبل ختام المرافعات يجب ان تبلغ ورثاء ذلك اصوليا للطرف الاخر الذي يلزمه ان يقدم عرضا لا باستجلاب واستحضار الورثاء على سبيل اعادة المحاكمة بنقض ونصب الدعوى مجددا لئلا يفدو فاسدا وغير معتبر اى قرار كان متعلقا بما تخصم وترافع به بعد وفاة غريمه التي تكون بلغته رسما

المادة ٢٥ * اذا بانقضا المهلة المعينة لم يحضر للمحاكمة الخصم المطالب على اعادة فتح الدعوى فتحصل حينئذ المباشرة برويتها وفصلها في غيابه على موجب المحاكمات والمرافعات التي جرت في حيوة المتوفي فقط للمحكوم عليه حق الاعتراض على الحكم الصادر غيابا ضده

المادة ٢٦ * يجب على كل من الطرفين ان يثبت اما ما يدعيه واما ما عنده من الدفع لئلا يضي ساقطا في دعواه من يعجز عن الاثبات فقط للعاجزان يطلب من غريمه اليمين على موجب اصول المصرحه في الفصل المتعلق بكيفية ابراز اليمين

المادة ٢٧ * اذا تقدمت سندات او اوراق للاثبات وانكرها احد الاخصام او رفض قبولها ام ادعى تزويرها ولم يزل صاحبها مصرا على الاحتجاج بها عما يدعيه فيجب حينئذ تاخير الحكم بالدعوى الاصليه لبعده فخص المنازعه التي عرضت وحسمها توفيقا للنفاذة

المرسومة في الفصل المتعلق بالتحقيق والتطبيق على الخط وعلى
الختم وإنما اذا كانت تلك الاوراق او السندات لا تتعلق الا في
مادة او مادتين من المواد المولفة منها الدعوى فيجوز اذا ان
يضرر صفحا عنهم او تجرى المباشرة بفحص المواد الاخر منها وقرار
الحكم بها

المادة ٢٨ * اذا اقتضى الحال في القضايا المقدمة للمحاكم
التجارية للارباح حالة الاختصاص الى قويمسيون او الى قضاة مميزين
في القضية للنظر في مواد حسابات او لتحقيق مواد اوراق ام سندات
او لفحص دفاتر او للفتيش والاستقصا في مادة مشكلة وعسرة
وجب تعيين ونصب ثلاثة او خمسة وكلا ام مميزين بموجب حكم
ابتدائي ليسمعون قرارات المتداعيين ويصالحونهما ان تيسرت
المصالحة بينهما والا فيفحصون المسئلة مستقصين بتدقيقها تطبيقا
لل اصول القانونية ويحررون رابورطو أي تقريرا حاويا اكثرية
ارايهم بالاسباب التي اوجبتها واذا توقع اختلاف اراء فيصير
بيان كل من الاراء المختلفة مع اسبابه وعلمه في الرابوطو ذاته او في
رابورطو اخر على حدته

٢٩ * يجب ان يسلم حكم المميزين الى مكتب سجل
المحكمة حيث تصير تلاوته في المجلس في اليوم المعين من قبل الرئيس
م بحضور الفريقين او بعد الطلب المتوجه لها نظاما للحضور ولدى
الملاحظات والاعتراضات عليه وبالمذاكرة مجلسيا اما يستحسن

وإبصادق عليه فاما يرفض واما انه يتعدل الا ان يكون
الطرفان فوضا القوميسيون بموجب قويمبروميسواي عند تحكيم ان
يمكنوا بصفة محكمين فيقتضي الحال على هذا الوجه ان يقر القرار
باتخاذ الاصول المرسومة في الفصل المتعلق في تحكيم المحكمين لاجل
كيفية التصرف بحق الحكم الصادر من المميزين المذكورين

المادة ٤٠ * اذا حكم المجلس برفض الرابورط اما بكلية
واما جزء منه لكونه لم يجده الايضاحات الكافية ليفصل من تلقاء
ذاته المنازعة الواقعة فيسوغ له ان يحكم ولو باقتضا الامر بتشكيل
قوميسيون مجدد وللقوميسيون المذكور ان يستعلم من الاعضا السابقين
عن الايضاحات التي يراها مقتضية

المادة ٤١ * اذا لم يرضى الفريقان او يتبعان عن الاتفاق
على انتخاب اعضا القوميسيون فللمحكمة بمقتضى وظيفتها ان
تختارهم وتنصبهم

المادة ٤٢ * ان رد اعضا القوميسيون عن القضا (١)
يجوز بالاسباب عينها التي تقبل في رد قضاة المجلس وانما لايسوغ
ان تقام دعوى الى المحكمة في رد الاعضا المذكورين الا ببرهة ثلاثة
ايام تمر من تاريخ نصبهم

(١) المعنى المقصود في رد اعضا القوميسيون عن القضا هو
الاستدعاء الذي يقدمه احد الطرفين على انه باثنا محاسبة دعواه
العضو الثاني لم يحضر بالجلسة ولم يعطى رايه بها

المادة ٤٣ * لا يستطيع اعضا القوميسيون ان يستعفوا من
 مامورياتهم غب قبولهم اياها الاموانع جسيمة توقعت بعد قبولهم
 المامورية تستوجب امعان النظر بها والمصادقة من طرف المجلس
 المادة ٤٤ اذا توفي احد الاعضا او استعفى وحاز استعفاه

القبول يجب تعيين خلافة

المادة ٤٥ * يسوغ للمجلس لاجل تسهيل التحقيق بدعوى مبهمة
 ومشكلة ان يوكل ايضا احد اعضاء لاختد مآل الاوراق والسندات
 وخلاصة الادله والوقائع مستند على افادات الاخصام وعلى الاسباب
 والعلل التي يعترفون بها محرر المخصم في رابورطو بدون ان يوضح به رايه
 ابدا وتصبح كذلك قراءة الرابورطو المذكور في الجلسة
 بحضور المتخاصمين الذين لهم ان يصلحوا ويصحوا ما توقع به من
 السهو والغلط

المادة ٤٦ * عندما يرى المجلس بان الدعوى بلغت درجة
 الكفاية بالتحقيق والتدقيق فيحكم الرئيس بختام المرافعات ولا
 يعود للطرفين دور كلام باي حجة كانت فقط يسوغ لهم ان يحرروا
 بالحال للرئيس بعض تذاكر بسيطة تتضمن ما يكون عندهم
 من الاعتراضات



الفصل الخامس

فما يتعلق بالاحكام الصادره بمواجهة الطرفين
اي بعد المرافعة والمخاصمة

المادة ٤٧ * يجب على الفريقين بعد ختام المرافعات ان يخرجوا من المجلس ويباشر الرئيس حينئذ بجمع الاراء وانما للمجلس ان يستحسن المذاكرة سرا قبل بث رايه ان يختل بهيته في خلوة المشورة للمذاكرة السرية

المادة ٤٨ * اذا بلغ المجلس لبث رايه غيب المذاكرة ترجع حينئذ هيئته لمركزها ويصدر الحكم بازاء الطرفين واذا لم يتوفق القرار فيتاخر صدور الحكم الى احدى الجلسات التالية وباشناها نصير المذاكرات بالقرار عليه

المادة ٤٩ * يجب بث الحكم باتفاق الاراء وبصوت واحد او اقلها يكون باكثرية الاراء المستقلة اعني زيادة عن نصف مجموع الاراء ولو براي واحد

المادة ٥٠ * اذا تفرقت اراء ارباب المجلس في اول دفعه الى اكثر من فرقتين ولم تواف ولا واحدة منها اكثر من نصفها فيجب على الفرقة الاقل عددا ان تنضم عند جمع الاراء في الدفعة الثانية الى راي الفرقة الاكثر عددا منها

المادة ٥١ * اذا انقسمت الاراء الى فرقتين متساويتين

العدد فالفرقة المنضم اليها راي الرئيس او من يقوم مقامه تكون
مرجه عن الاخرى لحق نوابه وعليها يصير قرار الحكم

المادة ٥٢ * متى تقرر الحكم فعلى الرئيس ان يبرزه جهارا
على الفور بالجلسه

المادة ٥٣ * اذا كان الحكم الصادر متضمنا الامر لحضور
الاضام بانفسهم للجلس توفيقا لما مر في المادة ٢٢ من هذا النظام
يجب ان يتعين به اليوم المنتضى حضورهم فيه

المادة ٥٤ * كل حكم تضمن الامر ببين الى احد الطرفين
وجب ان تذكر فيه الامور المنتضى الخلف عليها

المادة ٥٥ * كل حكم يصدر بتضمن المثل والاضرار
يجب ان يتوضح به اما صحة تدبيرها وتعيين قيمتها واما الامر بسردها
ضمن قائمة بالبيان

المادة ٥٦ * ينبغي في الاحوال التي يرى بها مجلسيا وجوب
اعطاء المديون مهلة للوفاء نظرا لضيقته المشبوهة ان يصرح
بذلك في ابراز الحكم بالقضية وان تذكر فيه الاسباب الموجبة للاهمالي
والناجيل

المادة ٥٧ * لا يجوز ان يترخص للمديون بمهلة ولا ان يفوز
بها اذا كانت تصرفت املاكه بطلب باقي اصحاب الدين او اذا
كان محكوما عليه بالتفليس وكانت منهزما او كان محبوسا واخيرا
عند ما يكون من جرى تصرفه نقص الامنية التي كان اعطاها الى

داينه بموجب رابطة بين بعضها

المادة ٥٨ * لا تستطيع المحكمة كلياً ان ترخص بمهلة لايفاً
قيمة كيميائية ما عايد دفعها الامر حالها وذلك تطبيقاً للمواد ١١٤
و ١٤٤ من قانون التجارة وإنما اذا صار التحقيق بان الكميالية
مضية من احد لا يعطى التجارة او ان القيمة المرفوعة بها لم تكن
من الذمات التجارية حينئذ للمدين ان يستحصل مهلة

المادة ٥٩ * اذا باثنا المحكمة تقدم للمحكمة استدعاء من احد
الخصام ياتمس به الحكم له بشئ على سبيل التعجيل وقتئذ حين صدور
الحكم في اصل الخصومة وكانت الخصومة مستوفية التحقيق في الدعوى
الاصلية وفي المسئلة المستعجلة معا وعلى هيئة الوصول لاصدار
الحكم يجب حينئذ على القضاة ان يصبوا حكمهم في القضيتين ضمن
حكم واحد واذا لم تكن الخصومة مستوفية التحقيق الا على القضية
المستعجلة فيجب الحكم على الدعوى المستعجلة اولاً تحت ان ينظر
ايجاب ذلك فيما بعد على الجميع

المادة ٦٠ * يجب ان يكون الحكم الصادر متضمناً امراً
بتنفيذ المعجل ولو تقدم استدعاء باستئناف وذلك عندما يكون الحكم
الصادر مستنداً على سند رسمي او سند عربي معترف به من الخصم
او مبنى على حكم سابق لم يحصل عليه استئناف وإنما في هذه الحالة
يجب طلب الكفيل من الدين او ان يثبت قدرته بالامنية
الكافية واذا عجز عن عمل ذلك فيجب انفاذ الحكم المعجل بتوصيل

المبلغ ووضعه امانه في المحكمة

المادة ٦١ * عندما لا يكون الادعاء مبنيًا على الاستندات
الماز ذكرها في المادة السابقة ومع ذلك اوجبت الضرورة
والسرعة فيجوز كذلك تنفيذ الحكم المعجل وانما لا يحصل القرار
به الا عندما يقدم الدائن كفيلا او يثبت مقدرته وامنيته الكافية
بابراز سندات قويه لاعادة وارجاع ما هو موضوع ادعاه

المادة ٦٢ * اذا اتمل القضاة قرارهم بانفاذ الحكم المعجل حينما
يحكموا بالنقضية الاصلية فليس لهم ان يحكموا به فيما بعد حكما
مستقلا وانما للاخصام فقط ان يطلبوا انفاذ الحكم المعجل في اول
الامر بمجلس الاستئناف

المادة ٦٣ * ان الخصم الذي يخسر دعواه يحكم عليه بدفع
رسم الاعلام وسائر مصاريف المحاكمات الشرعية وذلك بموجب
احكام المادة المايه والاثنين من ذيل القانون التجاري وفي كل
الاحوال لا يجوز للمحكمه ان تامر بانفاذ الحكم المعجل على الرسم
والمصاريف المذكوره ولو كانت مقرره بمقابلة التضمين بهطل
باضرار الخصم الاخر

المادة ٦٤ * يجب ان تذكر في مضابط الاحكام الصادرة
والحررة على موجب المادة السادسة والخمسين من ذيل القانون
التجاري اسمها كل من الرئيس والقضاة الذين حكموا بها واسمي
الطرفين والقابها وملائها وتبعيتها وصنعتها ومحل اقامتها

هذا القانون يسوغ للطرف الآخر الذي حضر ان يستدعي
 اصدار الحكم في القضية بغياب غريمه وللحكمة في كل
 حال ان تاخر روية الدعوى الى مدة اسبوع اذا كان في طلبها
 ما يؤكد بان الغائب لم يحضر لعذر صحيح منه ولكن اذا لم
 يحضر بعد الاسبوع المذكور يعتبر حينئذ بمنزلة متهمد على الحكومة
 القضوية وتمنعها عن الحضور فيدون انتظاره اكثر مما مضى
 يجب قرار الحكم عليه وهو غائب وهكذا تجري المعاملة نفسها
 بحق الخصم الذي يحضر للجلس ويتنعم عن الجاوبه والمدافعة
 عن نفسه

المادة ٦٨ * اذا كان التمتع عن الحضور للجلس حاصلا
 من المدعي فالمدعى عليه بدون ان يتكلف لتقديم ادنى مدافعه
 له ان يطلب ويحصل على حكم غيابي ضد غريمه متضمنا اسقاطه
 دعواه واذا بالعكس كان المدعى عليه هو الذي لم يحضر
 للجلس تبرز حينئذ المحكمة حكمها الغيابي بحسب طلب المدعى
 على غريمه غير انه لا يسوغ لها ان تحكم له بما يدعيه الا بعد ان
 تكون فحصته بدق وتمعنته بانه مقارن للصحة والاستقامة

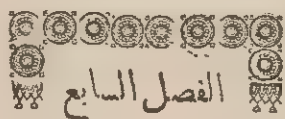
المادة ٦٩ * اذا توجه الطلب لجملة اخصام بالحضور للرافعة
 في قضية واحدة وبمهل مختلفة وحضر البعض منهم والباقون
 لم يحضروا فلا يجوز اصدار الحكم الغيابي على احد منهم الا بعد
 انقضا المهلة الاكثر بعدا

المادة ٧٠ * يجب تبليغ الحكم الغيابي الى المحكوم عليه به غيابا
 لسبب امتناعه وتمرده عن الحضور وذلك على موجب احكام المادة
 السادسة والستين في كيفية تبليغ الاحكام اللاحقة بمواجهة الطرفين
 وانما اذا لم يتوفق مقابلة المحكوم عليه شخصا ولا وجد احد في
 منزله ولم يمكن تبليغ الحكم والاعلام لاله ولا من كان بجواره
 فيجب تسليم نسخة الاعلان والحكم بموجب وصل الى مختار الخلة او
 الى الحكومة المنسوب اليها اذا كان من تبعة اجنبية وبصير ايضا
 تمايلق نسخة اخرى في ديوان المحكمة الخارجي

المادة ٧١ * لا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة غيابا قبل مرور
 خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغها على الماوال السابق ايراده اعلاه
 الا في الظروف المستعجلة اذا حكمم باجرامها قبل انتهاء المدة المذكورة
 المادة ٧٢ * كل حكم صادر غيابا لاسباب التمتع عن
 الحضور المحكمة عند الطالب يجب تنفيذه في ظرف ستة اشهر من
 تاريخ الاعلام الذي تضمنه واذا لم تصر المبادرة لاجراه في تلك
 المدة فيكون الحكم المذكور ملغى وعدم الاعتبار

المادة ٧٣ * لا يجب تنفيذ الحكم الغيابي بحق شخص ثالث
 خارج عن الفريقين بالخصومة اذا تضمن الحكم المذكور الزام
 الشخص الخارج عن الخصومة ذاته ان يعطي او يجري لاحد
 الطرفين شيئا ما الا بابرار عام وخبر يتضمن تقرير الكاتب الاول
 للمحكمة التي صدر منها الحكم بانه لم تقام ولا دعوى معارضة للحكم

المذكور على موجب الاحكام المسطرة في الفصل الاتي وبناء عليه
يجب ان يمسك في مكتب سجل المحكمة دفتر فهرسة مخصوصة
يقيد فيه بحسب طلب الطرف المعارض كل دعوى معارضة
للاحكام الصادرة غيابيا مع ذكر اسما والقاب الطرفين وتاريخ
الحكم الصادر في الغياب وتاريخ استدعاء المعارضة



الفصل السابع

في بيان شروط الاعتراض على الحكم الصادر غيابيا

المادة ٧٤ * يسوغ الى كل من الطرفين الذي صدر عليه
غيابا حكم لاحق لكونه لم يحضر للمحكمة بحسب الطلب المتوجه
له ان يقيم دعوى اعتراضية على الحكم الصادر ضده
المادة ٧٥ * ان الاعتراض على الحكم هو عبارة عن
مخالفة اجراء انفاذ الحكم الصادر غيابيا والالتماس من المحكمة
التي ابرزته ان تنقضه وترجع به

المادة ٧٦ * يجب اقامة دعوى الاعتراض على الحكم في برهة
خمس عشرة يوما تتر من تاريخ تبليغ الاعلام الصادر به هذا اذا
كان صار ابرازه لداعي تمنع الخصم عن المجاوبه والمدافعه وهو
واقف بالمحكمة واما اذا كان صار ابراز الحكم لداعي تمنع المحكوم
عليه عن الحضور فيجب اقامة دعوى الاعتراض قبل اجراء تنفيذ

الحكم وكل دعوى اعترض لتقديم للمحكمة بعد انقضاء المهل المذكورة بحكم برفضها وعدم قبولها

المادة ٧٧ * يعتبر الحكم في حالة نفوذه عندما يكون بموجبه صار حبس المحكوم عليه او اذا كان سبق حبسه لاجل غير دعوى يكون صار استمراره بالحبس ام يكون التقي الضبط على موجوداته المتثلة ويبيع او يكون تبلغ رسميا في ضبط املاكه الثابتة ام بعضها او يكون دفع مصاريف ورسم الادلام المذكور من يده واخيرا يكون ظهر اي صك كان يستفاد بالضرورة من فحواه ان اجرا نقوذ الحكم صار بمعلومية الفريق الغائب المحكوم عليه به

المادة ٧٨ * ان دعوى الاعتراض على الحكم المتقدمة للمحكمة في ظروف المدد المتقدم ببيانها وعلى موجب الشروط الاتي تسطيرها تاخر اجرا تنفيذ الحكم الا في الاحكام الموضحة في المادة الواحدة والسبعين اذا حكم بتنفيذه معجلا وان تكن تقدمت دعوى اعتراضية عليه فلا يتاخر حينئذ تنفيذه ومع هذا كله صاحب الحق في الحكم استنادا عليه له ان يتخذ التدابير اللازمة كعمل سكروسترواي حمز ونحوه لصيانة حقوقه

المادة ٧٩ * ان اقامة الدعاوي الاعتراضية على الحكم تقدم بصورة عرض حال متضمن الاحتجاجات والبيانات التي يجرى بها المعارض الحكم الصادر ضده غياباً والدعوى الاعتراضية تاخر

تتميز المحكم اذا المدرجت في حال انفاذه في ورقة التبليغ المتعلقة
بمباشرة اجراءه بان للمحكوم عليه دعوى اعتراضيه على الحكم المباشر
بانفاذه وذلك تحت شرط ان يعيد الماترض اعتراضه المذكور
مدروجا في عرض حال في برهة ثمانية ايام ترمين تاريخ شرحه على ورقة
التبليغ المار ذكرها ومن بعد مضي هذه المدة اذا لم يجرى المعارض
العمل على هذه الصورة فلا يقبل استدعاؤه بل تحصل المداومة
بتنفيذ الحكم

المادة ٨٠ * يجب تقديم العرض حال المقدم شرحه في دار السعادة
الى جانب نظارة التجارة الخليفة واما داخل الولايات فالى متولي
محكمة المحلة الاعلى لكيما يحوله سريعا الى المحكمة التي اصدرت
الحكم المعارض عليه

المادة ٨١ * يجب تبليغ العرض حال الى الخصم وحينئذ يصبر
احضار الطرفين سوية على موجب احكام المادة الحادية عشر وما
يلوها ليقفا بالمحكمة في اليوم المعين في امر الجلب والاستحضار

المادة ٨٢ * تطرح الدعوى في المجلس بالنهار المعين حيث يرى
باول الامر اذا كانت الدعوى الاعتراضيه على الحكم مستوفية
الاصول واذا كانت تقدمت بوقتها ام لا

المادة ٨٣ * اذا لدى التحقيق وجد استدعا الاعتراض على الحكم
موافقا لاصول ومتقدما بوقته المعين فيمحوز القبول ويرجع
الفريقان الى الهيئة التي كانا بها قبل صدور الحكم الغيائي وعلى هذا

يكون الحكم المذكور صادرا بغيا به وبدون ان يقدم استدعا ولا
تداخل في الدعوي ولا صار استحضاره وجلبه شخصا كان ام بواسطة
وكيل ينوب عنه

المادة ٨٦ * يسوغ الى الشخص الثالث الخراج عن الخصومة ان
يقدم دعوي اعتراضيه على الاحكام الصادرة من اي نوع كانت في
الدرجة الاولى او في الاخيره البارزه بصورة قطعية ما عدا الاحكام
بالمواد الافلاسيه والنضات الصادرة من المحكمين (١)

(١) انه فيما بين الاحكام الصادرة في المواد الافلاسيه بعضها لا يتبل
ادني استراض بما انه لا يكون الاعتراض التدابير والطريق المتخذة
بحق ادارة وروية كيفية طوابق الافلاس وبعضها واثن يكون
قابلا للاعتراض لكونه احكاما مجردة الا ان الاستدعا المتضمنة به
اداة دعوي الاعتراض عليها يجب تقديمه في برهة ثمانية ايام اذا
كان من طرف المفاس واما اذا كان من طرف اصحاب المطلوب
فتقدم بظرف ثلاثين يوما اما الاحكام الصادرة فيها يتلاق في نصب
ام تبديل ناظر الطابق او الوكلا والخصصة في تفويض بيع الامتعة
والارزاق وما شاكلها من التدابير الاخر فانها تعد من النوع الاول
والاحكام الصادرة المشتملة على الحكم في اعلان الافلاس ام في
تاخير تاريخ وقوعها الى زمن سابق فهذه تحسب من النوع الثاني
لذلك من خصوص احكام المحكمين فهذه لا يجوز في ادني حالة
لحكم بها على اشخاص ثلاثة خارجة عن الخصومة الدائنة بين

المادة ٨٧ * ان دعوى اعتراض الشخص الثالث الخارج عن الخصومة
في الحكم الصادر على غيره اذا اقيمت بصورة دعوى اصلية (١)
فتقرر في عرض حال يتقدم ويتحول للحكمة التي برز منها الحكم
المقصود جرحه ويستخسر الفريقين لها اصوليا كالعادة

المادة ٨٨ * ان الدعوى الاعتراضية الحادثة المصدرة ممن
كان خارجا عن الخصومة تقام بغير احتياج الى الجلب والاستحضار
ما بصورة عرض حال بسيط واما بافاضة شفاهية للحكمة المبسطة بها
الدعوى الاصلية سواء كانت المحكمة المذكورة متساوية بالدرجة
ام اعلى من درجة المحكمة التي صدر منها الحكم المعارض عليه وادا
بالفرض كانت ادنى منها بالدرجة فتقام الدعوى المذكورة بصورة
عرض حال ويتقدم الى هذه المحكمة الاخيرة حيث يصير استحضار

الفريقين واذا بالفرض صدرت هكذا احكام فالخارجين عنها بدون
ان يتكفوا لاقامة دعوى اعتراض عليها للتخاص من جرائها يكتفون
بردّها عنهم كاحكام لا يكون عايدها عليهم كليا

(١) ان دعوى الاعتراض المأداة من شخص خارج عن الخصومة
تدعى اصلية وحادثة فالاصلية عندما لا يكون سبق فيها منازعه ما
بين صاحبها الخارج عن الخصومة وبين الذي يده اليكم المعارض
عليه والحادثة عندما يثنا محاکمة ما يصير تصديرها للاعتراض على
حكم حصل عليه احد الطرفين المتخاصمين لكي يستعمله دليلا
لا ثبات ادعاه

وجلب الطرفين اليها بحسب الاصول

المادة ٨٩ * يجوز الى المعتبر الخارج ان يقيم الدعوى
الاعتراضية طالما لم يجري تنفيذ اعلان الحكم المتصور جرحه
ويجوز له كذلك بعد ان يجري تنفيذه على الفريق الاخر المتخاصم
الوارد في الاعلام طالما ان الحقوق المؤسسة عليها دعوى الاعتراض
المقامة من الشخص الخارج عن الخصومة لم تستطع بحسب نظام مرور
الزمن عليها

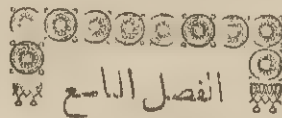
المادة ٩٠ * ان الدعوى الاعتراضية المقامة من الخارج عن
الخصومة اذا كانت حادثة يسوغ للحكمة اما ان تضرب صفحا
عنها واما اذا شعرت بان حكمها اللاحق في الدعوى يولد
تأثيرات على الحكم بالدعوى الاصلية ان تاخر الدعوى الاصلية
ليبينها تفحص وتفصل الدعوى الاعتراضية الحادثة المقدمة من
الخارج عن الخصومة

المادة ٩١ * ان الدعوى الاعتراضية المقدمة من الخارج عن
الخصومة لا توجب تاخير تنفيذ الحكم المتصور جرحه وانما يسوغ
للحكمة التي تحاول لها الدعوى المذكورة ان تاخر تنفيذه مدة
اذا تحققت بوجود خطا وضرر واضح

المادة ٩٢ * عند ما يتحقق بان الدعوى الاعتراضية المقامة من
الخارج هي بمنزلة القبول ولها اصل يجب حينئذ نقض الحكم
المتصور جرحه والرجوع به وذلك بما يتعلق فقط بحقوق صاحب

الدعوى الاستراضية المايده اصلحه الخصوص وثبقى باقى الامعكام
كما كانت الا اذا كان الحكم المذكور صادرا على شي غير قابل
القسمه فينقض حينئذ ويرجع به لجهة صواح الفريتين المدعائين
ايضا الواردين في اعلام الحكم

المادة ٩٣ * اذا رفضت الدعوى الاعتراضيه المقدمة من
الخارج لكونها غير مستحقة القبول ولا لها اصل فيحكم على صاحبها
ان يدفع الى صندوق المحكمة التجارية جرمة تنديا من نصف
ذهب الى ثلاث ذنبات مجديه بدون ايعاع خلل على البطل
والاضرار التي يلتزم بايقاها بما انها تكون لحمت بحسب الظروف
الطرف المدعى عليه بسبب هذا الاعتراض



في شروط الاستئناف

اي في الاستغاثه في المعاكم العليا بدعوى الظلم وفي شروط كيفية المرافعات فيها
المادة ٩٤ * ان الاستئناف هو عبارة عن اصلاح نظم حصل
بالقرار والحكم الصادرين بالدرجة الاولى بدعوى جرى فحصها
وفصلها في المحاكم التجارية وكسائت من تعلقاتها الايجابيه وذلك
بموجب المادة السادسة والثلاثين من ذيل القانون التجاري
المادة ٩٥ * لا يجوز الاستئناف على الحكم الصادر قطعيّا اعنى
على عدم الاستغاثه عليه في محكمة عليا بحيث يكون ضمن حدود

مأمورية المحاكم التجارية الاستجابية ومن تعلقاتها المنفردة في المادة السادسة والثلاثين المذكورة اعلاه من ذيل القانون التجاري حتى انه لا يحق ولو بموافقة جميع الاخصام وكذلك اذالم يصرح الاعلام بان المحكم صادر بصورة قطعية وارذل في مضمونه على انه صادر تحت شرط الاستئناف فالمحكم الذي يكون بهذه الصورة لا يجوز عا له الاستئناف المادة ٩٦ * عندما تصدر من المحاكم التجارية احكام موصوفة بانها قطعية وكانت لا يحق للمحكمة التي ابرزتها ان تحكم بها الا بدرجة اولى اى على جواز الاستئناف فمثل هذه الاحكام تكون قابلة للاستئناف والاستغاثة عليها بمحكمة عليا

المادة ٩٧ * يجوز الاستئناف ايضا على الاحكام الصادرة من المحاكم التجارية على فحص وروية دعوي ان كانت من ولايتها ومن تعلقات وظيفتها الاستجابية ام لا فقط يجب ان تتخذ دستورا للمعمل الاحكام المدروجة في المادة الثامنة والثلاثين من ذيل القانون التجاري فيما يختص بالدعاوى التي ليست من تعلقات وظيف المحاكم التجارية وبنقل الدعوي من محكمة الى اخرى

المادة ٩٨ * يجوز الاستئناف كذلك على الاحكام الصادرة بحق ادعاء غير مقرر القيمة والادعاء الغير مقرر القيمة هو اما الكزن موضوعه غير قابل ان يتقدر نقدا لسبب جنسه ونوعه واما الكونه قابل التبيين ولم يجر ذلك من طرف الاخصام ويجب ان يتقرر ثمن الشئ مدروجا داخل الاستدعاء عينه او بعد تقديمه وفي اثنا المحاكمة

المادة ٩٩ * لا يحق الاستئناف على حكم ما الا الذين يكون الحكم صادرا عليهم او يكونون وكلاهم بالمتق (١) واصحاب مطالب طرف احد الاخصام وكذلك لا يجوز إقامة دعوى الاستئناف الاعلى الذين يكونون من جملة الاخصام في الدعوى او علي من يقوم مقامهم

المادة ١٠٠ * يجب ان تكون المهلة لاقامة دعوى الاستئناف على الاحكام الصادرة من المحاكم التجارية مائة وعشرون يوما لا غير (٢) ويبيدي ميعادها اذا كانت الاحكام صادرة بمواجهة الطرفين اعتبارا من تاريخ تبليغ اعلام الحكم الى نفس الخصم ام الى محل اقامته واما اذا كانت الاحكام صادرة على الغائب فيكون اعتبارها من يوم انقضاء المهلة المعينة للاعتراض على الحكم الغيابي

المادة ١٠١ * اما المائة وعشرون يوما المقررة اعلاه بدعوى الاستئناف فهي مهلة الى كل من كان من الاخصام متقيما في المالك

(١) ان الذين يقومون مقام الاخصام في الحقوق هم وكلاهم وورثام ام اوصياهم ووكلا الطوابق بالمواد الافلاسيه ومديرو الشركات ومأمورو الادارات المبريه وخلاف اشخاص نظيرهم

(٢) ان المهلة في اقامة دعوى الاستئناف بمواد افلاسية لا تكون اكثر من خمسة عشر يوما ويضاف عليها يوما واحدا عن كل مرحلة اذا كان يبعد محل اقامة المستئناف اكثر من مسافة مرحلة واحدة عن المحكمة التي صدر منها الحكم المستئناف عليه

العثمانية داخل ولايات الروم ايل والاناطرل وجزاير بحر
الروم وبر الشام ومصر وطرابلس الغرب وتونس وماية
ونون يوما الى كل من كان منهم مقبلا في الجزائر والعراق وجزيرة
العرب والسودان وفي الممالك الاجنبية التي على حدود الممالك
العثمانية وبالاجمال الى الذين منهم ساكنين في الممالك الاجنبية
من اوروبا ومايتين واربعون يوما الى الاخصام المقيمين في
الممالك الاجنبية في سواحل وجزر افريقيا الشمالية والغربية لحد
راس الرجا الصالح

وثلاثمائة وستون يوما الى الفاطميين في الجهات الخارجة عن
الراس المذكور بافريقيا واسيا واميريكنا وسائر اقصى البلاد
الشاسعة

المادة ١٠٢ * اذا كان الحكم صادرا بناء على سند مزور
او اذا كان قد حكم به على الفريق الواحد لعدم ابرازه سند
قاطع وكن السند المذكور مكتوبا تحت يد غيره فيجب في
هذه الحالة ان لا يتبدى ميعاد مهلة الاستئناف المعينة للاعتبار
من يوم اقرار الخصم المذكور بالتزوير او من تاريخ الحكم الشرعي
المصادر باثباته او من يوم حصول صاحب السند المكتوم على سنده
بأنما يشترط في هذه الصورة الاخيرة ان يثبت يوم حصوله على السند
ابرازه اليقينة خطأ لا بوجه اخر

المادة ١٠٣ * اذا توفي الخصم المحكوم عليه باثبات المهلة

المعينة لاقامة دعوى الاستئناف انقطع مجري المهلة بوفاته ولا
يتمتع بحكم المدة الباقية الا من تارخ تبليغ الحكم الى ورثته المتوفى
بجعل اقامته

المادة ١٠٤ * انه بانضمام مهلة الاستئناف يكون الحق
لكاين من كان من ارباب الدعاوي ساقطا في اقامة دعوى
الاستئناف انما للمتضررين منهم ان يرجعوا بالحقيق على وكلام
بالدعوى لكونهم ليسوا نفرا بالمهلة المعينة ومع ذلك يجوز
المستأنف عليه ان يتم دعوى رفعه عن نفسه بطريق التبعية
ان كان عراض في ثمة دعوى الاستئناف الاصلية طالما تكون
الخصومة الاصلية قائمة في المحكمة العليا

المادة ١٠٥ يجوز الاستئناف على الاحكام الاقتضائية في
تناقص دعوي ما ولو قبل صدور الحكم النهائي باصل الدعوى
يجب في هذه الحالة اصدار اعلام في الحكم الاقتضائي وتسليمه
للمستأنف ولكن لا يجوز اقامة دعوى الاستئناف على الحكم الابتدائي
ولا على الحكم المجعل بالدعوى الا بعد صدور الحكم النهائي باصل
الدعوى حيث يجب الاستئناف على كلا الجهتين معا ومهلة الاستئناف
على المحكمين المذكورين لا يتبدى ميعادها الا اعتبارا من تاريخ
تبليغ الحكم النهائي للخصم (١)

(١) ان الاحكام الابتدائية او الاعدادية هي الصادرة لتسهيل
مقدمات الخصومة ومواد تختمها وإثباتها مما يحمل القضية مستعدة

المادة ١٠٦ * يجب ان تقام دعوى الاستئناف بصورة
 عرض حال مشتمل اولاً على اسمي المستأنف والمستأنف عليه والقائم
 وصنعتهم ومحل اقامتهما ثانياً على ايضاح الحكم المستأنف
 عليه والمحكمة التي صدر منها ثالثاً على موضوع الدعوى الذي
 عليه الاستئناف رابعاً على طلب احضار الطرف المستأنف عليه
 بالذات ام من يقوم مقامه في ديران الاستئناف بالمهلة المرسومة
 قانوناً المتداخلة في كيفية الجلب والاحضار خامساً على الشرح
 بان المستأنف حذر من ان يغدو ساقطاً في دعواه بدوران
 الاستئناف قدم كفيلاً قوياً ووضع سند الكفالة مسجلاً ضمن
 العرض حال وذلك امنية لاننا ذلنا حكم الاول ولدفع مصاريف سفر
 غريمه وخلاف مصاريف وعطل واضرار المستأنف عليه فاذا

للحكم النهائي فيها

والمراد بالاحكام الاقتضائية او القرينية في الاحكام الصادرة
 ايضاً لتسهيل الفحص والقرار في الدعوى اقتضاء لظروفها كالحكم
 التماسي في تقديم برهان او تحقيق او كشف مما يتوصل به الى معرفة
 نوع القرار قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى

واما الاحكام المعجلة او المؤقتة هي تلك التي تتضمن الامر باتخاذ
 تدابير معجلة قبل صدور الحكم النهائي وذلك لاجل الوقاية من
 الاضرار او الاخطار التي ربما تلحق احد الطرفين المتخاصمين ام
 الاشياء التي عليها الدعوى

فقد العرض حال المذكور شرطا من هذه الشروط كلها كانت
الاستئناف فاصدا انما المستأنف طالما لم ينقض مهلة الاستئناف ان يغير
عرضه له بعرض حال اخر جامع بالضبط اكل الشروط المحررة اعلاه
المادة ١٠٧ * اذ قد تحرر عرض حال الاستئناف على الشروط
المحررة في المادة السابقة يجب تقديمه مع صورته وصورة سند
الكفالة اذا كان في دار السعادة الى جانب نظارة التجارة الجميلة
التي غيب تسجيل صورها بالتطبيق تأمر بتخليغ الصور المتجيلة للطرف
المستأنف عليه وتتمول الاصل لديوان الاستئناف حيث تصير
المحاكمة واما اذا كان داخل الولايات فيتقدم ذاك الى متولى
الحكومة المحلية الاعلى الذي غيب انه يستعمل صورها بالتطبيق ايضا
يبلغ بها الخصم المستأنف عليه ويرسل الاصل ضمن تحريرات
مخصوصه الى النظارة المشار اليها لكيما تحوّلهم الى ديوان
الاستئناف

المادة ١٠٨ * يجب على الطرف المستأنف عليه من بعد ان
يكون تنبه عليه بالتليغ ترفيقا للمادة السابقة ان يحضر هو
والطرف المستأنف الى ديوان الاستئناف اما شخصيهما واما
بواسطة وكلا مرخصين من قبلهما وذلك في المهلة الممنونة في
امر الاحضار لئلا يصدر ضد احدهما حكم ثنائي بحسب طلب من
يكون حاضرا منها ويسوغ الغياب ان يخرج ضمن ديوان
الاستئناف المحكم الصادر من الديوان المذكور بغيابه وذلك

بطريقة الاعتراض على الحكم كما هو مرسوم قانونا

المادة ١٠٩ * ان الاستئناف على الاحكام النهائية
والاقتضائية يوقف اجرا انفاذا اذا كان اعلام الحكم المستئناف
عليه لا يتضمن الامر بانفاذه المجل

المادة ١١٠ * كذلك اذا لم يتضمن الاعلام قضا بتنفيذ
الحكم المجل في الاحوال التي يجوز فيها قانونا اجرا نفوذه فيسوغ
للمستئناف عليه ان يقدم اعراضا لديوان الاستئناف يلتزم به
الامر مجلسيا باجرا نفوذ الحكم المجل قبل صدور حكمه باصل
الدعوى المستأنفه وان يقدم بذلك كفيلا قريبا تحت ان يرجع
المبلغ المحكوم به مهجلا اذا وجد على ان فرض سائطا في دعواه
المبسوطة للشخص في ديوان الاستئناف ومكثا تجري المعاملة
بحق التنفيذ المجل المختص بالاحكام الصادرة من المحاكم التجارية
علي انها غير قابلة الاستئناف حال كونها بدرجة اولى وقابلة
الاستئناف او بالاحكام الموصوفة انها قابلة الاستئناف حال كونها
بدرجة اخيره وهي قطعية لا يجوز استئنافها بالمستئناف عليه انه ان
يجري بمثل هكذا احكام نفوذها المجل تطبيقا لمقاعدة التي تقدم
رسمها

المادة ١١١ * اذا كان الحكم بتعجيل التنفيذ قد صدر في احوال
غير جائزة قانونا جاز حينئذ للطرف المستئناف ان يلتزم من
ديوان الاستئناف صدور الامر باحضار وجلب المستئناف عليه

سريعا واصوليا لاجل منعه عن اجرا ذلك وهذه القاعدة تكون
جارية ايضا بحق تنفيذ الحكم معجلا بدون جواز قانوني اذا كان
ذلك الحكم صدر بصورة حكم قاطع وكان بخلاف ذلك

المادة ١١٢ * انه في اثنا الثمانية ايام التي تمر من تاريخ يوم
حضور الطرفين الى ديوان الاستئناف اما بذاتهما واما بواسطة
وكلاهما يجب على الطرف المستأنف ان يقدم الى ديوان
الاستئناف لائحة مهضية منه تتضمن اعتراضاته وتشكياته على
الحكم مادة فمادة وتسلم هذه اللائحة بالحال الى الطرف
المستأنف تليو لكليهما يجابوب تليها في برمة الثمانية ايام التالية
وحينئذ لدي استحضار الفريقين يباشر المجلس بروية الدعوى

المادة ١١٣ * لا يجوز في ديوان الاستئناف تصدير دعاوى
حادثة مهما كانت اعني ولا دعوى غير تلك التي جرى تقديمها
في المحكمة بالدرجة الاولى ان لم تكن الدعوى الحادثة مبنية
على ترك متبادل بين المتداعيين في بعض مواد حسابية او تكون
لجرح وابطال الخصومة الاصلية او تكون حجة لاقامة الدفع
عنها ويجوز للاخصام باثنا المرافعة في ديوان الاستئناف المطالبة
بما استحق من حين صدور الحكم الاول من الفوائد والاجور
وساير الحقوق التابعة المدعي بها بالاصل والعطل والاضرار التي
تتصل وتنشعب من جرى ذلك من وقت صدور الحكم المذكور

المادة ١١٤ * لا يقبل في ديوان الاستئناف عدا الفريقين

المختصين أدنى تدخل من أحد بالرافعة إلا الذين لهم حق
التدخل قانوناً من خارج الخصومة لاقامة دعوى اعتراضية من
شخص ثالث على الحكم المستأنف عليه

المادة ١١٥ * إذا ترك الخصم المستأنف دعواه بالاستئناف
مدة ثلاث سنوات بدون سؤال ولا طلب المحاكمة والرافعة
وصدر الحكم بأنه ساقط في دعواه بحسب استدعاء الطرف المستأنف
عليه فعلي موجب الفصل في كيفية ابطال الدعوى والخصومة
نظراً للسكوت عنها مدة من الزمن يعتبر حينئذ الحكم المذكور
كسند قوي للحكم الأول الصادر من محكمة التجارة بأنه حكم ماضي
وقضاه مبرم

المادة ١١٦ * كلما تقرر من الرسوم والاصول والقواعد
والشروط المتقضى مراعاتها في المحاكمات والرافعات في المحاكم
التجارية يجرى العمل به أيضاً في ديوان الاستئناف

المادة ١١٧ * إذا ظهرت الدعوى المرفوعة إلى ديوان
الاستئناف فيها بعد أنها بدون اصل أي غير مستوجبة الاستئناف
مع كونها مستوفية اصول وشروط الاستئناف وجب حينئذ
رفضها وثبتت وثابيد الحكم الأول الصادر من محكمة التجارة
بجنتها أما إذا وجدت الدعوى المذكورة ذات اصل وإسناد يستوجب
الاستئناف وجب فسخ حكم محكمة التجارة الأول وإصلاح جميعها
يثبت بأنه محكوماً به ظلماً

المادة ١١٨ * عند ما يكون الحكم المستأنف عليه حكما اقتضائيا فان صدر قرار ديوان الاستئناف بفسخه ووجدت مادة الخصومة مستعدة لاصدار الحكم النهائي فيها جاز حينئذ لديوان الاستئناف ان يحكم ايضا باصل الدعوى وبالحكم الاقتضائي معا باعلام واحد وهكذا تجري المعاملة في الاحوال التي يحكم بها ديوان الاستئناف بفسخ حكم صادر من احدى المحاكم التجارية اما لكونه محررا وبينا بغير مراعاة الاصول والقواعد القانونية اللازمة للخصومة واما السبب من الاسباب مهما كان فله ان يعيد فحص الدعوى ومحاكمتها

المادة ١١٩ * ان المستأنف الذي يخسر دعواه في ديوان الاستئناف يحكم عليه بدفع جميع المصاريف الشرعية والقانونية التي ترتب عليه بالمحاكمة الاولى والثانية وذلك ايجابا للمادة المالية والاثنين من ذيل القانون التجاري والذي من الطرفين يكون ساقطا في دعواه يلتزم ان يدفع زيادة الى صندوق ديوان الاستئناف جزاء نقديا وقدره عشرة بشا لك لاغير

المادة ١٢٠ * ان الاحكام الصادرة غيابا من ديوان الاستئناف يسوغ الاعتراض عليها في الديوان ذاته وذلك على موجب الاصول المخصوصة في الاعتراض على الحكم

المادة ١٢١ * ان الاحكام الصادرة من ديوان الاستئناف بمواجهة الطرفين والاحكام الصادرة غيابا بدون جرحها بطريقة

الاعتراض على الحكم في المصلحة المرسومة تكون جميعها احكاما
قطعية ومبرمة ولا يسوغ كليا اقامة الدعوى عليها الا بطريقة
اعادة المحاكمة التي تعرض ونقص في ديوان الاستئناف ذاته

الفصل العاشر

في بيان شريطة اعادة المحاكمة

اي فيما يتعلق بالتماس المحكوم عليه نقض الحكم من نفس المحكمة التجارية او
من ديوان الاستئناف الصادر منه وذلك بطريق الاستدعاء
المادة ١٢٢ * ان الاحكام الصادرة على انها احكام نافذة
او قضات مبرمة غير جائزة للنقض سواء كانت بارزة بمواجهة
الطرفين من المحاكم التجارية ومن ديوان الاستئناف او
كانت صادرة على الغائب وانقضت المهل لجواز الاعتراض
عليها بجزء تقضيها بطريق الاستدعاء لاعادة المحاكمة من قبل من
كان من جملة الخصام ام وكلاهم وذلك لسبب واحد من الاسباب
الاثني بيانها

المادة ١٢٣ * ان الاسباب التي تستوجب الاستدعاء لاعادة
المحاكمة هي
اولا اذا كان صدر الحكم بشي لم يطالبه الخصم في
دعواه ثانيا اذا كان قد حكم بازيد مما حصلت به المطالبة
في الدعوى ثالثا اذا كان اهمل القضية حكمهم في مادة

من المواد المولفة منها الدعوي رابعا اذا كان صدر من محكمة
 تجارية واحدة ومن ديوان الاستئناف ذاته حكمان مناقضان
 بعضهما بعضا وهما مع ذلك قطعيان غير قابلين للاستئناف
 وبحق فريقين متداعيين بعينهما دون خلافهما سواء كانا بالاصالة
 عن انفسهما او بالوكالة وبدون ان يختلف ما يجتجان به ولا ان
 يحدث في البرهة التي مضت ما بين الحكم الاول والاخير شي يوجب
 قرارا مناقضا خامسا اذا كان وجد في حكم واحد توقيعات
 احكام مناقضة بعضها بعضا حتى لم يعد امكان لتنفيذها
 جميعا سادسا اذا كان في اثنا روية الدعوي اوقع الخصم
 المناوم احتيا لاي غراء سطا بهما على افكار القضاة في حكمهم
 سابعا اذا كان تأسس الحكم على اوراق او سندات ثبت تزويرها
 او اقر الخصم بذلك من بعد صدور الحكم ثامنا اذا كان من
 حين صدور الحكم وصاعدا وجد احد الاختصاص بعض اوراق او
 سندات معتبرة في القضية وكانت مكتومة تحت يد الخصم المضاد
 ومفتعلة منه تاسعا اذا كان الحكم صادرا ضد الدولة واهالي
 قرايا قصبة ما والاقواف الميريه والخييره او ضد القاصرين
 بدون ان يكون لهم وصي شرعي يماحي عن حقوقهم
 المادة ١٢٤ * يجوز ايضا الاستدعاء لاعادة المحاكمة بوقوع
 الاسباب التي من شأنها ان تبطل الحكم وهي الاتي بيانها
 اولا اذا لم تكن المحكمة او ديوان الاستئناف الذي ابرز الحكم

مشكلا ولا مولفا نوفيما للاصول والنظام ثانيا اذا كان تجاوز
الحدود سواء كان في حكمه بدعوى لم تكن من تملقات وظيفته
او في قضاءه فيها بصورة قطعية خارجة عن تحديدات القانون
واخيرا اما في انشاءه لها علة خلل للشروط والرسوم المشروطة لصحة
المرافعة بها واما اعتباره غايات على انها غير مسموعة خلافا
لصحة نحيكها بالرسوم المقررة بالقانون ثالثا اذا كانت حصلت
مخالفة للقواعد والاصول اللازمة للحاكمات والمرافعات المرسومة
تحت شرط اذا فقد منها مادة واحدة ام اكثر كان الحكم باطلا
سواء كانت واقعة المخالفة المذكورة اما قبل واما حين المحاكمة
بشرط اذا كانت واقعة المخالفة قبل المحاكمة لم تدفع من طرف
الاخصام علة الخلل بصحة المرافعة بالدعوى (١) رابعا اذا
كان الحكم لا يحتوي على بيان الاسباب والعلل التي اوجبت
خامسا اذا كان الحكم في حالة مضادة محضا لنص احد احكام
قانون ما

(١) ان علة الخلل بشئ من القواعد والرسوم المشروطة لصحة
المرافعات في الدعوى تكون منفيه عندما لا يكون الطرف الذي
له بها صالح ادعي دفعها قبل ان يدافع ويتخاص بوجه اخر خلافا
للوجه الذي يذهب الى ان روية الدعوى ليست من وظيفة ولا
من تملقات المحكمة لانه اذا لم يدعى بطلان العلة المذكورة
بوقته فيكون ساقطها في حق دعواه هذه

المادة ١٢٥ * ان المهلة لاقامة الدعوى باعادة المحاكمة هي عين المهلة المقررة في المسادة الممايه والمائة والواحد لاقامة دعوى الاستئناف وذلك بحسب مواقع الاماكن وبناء عليه يجب في ظرف المهلة المذكورة تقديم الاستدعا المتعلق باعادة المحاكمة

المادة ١٢٦ * انه ما عدا الخصوصات المستثناة الموضحة في المواد الاتي درجها يجب اعتبار مهلة اعادة المحاكمة بالنظر الى الاحكام الصادرة بمواجهة الطرفين من تاريخ تبليغ الحكم الى الشخص المحكوم عليه بالذات ام الى محل اقامته وبالنظر الى الاحكام الصادرة على الغائب فيكون اعتبارها من اليوم الذي به تنقضى المهلة المعينه للاعتراض على الحكم الغيابي

المادة ١٢٧ * انما يحق الفاصرين الذين لا يكون لهم وكيل ام وصيا شرعيا في المحاكمة فلا تعتبر مهلة اعادة المحاكمة الا بعد بلوغهم سن الرشد الشرعي ومن تاريخ تبليغ الحكم اليهم بالذات ام لمحل اقامتهم

المادة ١٢٨ * اذا كان سبب جواز اعادة المحاكمة لكون الحكم مبنيا على سند مزور او على الاغرا والتدليس او لكونها وجدت بعض سندات ام اوراق معتبره كانت مكتومة تحت يد الخصم فان المهلة لايتبدى ميعادها الا من اليوم الذي به وجدت الاوراق ام السندات او اقر الخصم بتزوير السند ام اتضح الاغرا والتدليس وانما يشترط في هذه الصورة الاثبات خطا عن اليوم الذي به

توقع ذلك لا بوجه آخر

المادة ١٢٩ * اذا كان جواز اعادة المحاكمة لسبب تنقض الاحكام بعضها لبعض يجب ان تبدي المهلة من يوم تبليغ الحكم الاخير منها

المادة ١٣٠ * اذا توفي الخصم المحكوم عليه وجب توقيف مهلة اعادة المحاكمة لبنيها يتبليغ الحكم الى ورثاه وذلك حسبما تقدم رسمه بالمادة المائة والثلاثة بخصوص الاستئناف

المادة ١٣١ * متى انقضت المهلة المعينة لاعادة المحاكمة يستط حينئذ حق اقامة الدعوي بذلك لكلا من كان من ارباب الدعاوي وانما المدهي عليه في اعادة المحاكمة وان مضى عليه الميعاد ان يستدعي بطريق التبعية والاعتراض اعادة المحاكمة على المواد التي ضده بالحكم لكونه لم يهمل تقديم الاستدعا بوقته لاعادة المحاكمة عليها الا نظرا للمواد الموافقة له

المادة ١٣٢ * يجب ان يتقدم الاستدعا باعادة المحاكمة بصورة عرض حال الى جانب نظارة التجارة في دار السعادة واما داخل الولايات فالى متولى ادارة الحكومة المحلية الاعلى حيث يتحول العرض حال المذكور الى المحكمة او الى ديوان الاستئناف الذي صدر منه الحكم المقصود رده واذا كان تقدم الاستدعا باعادة المحاكمة على حكم بارز من باطن دعوي اخري في محكمة غير تلك التي اعلته يجب حينئذ ان يتحول الى المحكمة التي اعلنت الحكم

المذكور فقط المحكمة القايمة بها الدعوى الاخرى التي اعطى فيها لها اما ان تضرب صفحا عنه واما ان توقفه مدة بحسب الاحوال

المادة ١٢٣ * لايقبل اي استدعا كان باعادة المحاكمة عدا الذي به صوالح الدولة العلية الا اذا قبل تقديم الاستدعا تسلم الى صندوق المحكمة بموجب وصل مبلغا وقدره عشرة ذهبات مجدية جزاء تقديبا وخمسة ذهبات مجدية عن عطل واضرار الخصم الاخر اذا حكم عليه به وهذا لاينع من الحكم عليه بازيد مما سلمه على سبيل عطل واضرار غريمه المذكور اذا اقتضى الحال لذلك ويكون التسليم على نصف المبلغ اذا كان الحكم صادرا غيابا

المادة ١٢٤ * انه لدى احالة الاستدعا باعادة المحاكمة الى المحكمة يصير حينئذ استحضار وجلب الطرفين في المهل وعلى الاصول المرسومة في الفصل الثاني من هذا النظام ونخص الدعوى بموجب القواعد التجارية اما من قبل نفس القضاة واما من خلاهم بحيث يكونون من المجلس عيده

المادة ١٢٥ * ان الاستدعا باعادة المحاكمة لاينع تنفيذ الحكم المقصود رده ولا يجوز ان يترخص في الممانعة عن تنفيذه ولا باى وجه كان

المادة ١٢٦ * لايسوغ البحث مجلسيا في الاستدعا باعادة المحاكمة بوجه من الوجوه غير في تلك الموضحة في المادة المائة والثلاثة والعشرين والمائة والاربعة والعشرين من هذا النظام

المادة ١٣٧ * اذا حكم برفض الاستدعا (١) باعادة المحاكمة يجب ان يتضمن الاعلام الصادر برفضه الحكم على المدعي بها بان يغرم جزاءً تقديراً والعطل والاضرار السابق ذكرها وباكثر منها اذا اقتضى الحال ذلك

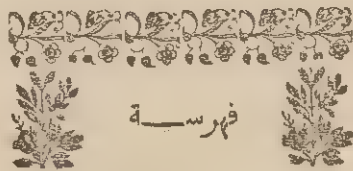
المادة ١٣٨ * اذا حكم بقبول استدعا اعادة المحاكمة وجب ان يتضمن الاعلام الصادر بقبوله القرار بتمضي الحكم الملتزم نقضه وان يرجع الفرقتين لما كانا عليه قبل صدور الحكم المذكور وان تورد المبالغ الماخوذة على سبيل الامانة لصاحبها وارجاع كل ما كان اخذ على سبيل التنفيذ بناء على الحكم المنقوض

المادة ١٣٩ * اذا كان الاستدعا باعادة المحاكمة الذي حكم بقبوله مبنياً على سبب تناقض حكمين لبعضهما بعضاً فيجب حينئذ تنفيذ الحكم الاول منهما حسبما يقتضيه منطوقه وصورته واما اذا كان في الاحوال الاخر يجب ان تخص الخصومة من اصلها في المحكمة نفسها التي يلزمها ان تحكم به حكماً قطعياً

المادة ١٤٠ * لا يجوز لاحد ان يقيم دعوى لاعادة المحاكمة بطريق الاستدعا لاعلى الحكم الذي صار رده بهذا الوجه ولا

(١) يجوز رفض الاستدعا باعادة المحاكمة اما لسبب تقديمه بعد مرور المهلة المعنية او لسبب عدم ايفاء الشروط التي يجب تكميلها قبل تقديمه واما لكونه محرراً بدون مراعاة اصول المحاكمة او لكونه اسباباً لموردته به لوجوب اعادة المحاكمة لم تثبت نظاماً

على الحكم المتضمن القرار برفض استدعاء إعادة المحاكمة ولا على
الحكم الذي صدر غيب قبوله في شأن فحص الخصومة من أصلها
فإن تقدم الاستدعاء على حالة مما ذكر كانت إعادة المحاكمة باطلة
وغير مسبوقة وحكم على المستدعي ذلك بالعطل والإضرار



نظام اصول المرافعات والمحاكمات في المجالس التجارية

الباب الاول

في بيان كيفية الشروع في روية الدعاوي وفحصها وفصلها

وجه

٢ الفصل الاول فيما يتعلق بتقديم الدعاوي للمجالس

٥ الفصل الثاني في كيفية جلب واستحضار الطرفين للمحكمة

الفصل الثالث في ان المحاكمات بالمجالس التجارية تكون

علناً ومستمرة وفي الحشمة والاداب اللازمة

١٠ لها وفي اصول الضبط المفتضى مراعاته فيها

١٣ الفصل الرابع في وقوف المتخاصمين في المحكمة وفي

تحقيق الدعوى

١٩ الفصل الخامس فيما يتعلق بالاحكام الصادرة بمواجهة

الطرفين اى بعد المرافعة والخاصة

وجه

الفصل السادس في بيان شروط الاحكام الصادرة غيابا اي

٢٢ على من لا يحضر للمجلس او لا يدافع عن نفسه

الفصل السابع في بيان شروط الاعتراض على الحكم

٢٦ الصادر غيابا

الفصل الثامن في بيان الاعتراض الغير الشرطى اي فيما

يتعلق باعتراض من كان خارجا عن

٢٩ الخصومة في الاحكام الصادرة على الغير

الفصل التاسع في شروط الاستئناف اي في الاستغاثة

في المحاكم العليا بدعوى التظلم وفي شروط

٣٣ كيفية المرافعات فيها

الفصل العاشر في بيان شروط اعادة المحاكمة اي فيما يتعلق

بالتماس المحكوم عليه تقض الحكم من نفس

المحاكمة التجارية او ديوان الاستئناف

٤٤ الصادر منه وذلك بطريق الاستدعاء

في ١٠ ربيع اخر سنة ١٢٧٨ في الاستانة العام





M



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

PAIR



32101 042662914

RECAP